الأجوبة الجَلِيَّة
لمن سأل عن شرح ابن عقيل
على الألفيَّة

الجزءُ الثاني

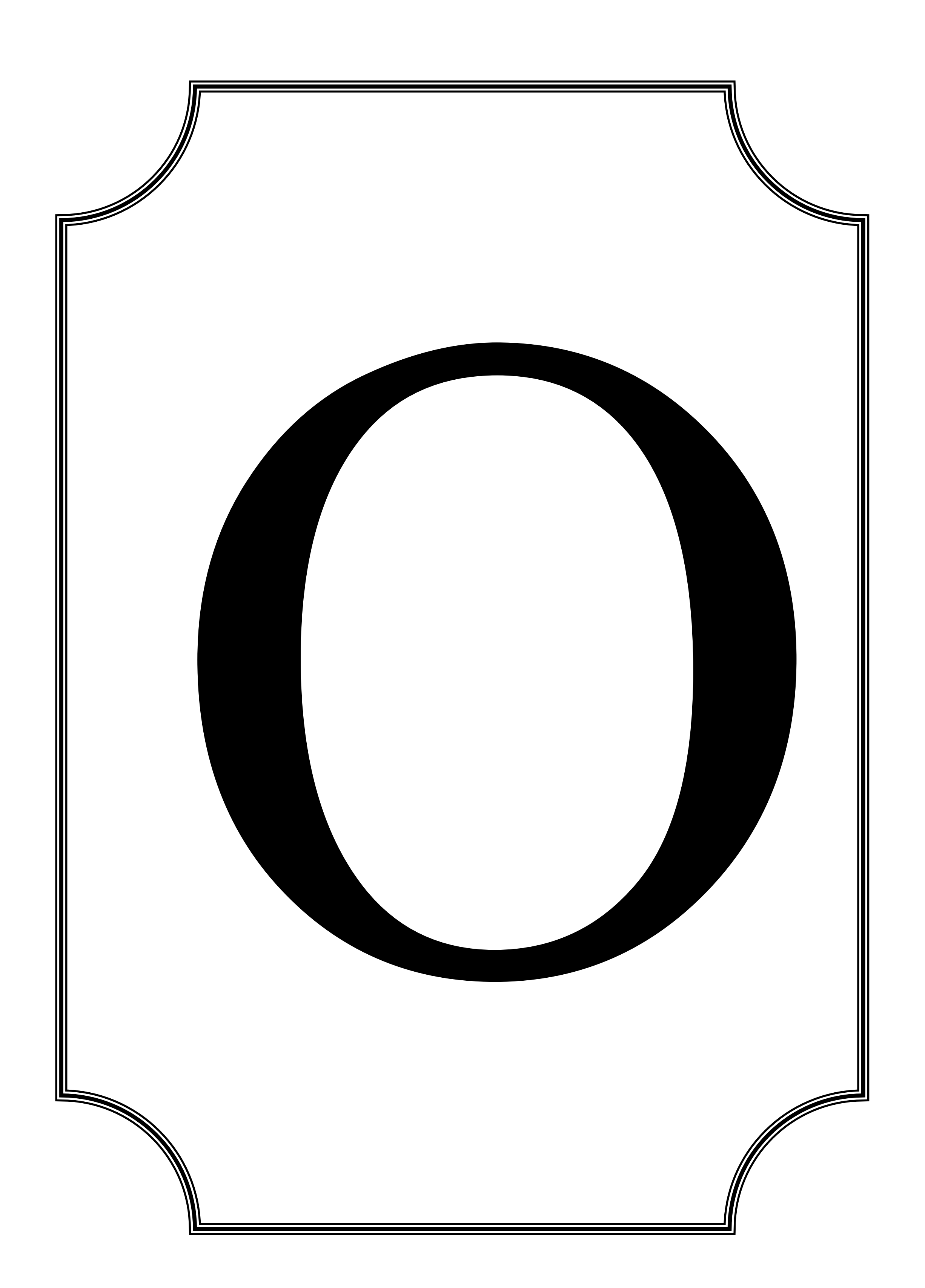
من لا النَّافية للجنس إلى نهاية التَّمييز

إعداد

حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي

المدرس بمعهد تعليم اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية



فهرس الموضوعات

لاَ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ

عملُها ، وشروطُ عملها

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِىَ نكِرَهْ   مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

س1- عرَّف لا التي لنفي الجنس .

ج1- لا النافية للجنس ، هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النّفي للجنس كلِّه (أي : يُرَادُ بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نَصّاً ، لا على سبيل الاحتمال) فإذا قلت : لا رجَل في الدار ، فالمعنى : ليس في الدار أحدٌ من الرجال ، لا واحد ، ولا أكثر ؛ ولذلك لا يجوز أن تقول : لا رجلَ في الدار بَلْ رَجُلان ؛ لأن (لا) في هذا المثال ليستَ نصّاً في نفي الجنس إذ يُحتمل فيها نفي الواحد ، ونفي الجنس ، وهذه تُسمى لا النافية للوَحْدَة وهي المشَبَّهة بليس إذ يقع بعدها الاسم مرفوعا ، نحو : لا رجلٌ قائماً بل رجلان ، فهذا المثال جائز على تقدير نفي الواحد ، وغير جائز على تقدير نفي الجنس .

س2- ما عمل لا النَّافية للجنس ؟ وما شروط عملها ؟

ج2- لا النَّافية للجنس تعملُ عَمَلَ إنَّ فتنصب المبتدأ ويُسَمَّى اسمها ، وترفع الخبر ويُسَمَّى خبرها . ولا فرق في عملها سواء تكرَّرت ، نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، أَم لم تتكرر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ ونحو قولك : لا غُلامَ رجلٍ قائمٌ .

وعملها مع التكرار جائز ، وعملها مفردة (بدون تكرار) واجب ، ولكنها لا تعمل سواء تكررت ، أم لا ، **إلاّ بعد اكتمال شروطها** ، وهي :

1- **أن تكون نَصّاً في نفي الجنس** ، كما بيّنا في السؤال السابق .

2- **أن يكون اسمها ، وخبرها نكرتين** . فلا تعمل في المعرفة ، وأمَّا ما ورد من المعرفة فَمُؤَوَّل بنكرة ، كقولهم : " قَضِـيَّةٌ ولا أَبا حَسَـنٍ لها " وقد أَوَّلها ابن عقيل: " ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها ". والذي يدلّ على أنَّ (أبا حسنٍ) مُعَامَلٌ مُعاملة النكرة وصفه بالنكرة ، كقولك : لا أبا حسنٍ حَلاَّلاً لها .

(**م**) **وأوَّلها** غيره من العلماء بتأويلين آخرين ، أولهما : أن الكلام على حذف مضــاف ، والتقدير : ولا مثلَ أبي حســن لها ، **وثانيها** : أنْ يجعل (أبا حســن) عبارة عن اسم جنس ، وكأنه قد قيل: ولا فيصلَ لها ، وذلك مثل تأويلهم : (لايوسفَ اليوم ولاعنترةَ) في باب الاستعارة ، بيوسف المتناهي في الحُسْن ، وعنترة المتناهي في الشجاعة ، والتأويل: لا جميل كيوسف،ولا شجاع كعنترة . وضابطه : أن يُؤَوَّل الاسم بما اشْتُهِر به من الوصف .

والقول بأن الكلام على حذف المضاف أَظْهر . (**م**)

- الحرف (**م**) الموضوع أمام السؤال يدلَّ على أنّ الجواب كاملاً من الحواشي ، وليس من متن شرح ابن عقيل .
- وإذا وُضِعَ في الجواب مُكَرَّراً دَلَّ على أنّ الجواب الذي بينهما فقط من الحواشي.

3- **ألاَّ يَفْصِل بينها وبين اسمها فاصل** . فإن فُصِل بينهما أُلغيت، كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ فالفاصل هنا الخبر ؛ ولذلك أُلْغِيَ عملها .

4- **ألاّ يدخل عليها جارٌّ** . فإن دخل عليها جارّ أُلغيت ،نحو : جئت بِلا زادٍ ، وغَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ .

أحوال اسم لا النافية للجنس

وأحكامها الإعرابية

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلاَ

مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَو مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لا تَنْصِبَا

س3- اذكر أحوال اسم لا النافية للجنس ، وما الحكم الإعرابيّ لكل حالة ؟

ج3- لا يخلو اسم لا النافية للجنس من ثلاثة أحوال ، هي :

1- **أن يكون مضافاً** ، نحو : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ .

وحكمه : النّصب ، مع ملاحظة أن يكون مضافاً إلى نكرة ؛ لأن المضاف إلى نكرة يكون نكرة . فإذا أُضيف إلى معرفة بطل عملها ؛ لأن اسمها أصبح معرفة بالإضافة .

2- **أن يكون مضارعاً للمضاف** (أي : مُشابها له) ويُسمَّى: الشَّبيه بالمضاف، وهو كل اسم له تعلُّق بما بعده ، إمَّا تعلّق بعمل ، نحو : لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ ، ولا خيراً مِنْ زيدٍ راكبٌ (فجبلاً ، ومن زيدٍ) معمولان لــ (طالعاً) و(خيراً). وإمّا تعلّق بعطف، نحو : لا ثلاثةً وثلاثين عندنا (فثلاثين) معطوفة على ثلاثة .

وحكمه : النَّصب أيضا. واعلم أنّ الشبيه بالمضاف يُسمى: مُطَوَّلاً، ومَمْطُولاً، (أي : مَمْدُوداً) .

3- **أن يكون مفردا** (أي : ليسَ مُضــافا ، ولا شــبيهاً بالمضــاف) فيدخلُ فيه المثنى ، والجمع . **وحكمه** : البناء على ما كان يُنصـــب به ، فإن كان مفردا ليس مثنى ، ولا جمعا بُني على الفتح ؛ لأنّ المفردَ نَصْبُه بالفتح ، كما في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ .

وإن كان مثنى ، أو جمع مذكر سالماً بُني على الياء ؛ لأن نصبهما بالياء نحو : لا مُسْـلِمَيْنِ خائفان ، ونحو : لا مُسْـلِمِينَ خائفون . وإن كان جمع مؤنث سـالماً بُني على الكسـرة ؛ لأن نصـبه بالكسـرة نيابة عن الفتحة ، نحو : لا مسـلماتِ مُتَبَرِّجَاتٌ . وكل ما سبق مبني في محل نصب اسم لا.

س4- ما سبب بناء المفرد ؟

ج4- سـبب بنائه ؛ لكونه مركَّباً مع (لا) وصـيرورته معها كالشـيء الواحد فهو معها كالأعداد المركّبة من أحدَ عشَرَ إلى تسعةَ عشرَ .

س5- اذكر مذاهب العلماء في بناء المفرد .

ج5- **ذهب الكوفيون ، والزَّجاج** : إلى أنّ (رجل) في قولك : (لا رجلَ) معربٌ ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء .

وذهب المبرَّد : إلى أن (مُسلمَين ، ومسلمِين) معربان منصوبان باليـاء ، وحجته أنّ التثنية، والجمع من خصـائص الأسماء فلا تكون مبنيّة ؛ لعدم شـبهها بالحرف الذي ليس من خصـائصـه التثنية ، والجمع ومع ذلك فهو متفق مع الجمهور على بناء اسـم (لا) المجموع جمع تكسـير مع أن الجمع من خصـائص الأسماء وهذا نقض لمذهبه المخالف للجمهور فهم يرون بناء اسـم لا النافية للجنس المفرد سـواء كان واحداً ، أم مثنى ، أم جمعاً بأنواعه .

وأما جمع المؤنث السالم فَلِلْعُلماء فيه أربعة مذاهب ، هي :

1- أنْ يُبنى على الكسرة من غير تنوين . وهذا مذهب جمهرة النحاة ، نحو : لا مسلماتِ سافراتٌ . ومنه قول الشاعر :

إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

فقد وردت الرواية ببناء اسـم لا(لذّات) على الكسـرة ،كما كان يُنصـب بها في حالة الإعراب .

2- أنْ يُبنى على الفتحة . وهذا مذهب المازني، والفارسي، ورجّحه ابن هشام .

(م) 3- أَنْ يُبْنى على الكسرة مع بقاء التنوين . وهذا مذهب ابن مالك ، ونقله عن قوم ، وجَزَمَ به في بعض كتبه . وحجتهم أنّ التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين مُقابلة ، وهو لا يُنافى البناء فلا يُحذف .

4- جواز بنائه على الكسرة ، وعلى الفتحة . وزعم شُرَّاح الألفية أن البيت السابق رُوي بالوجهين (لَذَّاتِ) . (م)

س6- ما مراد الناظم بقوله : " وَبعْدَ ذاكَ الخَبرَ اذكُرْ رافعَهُ " ؟ وما الرَّافِعُ للخَبَرِ ؟

ج6- **مراده** : أن يُذْكَرَ الخبرُ مرفوعا بعد اسم لا .

والرّافع للخبر (لا) نفسها عند الناظم وجماعة ،أما عند سيبويه فالرافع له (لا) نفسها إنْ كان اسمها مضافا ، أو مشبهاً بالمضاف ، أما إن كان الاسم مفرداً فاخْتُلف فيه ، فذهب سيبويه إلى أنّه مرفوع على أنه خبر المبتدأ وليس مرفوعاً بـ (لا) لأن مذهبه أنّ (لا) واسمها المفرد في محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عنده في حالة المفرد إلاّ في الاسم فقط .

وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر مرفوع بـ (لا) فتكون لا عاملة في الاسم ، والخبر كما عملت فيهما مع المضاف ، والمشبَّه به .

س7- إلام أشار الناظم بقوله : " والثاني اجعلا .... إلخ " ؟

ج7- أشار بذلك إلى أنه إذا أُتِي بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ، ونكرة مفردة وتكررت (لا) نحو : " لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله " جاز فيهما ، (أي : في اسم لا الأولى ،واسم لا الثانية) خمسة أَوْجُه ؛ وذلك لأن المعطوف

عليه (حَوْلَ) إمّا أَنْ يُبْنى مع لا على الفتح ، أو يُنصب ، أو يُرفع ، وذلك على النحو الآتي :

أولا: إن بُني المعطوف عليه معها على الفتح جاز في الثاني المعطوف (قوة) ثلاثة أوجُه :

1- **البناء على الفتح** ؛ لتركّبه مع لا الثانية ، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل إنّ ، نحو: لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله . ومنه قراءة أبي عمرو ، وابن كثير قوله تعالى ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ بفتح بيع ، وخُلة ، وشفاعة ؛ وذلك بناءً على تركيب لا الثانية مع اسمها كتركيب لا الأولى مع اسمها . و(لا) في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إنّ ، والاسم المفتوح بعدها اسمُها مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها في الأولى الجار والمجرور (فيه) وفي الثانية، والثالثة محذوف لدلالة ما قبله عليه .

2- **النصب عَطْفاً على محل اسم (لا) الأولى** ؛ لأنّ محلها النصب، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف غير عاملة ، نحو: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله . ومنه قول الشاعر :

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً   اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

فخُلّةً منصوب ؛ لأنه معطوف على محل اسم (لا) الأولى (نسبَ) ولا الثانية زائدة للتأكيد .

3- **الرّفع** ، وفيه ثلاثة أوجه :

أ- أن يكون معطوفاً على محل (لا) الأولى واسمها ؛ لأنّهما في محل رفع

بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) الثانية زائدة .

ب- أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس فيكون اسمها مرفوعاً .

ج- أن يكون اســـم (لا) الثانية مرفوعاً بالابتداء ، وحينئذ تكون (لا) زائدة .

ومثال ذلك كلِّه : لا حولَ ولا قوةٌ إلاّ بالله . ومنه قول الشاعر :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

فَأَبُ : جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل (لا) الأولى مع اسمها، أو على أنّ (لا) الثانية عاملة عمل ليس ، وأب: اسمها والخبر محذوف ، وإما على أنّ (لا) الثانية ليســـت عاملة أصـــلا، بل هي زائدة ويكون (أب) مبتدأ خبره محذوف .

ثانياً : إن نُصِب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة :

(البناء على الفتح ،والنصـــب ،والرفع) نحو: لاحولَ ولا قوَة ، ولا قوةً ، ولا قوةٌ، ونحو : لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةٌ .

ثالثاً : **إن رُفع المعطوف عليه** جاز في الثاني المعطوف وجهان :

أ- **البناء على الفتح** ، نحو : لاحولٌ ولا قوةَ إلا بالله ، ونحو : لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ . ومنه قول الشاعر :

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا   وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

فالمعطوف عليه (لغو) مرفوع ؛ لأن (لا) مُلغاة ولا تعمل ، أو عَمِلت عمل ليس ،والمعطوف (تأثيمَ) مبني على الفتح في محل نصـب اسـم لا النافية للجنس؛ وبذلك عملت لا الثانية عمل إنّ .

ب- الرفع ، نحو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله ، ونحو : لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ برفع الأسماء الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو ، وابن كثير .

ولا يجوز النصب للثاني (المعطوف)؛ لأن جواز النّصب فيما سبق بسبب العطف على محل اسم (لا) ومحلّه النصب ، و (لا) هنا ليست ناصبة فيسقط بذلك النصب ؛ ولهذا قال الناظم : " وإنْ رَفَعْتَ أوَّلا لا تَنْصِبا ".

* **س8- لَخِّصِ الأوجهَ الخمسة الجائزة في نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله .**

ج8- 1- **بناء الاسمين** ، على أنَّ (لا) الأولى ،والثانية عملتا عمل إنّ ، نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

2- **رفعهما** ، على أن (لا) الأولى ، والثانية عملتا عمل ليس ، أو على أنهما مُهملتان ، نحو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله .

3- **بناء الاسم الأول على الفتح** ، **ورفع الثاني** ، على أنّ الأولى عاملة عمل إنّ ، والثانية عاملة عمل ليس ، أو مهملة ، نحو : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله .

- هذه العلامة (*) الموضوعة أمام السؤال تدلُّ على أَنَّ الجواب كاملاً من زيادات مُعِدِّ هذا الكتاب، وليس من متن شرح ابن عقيل .
- وإذا وُضِعَتْ في الجواب مُكَرَّرة دَلَّتْ على أنّ الجواب الذي بينهما فقط من زيادات الْمُعِدِّ .

4- **رفع الأول ، وبناء الثاني على الفتح** ، على أن الأولى عاملة عمل ليس ، أو مهملة، والثانية عاملة عمل إنّ ، نحو : لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله .

5- **بناء الأول على الفتح ، ونصب الثاني بالعطف** على محل اسم (لا) الأولى ، نحو : لا حولَ ولا قوةً إلا بالله .

أحكام نعت اسم لا المبني

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِى فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

س9- ما حكم نعت اسم لا المبني ؟

ج9- إذا كان اسم لا مبنيا (مفرداً) ونُعِت بمفردٍ جاء بعده مباشرةً (أي :لم يَفصل بينهما فاصل) جاز في النعت ثلاثة أوجه :

1- **البناء على الفتح** ؛ لتركّب النعت مع الاسم ، نحو : لا رجلَ ظريفَ .

2- **النصب** ، مُراعاة لمحل اسم (لا) ، نحو : لا رجلَ ظريفاً .

3- **الرفع** ، مراعاة لمحل لا واسمها ، نحو : لا رجلَ ظريفٌ ؛ وذلك لأنَّ لا واسمها في محل رفع بالابتداء عند سيبويه .

أحكام نعت اسم لا المعرب
وحكم الفصل بين اسم لا ، والنعت

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ   لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

س10- ما حكم الفصل بين اسم لا ، والنعت ؟ وما حكم نعت اسم لا المعرب ؟

ج10- إذا فُصِل بين اسم لا، والنعت ، أو إذا كان النعت معربا (ليس مفرداً) جاز في النعت وجهان فقط ، هما : 1- الرفع 2- النصب .

ولا يجوز البناء . **فمثال الفصل بين اسم لا ، والنعت** : لا رجلَ فيها ظريفٌ، برفع النعت (ظريف) ويجوز نصب النعت (ظريف)؛ فتقول : لا رجلَ فيها ظريفاً ، ولا يجوز البناء ؛ لأنّه إنّما جاز عند عدم الفصل لتركّب النعت مع الاسم ، ولا يمكن التركيب مع الفصل بينهما ، ولا فرق في هذا الحكم ، وهو امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفرداً، ككلمة (رجل) في المثال السابق ، أو أن يكون المنعوت غير مفرد ، نحو :

لا طالعاً جبلاً ظريفٌ ، ويجوز : ظريفاً ؛ وامتنع البناء لأنه لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، وهو في هذا المثال شبيه بالمضاف .

أما مثال النعت المعرب - غير المفرد - فنحو قولك : لا رجلَ ذو شَرٍّ بيننا ، ويجوز النصب ؛ فتقول : لا رجلَ ذا شرٍّ بيننا . فالنعت هنا مضاف يجوز فيه

وجهان : الرفع ، والنصب .

ومثال النعت الشبيه بالمضاف ، قولك : لا رجلَ راغبٌ في الشرِّ عندنا ، ويجوز: راغباً ، بالنصب ويمتنع البناء ؛ لأنه لا يمكن التركيب إذا كان النعت ، أو المنعوت غير مفرد ، فالمضاف ، والشبيه بالمضاف لا يُبنيان مع (لا) ولا فرق في امتناع البناء بين أن يكون المنعوت مفرداً ،كما في الأمثلة السابقة ، وكما في قولك : لا رجلَ صاحبُ بِرٍّ فيها ، أو أن يكون المنعوت غير مفرد ، نحو :

لا غلامَ رجلٍ صاحبُ برٍ فيها ، وذلك برفع النعت (صاحبُ) ونصبه .

كذلك لا فرق في ذلك بين أن يكون النعت غير مفصول عن اسم لا ، كما في المثال السابق ، أو أن يكون مفصولا ، نحو قولك : لا غلامَ رجلٍ فيها صاحبُ برّ ، برفع (صاحب) ونصبه .

وخلاصة ما سبق كلّه : أنّ النعت إذا كان مفرداً ، والمنعوت مفرداً ولم يُفْصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه : البناء على الفتح ، والنّصب ، والرفع .

فإن لم يكن كذلك تعيّن الرفع ، أو النصب ، ولا يجوز البناء .

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا   لَهُ بِمَا للنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى

س11- ما حكم المعطوف على اسم لا النافية للجنس إذا لم تتكرر لا ؟

ج11- إذا لم تتكرر (لا) جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصـــول : الرفع ، والنصب ، ولا يجوز البناء على الفتح ؛ فتقول : لا رجلَ وامرأةٌ ، و يجوز : لارجلَ وامرأةً ،ولا يجوز البناء على الفتح . وحكى الأخفش : لارجلَ وامرأةَ، (بالبناء على الفتح) وذلك على تقدير تكرار (لا) فكأنه قال : لا رجلَ ولا امرأةَ ، ثم حُذِفت (لا) .

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع ، والنّصـب سـواء تكررت لا ، نحو : لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ ، أولم تتكرر ، نحو: لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ ، ويجوز في المثالين : ولا غلامُ امرأةٍ .

هذا كلّه إذا كان المعطوف نكرة ، فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حالٍ ، نحو : لا رجلَ ولا زيدٌ فيها ، ونحو : لا رجلَ وزيدٌ فيها ؛ لأن المعطوف في هذا المثال لا يصلح لعمل (لا) لكونه معرفة .

(م) س12- ما حكم البدل من اسم لا ؟ وما حكم توكيده ؟

ج12- إن كان البدل نكرة كاسم (لا) جاز فيه الرفع ، والنصب ، نحو: لا أحدَ رجلاً وامرأةً فيها ، ويجوز : لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها ، أمَّا إن كان

البدل معرفة لم يَجُز فيه إلا الرفع ، نحو: لا أحدَ زيدٌ وعمرٌو فيها ؛ لأن البدل في هذا المثال لا يصلح لعملِ (لا) لكونه معرفة .

أمَّا التوكيد فإن كان معنوياً فيمتنع توكيد اسم لا به ؛ بناءً على أنّ التوكيد المعنوي لا يتبع نكرة ؛ لأن ألفاظه معارف – وفي توكيد النكرة بألفاظ المعنوي خلاف سيأتي بيانه إن شاء الله في باب التوكيد – وأما إنْ كان التوكيد لفظيا فالأَوْلى في اللفظي منه أن يكون على لفظ المؤكَّد مجرَّداً من التنوين ، ويجوز رفعه ، ونصبه .

أحكام دخول همزة الاستفهام على

لا النافية للجنس

وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

س13– اذكر أحكام دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس .

ج13– إذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بَقِيت (لا) على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرُها ؛ فتقول : أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ وأَلاَ غلامَ رجلٍ قائمٌ ؟ وأَلاَ طالعاً جبلاً ظاهرٌ ؟

وكذلك حكم المعطوف ، والنعت بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها،وهذا هو قول ابن مالك في هذا البيت– وهو قول فيه تيسير وإيضاح–.

ويذكر ابن عقيل أنَّ في المسألة تفصيل ، وذلك على النحو الآتي :

1- **إذا قُصِد بالاستفهام التوبيخ** ، نحو : أَلاَ رُجُوعَ وقَدْ شِبْتَ ؟ **أو قُصِد به الاستفهام عن النّفي** ، نحو : أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ فالحكم حينئذ كما ذكر ابن مالك (أي : لها سائر الأحكام السابق ذكرُها) .

2- **إذا قُصِدَ بـ (أَلاَ) التَّمَنِّي** - وهو كثير-، نحو : أَلاَ ماءَ ماءَ بارداً؟ ونحو: أَلاَ مالَ فَأُساعدَ المحتاج ؟ .

فمذهب المازني : أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، كما ذكر ابن مالك .

ومذهب سيبويه : أنه يبقى لها عملها في الاسم ، ولا يكون لها خبر ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا يجوز رفع التابع النعت ، أو العطف مراعاة لمحل لا واسمها ؛ لأن مذهب سيبويه ومن معه : أَلاَّ يُتْبَع اسمها إلا على اللفظ خاصة ؛ فقولهم :

ألا ماءَ ماءَ بارداً ؟ كلمة (ماء) الثانية نعت للأولى مبينة على الفتح ؛ لأنها بمنزلة المركَّب المزجى مع اسم (لا) ويمتنع رفعها عند سيبويه إذا راعَيْتَ محل لا مع اسمها . ويجوز رفعها عند المازني على اعتبار محل لا مع اسمها وهو الابتداء ، ويتعيَّن تنوين (بارداً) لأن العرب لم تُرَكِّب أربعة أشياء .

س14- قال الشاعر :

أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

وقال الآخر :

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ إِذَا أُلاَقِي الَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِي

وقال الآخر:

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

عين الشاهد في الأبيات السابقة ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج14- **الشاهد في البيت الأول** : ألا ارعواءَ . **وجه الاستشهاد** : أبقى الشاعر عمل لا النافية للجنس مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأنه قَصَد التوبيخ والإنكار .

الشاهد في البيت الثاني : ألا اصطبارَ . **وجه الاستشهاد** : أبقى الشاعر عمل لا النافية للجنس مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأن الاستفهام هنا استفهام عن النفي ، فالهمزة للاستفهام لا للنفي ؛ لأن معنى البيت : أ ينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وصبر ؟

الشاهد في البيت الثالث : ألا عُمْرَ . **وجه الاستشهاد** : قُصِد بالاستفهام مع لا في هذا البيت التَّمَنِّي ؛ ولذلك عملت في الاسم (عُمْرَ) وليس لها خبر ، ومستطاعٌ : خبر مقدّم للمبتدأ المؤخر (رجوع) ومما يدل على أن الاستفهام للتّمني نصب الفعل المضارع (يرأبَ) بعد الفاء السببيّة التي يشترط أن يكون ما قبلها نفي محض ، أو طلب ، والتَّمني نوع من أنواع الطلب .

حذف خبر لا النافية للجنس

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

س15- متى يمكن حذف خبر لا النافية للجنس ؟ وما حكم حذفه ؟

ج15- إذا دلّ على خبر لا النافية للجنس دليلٌ وجب حذفه عند التَّمِيمِيْيِنَ ، والطَّائِيْيِنَ ، وكَثُر حذفه عند الحجازيين ، نحو أن يُقال : هَلْ مِنْ رجلٍ قائمٌ ؟ فتقول : لا رجلَ ، بحذف الخبر (قائمٌ) لأنه معلوم من السـؤال ، وهذا الحذف واجب عند التميميين والطائيين ، وجائز بكثرة عند الحجازيين .

ولا فرق في هذا الحذف بين أن يكون الخبر ليس ظرفا ، أو جاراً ومجروراً ، كما في المثال السـابق ، أو أَنْ يكون الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يُقال : هل عندك رجلٌ ؟ أو : هل في الدارِ رجلٌ ؟ ؛ فتقول : لا رجلَ . فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حذفه عند الجميع ، نحو قوله ρ : " لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ " .

س16- قال الشاعر :

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج16- **الشاهد فيه** : ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ .

وجه الاستشـهاد : ذكر الشـاعر خبر لا ، وهو قوله (مصبوحُ) لأنه لا يُعلَمُ إذا حُذِفَ .

ولو أنّه حَذَفَهُ فقال: ولا كريم من الوالدانِ لَفُهِمَ أنّ المراد: ولا كريمَ من الولدانِ موجود ؛ لأن الذي يُحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام (موجود) .

ولا شكَّ أنَّ هذا المعنى غير مقصود .

ظَنَّ وأخواتُها

عملها ، وأقسامها

انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْءَي ابْتِدَا ... أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّْ ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا

س1- ما عمل ظن وأخواتها ؟ وما أقسامها ؟ واذكر أمثلة عليها .

ج1- ظن وأخواتها أفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : ظننتُ الطالبَ غائباً . فالطالبَ : مفعول أول ، وغائباً : مفعول ثانٍ ، وأصلهما قبل دخول ظن المبتدأ والخبر ؛ تقول : الطالبُ غائبٌ .

وهذه الأفعال تنقسم إلى قسمين :

1- أفعالُ الْقُلُوبِ . 2- أفعالُ التَّحْوِيلِ .

أولاً : أفعال القلوب .

تنقسم أفعال القلوب إلى قسمين :

أ- ما يدلّ على اليقين ، نحو : رَأَى ، عَلِمَ ، وَجَدَ ، دَرَى ، تَعَلَّمْ .

ب- ما يدلّ على الرُّجْحَان ، أي : رُجحان وقوع الشـــيء ، نحو : ظَنَّ ، خَالَ ، حَسِبَ ، زَعَمَ ، عَدَّ ، حَجَا ، جَعَلَ ، هَبْ .

وهَاكَ أمثلةً ، وشواهد على عمل **أفعال اليقين** ، ومعانيها :

1- **رأى** ، نحو قول الشاعر :

رأيتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شيءٍ   مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً

رأى في هذا البيت بمعنى اليقين (أي : بمعنى عَلِم) ونحو : رأيتُ العلمَ نوراً . وقد تُســـتعمل بمعنى ظنَّ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾ (أي: يَظُنُّونَه) . وقد تأتي بمعنى (حَلَمَ) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ وهي بهذه المعاني تنصب مفعولين .

(**م**) وقد تأتي رأى بمعنى (أَبْصَرَ) نحو : رأيتُ القَمَرَ . وقد تأتي بمعنى (اعتَقدَ) نحو : رأى المدرسُ صِحَّةَ هذه المسألة (أي : اعتقدَ صحَّتها) . وقد تأتي بمعنى (أَصَابَ رِئَتَه) نحو : رأيتُ محمداً ، تَقْصِد أَنَّك ضربتهَ فَأَصبْتَ رِئَته . وهي بهذه المعاني تنصب مفعولاً واحدا . (**م**)

2- **عَلِمَ** ، نحو : عَلِمْتُ زيداً أخاك . ومنه قول الشاعر :

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المعروفَ فَانْبَعَثَتْ   إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ والأَمَلِ

علم في المثالين بمعنى اليقين .

(م) وقد تأتي عَلِمَ بمعنى ظنَّ ، ويمثِّل لها العلماء بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ .

وسواء كانت عَلِمَ بمعنى اليقين ، أو الظن فهي تتعدى إلى مفعولين . وقد تأتي بمعنى (عَرَفَ) فتنصبُ مفعولاً واحداً ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ . (م)

3- **وَجَدَ** ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ وهي بمعنى اليقين ، ونحو : وجدتُ التَّقْوَى أَعْظَمَ أسبابِ دخولِ الجنَّةِ .

4- **دَرَى** ، نحو : قول الشاعر :

دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدَ ياعُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فإنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ

وهي بمعنى اليقين ، ونحو : دَرَيْتُ النَّجاحَ قريباً من طَالِبِه .

5- **تَعَلَّمْ** - وهي التي بمعنى اعْلَمْ - كما في قول الشاعر :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والْمَكْرِ

وهي بمعنى اليقين (أي: اعْلَمْ) وفي الحديث:" تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بأَعْوَرَ " (أي : اعْلَمُوا) .

(م) فإن كانت أمراً من (تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ) فهي متعدية إلى مفعول واحد ، نحو : تَعَلَّم النَّحوَ . فَتَعلَّمْ التي تنصب مفعولاً واحداً مُتَصَرَّفة ، وأما التي من أخوات ظنّ فجامدة لا تتصرف . (م)

وأمّا أمثلة ، وشواهد **أفعال الرُّجحان** فكما يلي :

1- **ظَنَّ** ، نحو : ظننتُ زيداً صاحِبَك . وقد تستعمل لليقين ، كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ **الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم** مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ ﴾ . وهي في الآيتين بمعنى عَلِمُوا .

وظنَّ بمعنى الرُّجْحان ، أو اليقين تنصب مفعولين .

2- **خَالَ** ، نحو : خِلْتُ زيداً أَخَاكَ . وقد تُستعمل خال لليقين ، كقول الشاعر :

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

خال في هذا البيت بمعنى اليقين ، وليس بمعنى الظن ؛ لأن الشاعر لا يظنّ أنّ لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك .

3- **حَسِبَ** ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ ﴾ ونحو : حَسِبْتُ زيداً صاحِبَك . وقد تُستعمل لليقين ، كقول الشاعر :

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

حَسِب هنا بمعنى عَلِمَ .

4- **زَعَمَ** ، كقول الشاعر :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ

(م) والأكثر في زَعَمَ أنْ تتعدَّى إلى مفعوليها بواسطة أنّ المؤكدة ، نحو قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا ﴾ وردت (أَنْ) في الآيتين مخففة من الثقيلة (أنَّ) وتأتي كذلك مُشَدَّدة ، كقول الشاعر :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ومَنْ ذَا يا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ (م)

5- **عَدَّ** ، نحو قول الشاعر :

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى وَلكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ

والمعنى : لا تظنَّ أنّ صديقَك وَحَلِيفك هو الذي يُشارِكُك المودَّة أيام الغِنى ، ونحو : عَدَدْتُ الصَّدِيقَ أَخاً .

* فإن كانت (عَدَّ) بمعنى (أَحْصَى) تعدّت إلى مفعول واحد ، نحو : عَدَدْتُ المالَ . *

6- **حَجَا** ، نحو قول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

والمعنى : قد كنتُ أظنّ أبا عمروٍ أخاً ثقة ، ونحو: حَجَا الطَّالبُ المدرسَ مديراً .

(م) فإن كانت (حَجَا) بمعنى غَلَب في المحاجاة ، نحو :حَاجَيْتُه فَحَجَوْتُه ، أو كانت بمعنى (قَصَدَ) كقول الشاعر : حَجَوْنا بنِي النُّعمانَ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ ...، فهي متعديّة إلى مفعول واحد . (م)

7- **جَعَلَ** ، بمعنى ظَنَّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ جعل في هذه الآية بمعنى (ظنَّ) ومفعولها الأول : الملائكةَ ، والثاني : إنَاثاً ، ونحو : أجعلتني مديراً ؟ (أي : أظننتني مديراً) .

* فإن كانت جَعَلَ بمعنى (أَوْجَدَ) تعدَّت إلى مفعول واحد ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ وإن كانت بمعنى (أَنْشَأ) فهي ناقصة من أفعال الشروع التي تعمل عمل (كان) نحو : جعل المدرسُ يشرحُ الدرسَ . *

8- **هَبْ** ، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ   وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

والمعنى : أَغِثْنِي يا أبا مالكٍ ، فإنْ لم تفعلْ فَظُنَّ أنِّي رجلٌ من الهالكين ، ونحو : هَبْ قولَك صحيحاً فما العَمَلُ ؟

* فإن كانت هَبْ بمعنى (خَفْ) تعدَّت إلى مفعول واحد ، نحو : هَبْ رَبَّكَ . وإن كانت بمعنى (الهِبَة) أي : الأُعْطِيَة ، نحو : هَبِ الفقراءَ مالاً ، فهي متعدية إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فهي بذلك ليست من أفعال القلوب ، ولا من أفعال التّحويل . *

ثانيا : أفعال التَّحويل .

هي التي أشار إليها الناظم بقوله : "والتي كصَيَّرا ... إلخ " .

وهذه الأفعال هي : 1- **صَيَّرَ** ، نحو : صَيَّرتُ الطينَ خَزَفاً .

2- **جَعَل** ،نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ أي: صَيَّرناه هباءً،وكما في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ ﴾ .

3- **وَهَبَ** ، نحو : وَهَبَني اللهُ فِدَاكَ (أي : صَيَّرِني فِداك) .

4- **تَخِذَ** ، كقراءة مَنْ قرأ قوله تعالى : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ بتخفيف التاء ، وكسر الخاء في (لتَخِذْتَ) ونحو قولك : تَخِذْتُك صديقاً بعد أنْ كنتَ عدوّاً .

5- **اتَّخَذَ** ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ونحو : اتَّخَذَ المسافرون الباخرةَ فُندقاً .

6- **تَرَكَ** ،كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ (أي:صَيَّرْنا بعضهم يموج في بعض) . فالمفعول الأول : بعضَهم ، والثاني : جملة يموج ، وكما في قول الشاعر :

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ ... أَخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

ونحو : تَرَكَتِ الحربُ القريةَ خَراباً .

7- **رَدَّ** ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ (أي : يُصَيِّرونَكُمْ كُفَّاراً) وكما في قول الشاعر :

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

(أي : صَيَّرَ شْعُورهُنَّ بيضاً ، وصَيَّر وجوهَهُنّ سوداً) .

وهذه الأفعال لا تنصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى (صَيَّر) وهو التَّحويل .

س2– إلام أشار الناظم بقوله : " أَعْنِي رَأَى ...... إلخ " ؟

ج2– أشـــار إلى أنَّ أفعال القلوب منها ما ينصـــب مفعولين ، وهو : رأى ، وما بعده مما ذكره الناظم في أبيات هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك (أي : لا ينصب مفعولين) وهو قسمان :

أ– قسمٌ لاَزِمٌ ، نحو : جَبُنَ زيدٌ ، وحَزِنَ عمرٌو .

ب– قسـمٌ مُتَعَدٍّ إلى مفعول واحد ، نحو : كَرِهْتُ زيداً ، وفَهِمْتُ الدرسَ .

التَّصَرُّفُ ، والْجُمُودُ

والتَّعْلِيقُ ، والإِلْغَاءُ

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا   مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ   سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

س3– اذكر تقسيم ظن وأخواتها باعتبار تصرّفها ، وجمودها .

ج3– عرفنا أنّ هذه الأفعال قســـمان، أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل. فأما أفعال القلوب فتنقسم باعتبار التصرّف وعدمه إلى قسمين :

1– أفعال مُتَصَـــرِّفَة ، وهي جميع أفعال القلوب ما عدا (هَبْ ، وتعلَّمْ) وهذه الأفعال المتصـرّفة يأتي منها الماضي ، نحو : ظننتُ زيداً قائماً ، والمضـارع ، نحو :

أظنّ زيداً قائماً ، والأمر ، نحو : ظُنَّ زيداً قائمًا ، واســـم الفاعل ، نحو : أنا ظَانٌّ زيداً قائماً ، واســـم المفعول ، نحو : زيدٌ مَظنُونٌ أبُوهُ قائماً . فأبوه : هو المفعول الأوّل ، وجاء مرفوعاً ؛ لأنه أصبح نائب فاعل لاسم المفعول (مظنون) وقائماً : المفعول الثاني . ويأتي منها المصـــدر ،نحو: عجبتُ من ظنَّك زيداً قائماً ، وهكذا الباقي من أفعال القلوب ما عدا (هَبْ ، وتعلّمْ) ، ويثبت لها كلّها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

2- أفعال غير متصـــرفة (جامدة) ، وهي فعلان ، هما : (هَبْ ، وتعلَّمْ بمعنى اعْلَمْ) فلا يُستعمل منهما إلا الأمر فقط .

وأَمَّا أفعال التحويل فكُلُّها متصرفة ما عدا (وَهَبَ) فلا يُستعمل منه إلا الماضي .

س4- ما معنى التعليق ، والإلغاء ؟ واذكر تقسـيم ظنّ وأخواتها باعتبار التعليق ، والإلغاء .

ج4- **معنى التعليق** : تَرْكُ العمل لفظاً لا محلاً ؛ وذلك بســـبب مانع له حقّ الصدارة، وأهم هذه الموانع ما يلي :

1- لام الابتداء 2- لام القَسَم 3- الاستفهام .

4- حرف من حروف النّفي الثلاثة الآتية : (ما ، إنْ ، لا) .

ومعنى الإلغاء : تركُ العملِ لفظاً ، ومحلاً لا لمانع من الموانع السابقة وإنّما بسبب توسّط الفعل الناسخ بين معموليه ، أو بسبب تأخّره عنهما ، وهذا هو سبب الإلغاء .

أما في التعليق فلا بُدَّ من مانع من الموانع السابقة مع وجوب تقدّم الفعل الناسخ على معموليه .

وبالنسبة لتقسيم هذه الأفعال باعتبار التعليق ، والإلغاء فهي كما يلي :

أ- أفعال التحويل : المتصرف منها ، وغير المتصرَّف لا تعليق فيها ، ولا إلغاء .

ب- أفعال القلوب : غير المتصَّرف منها لا تعليق فيه ولا إلغاء ، وهما فعلان فقط (تعلَّمْ ، وهَبْ) .

وأمَّا أفعال القلوب المتصَرِّفة فهي التي تختصُّ بالتعليق ، والإلغاء معاً دون غيرها من الأفعال . **مثال التعليق** : ظننت لزيدٌ قائمٌ ، فقولك : لزيدٌ قائمٌ ، لم تعملْ فيه (ظنّ) لفظاً ، وعملت فيه محلا ؛ وذلك بسبب المانع الذي فصل بين الفعل الناسخ ومفعوليه ، وهو لام الابتداء ، ولام الابتداء لها حق الصدارة . وجملة (لزيدٌ قائم) في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين بدليل أنك لو عطفت عليها لنصبت المعطوف ، نحو : ظننت لزيدٌ قائمٌ وعمراً منطلقاً . فالفعل (ظنَّ) عاملٌ محلا لا لفظا بسبب ذلك المانع .

ومثال الإلغاء : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، فلا عملَ لظن في (زيدٌ قائمٌ) لا لفظاً ، ولا محلا ؛ وذلك بسبب توسّط الفعل بين معموليه .

ويثبت للمضارع ، وغيره من التعليق ، والإلغاء ما ثبت للماضي ، نحو : أظنُّ لزيدٌ قائمٌ ، ونحو : زيدٌ أظنُّ قائمٌ .

(م) س5- هل التعليق ، والإلغاء يجري في غير أفعال القلوب ؟

ج5- التعليق ، والإلغاء معاً يختصان بأفعال القلوب المتصرفة وحدها دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا يُنافي أنّ التعليق وحده قد يجري في غير أفعال هذا الباب ، وذلك فيما يلي :

1- كلُّ فعلٍ شكٍّ لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شَكَكْتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ برفع (زيد) على التعليق .

2- كل فعل يدل على العِلْم ، نحو : تَبَيَّنْتُ أصادقٌ أنت أم كاذبٌ ؟

3- كل فعل يُطلب به العِلم ، نحو : استفهمتُ أمقيمٌ أنت أم راحلٌ ؟

4- كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لَمَسْتُ ، أَبْصَرْتُ (نَظَرْتُ)، اسْتَمَعْتُ ، شَمِمْتُ ، ذُقْتُ ؛ تقول : لَمَسْتُ أناعمٌ جلدُك أم خَشِنٌ ؟ وتقول : أَبْصَرتُ أسريعةٌ خُطَاك أم بَطِيئةٌ ؟

وبذلك تعرف أن التعليق ، والإلغاء معاً من خصائص أفعال القلوب .

أما التعليق وحده فيجري في غيرها كما عَلِمت .

حكم الإلغاء ، والتعليق

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لا فِي الابْتِدَا   وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا   وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِداءٍ أَوْ قَسَمْ   كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

س6- ما حكم الإلغاء ؟ وضّح بالتفصيل .

ج6- ذكر الناظم أنّ الإلغاء جائز لا واجب إذا لم يكن الناسخ في ابتداء جملته، كأن يقع وسطاً ،نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو يقع متأخراً ، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ.

أما إذا وقع الناسخ في ابتداء جملته فيجب الإعمال ، نحو ظننتُ زيداً قائماً .

واختلف العلماء في أيَّ الأمرين أحسن الإلغاء ، أو الإعمال ؟ وذلك على التفصيل الآتي :

1- **إذا توسَّط الناسخ بين المفعولين** ، نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ ، ففيه قولان :

أ- الإلغاء ، والإعمال سِيَّان .

ب- الإعمال أحسن من الإلغاء .

2- **إذا تأخر الناسخ** ، نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، فالإلغاء أحسن .

3- **إذا تقدّم الناسخ** ، نحو: ظننت زيداً قائماً ، امتنع الإلغاء عند البصريين ووجب الإعمال . وأجاز الكوفيون ، والأخفش ، وأبوبكر الزبيدي الإلغاء .

س7- قال الشاعر :

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقال الآخر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشَّيمَةِ الأَدَبُ

عيِّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج7- **الشاهد في البيت الأول** : وَمَا إخالُ لدينا منك تنويلُ .

وجه الاستشهاد : ظاهر هذا البيت أنّ الشاعر ألغى عمل (إخال) مع أنها متقدمة يجب إعمالها . وتخريج ذلك عند البصريين أنّ مفعولها الأول ضمير الشأن محذوف ، والتقدير (وما إخاله) ومفعولها الثاني جملة (لدينا تنويل). والكوفيون يرون أنه من باب الإلغاء ، فلا حاجة إلى التأويل .

الشاهد في البيت الثاني : وجدتُ ملاكُ الشّيمِة الأدبُ .

وجه الاستشهاد : ظاهر هذا البيت أنّ الشاعر ألغى عمل (وجدت) مع أنّه متقدم يجب إعمالُه ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء ؛ لأن الإلغاء عندهم جائز مع تقدّم الناسخ ولذلك لا حاجة عندهم إلى التأويل .

وقال البصـــريون : هو إمّا من باب الإعمال على تقدير أنّ المفعول الأول ضـــمير الشـــأن محذوف (أني وجدتُهُ) والمفعول الثاني جملة (ملاكُ الشـــيمة الأدبُ) وإمّا من باب التّعليق على تقدير دخول لام الابتداء على (مِلاك) والتقدير: أنّي وجدتُ لَمِلاكُ... .

(م) س8- ظاهر قول الناظم (وَجوَّز الإلغاء) يفيد أن الإلغاء جائز لا واجب ، فهل هذا الحكم بالإجماع ؟

ج8- القول بأن الإلغاء جائز لا واجب هو مذهب الجمهور، وهو رأي النّاظم؛ ولهذا قال : " وجَوَّز الإلغاءَ " . وذهب الأخفش إلى أن الإلغاء واجب .

وذكر بعض المحققين أنّ للإلغاء ثلاثة أحكام ، هي :

1- وجوب الإلغاء ، وله موضعان :

أ- أن يكون الناسخ مصدراً متأخراً، نحو : عمرٌو مُسافرٌ ظَنِّي. فلا عمل هنا؛ لأنّ المصدر لا يعمل متأخراً .

ب- أن يتقدّم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير،نحو: لزيدٌ قائم ظننتُ.

2- امتناع الإلغاء ، وله موضـع واحد ، هو : أن يكون العامل منفيا ، نحو : زيداً قائماً لم أظنّ . ولا يجوز (هنا) الإلغاء ؛ فلا تقول : زيدٌ قائمٌ لم أظنّ ؛ لئلا يُظَنّ أنّ صدر الكلام مثبت .

3- جواز الإلغاء ، والإعمال فيما عدا ما سبق .

وهـذا بخلاف التَّعليق فـإنـه لاَزِمٌ ؛ ولهذا قال الناظم : " والتَزِمِ التَّعليق " .

س9- ما حكم التعليق ؟ وضّح بالتفصيل .

ج9- التّعليق واجب إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه فاصلٌ مِمَّا له الصدارة ؛ لأنّ الذي له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله ، والفاصل أنواع أشهرها ما يلي :

1- **ما النافية** ، نحو : ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ .

2- **إنْ النافية** ، نحو : علمتُ إِنْ زيدٌ قائمٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

3- **لا النافية** ، نحو : ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو .

4- **لام الابتداء** ، نحو : ظننتُ لزيدٌ قائمٌ .

5- **لام القسم** ، نحو : علمتُ لَيقومَنَّ زيدٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ قال ابن عقيل : لم يَعُدَّ لام القسم من الْمُعَلِّقَاتِ أحدٌ من النحويين .

(م) وقد عدَّها من المعلقات جماعة من النحويين، منهم ابن مالك، وابن هشام، وأبو الحجَّاج الأعلم الشَّنْتَمَرِي . (م)

6- **الاستفهام** ، وله صورٌ ثلاث :

أ- أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام وقع مبتدأ ، نحو : علمت أيُّهُم أبوك ، أو اسم استفهام وقع خبراً ، نحو : علمتُ متى السَّفرُ ؟ وكما في قوله تعالى :

﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ .

ب- أن يكون المبتدأ مضافا إلى اسم استفهام ، نحو : علمتُ غلامُ أيِّهم أبوك .

ج- أن يدخل عليه حرف استفهام ، نحو : علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟

ونحو : علمتُ هَلْ زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو ؟ ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ .

وقد يكون الفاصل اسم استفهام فَضْلة ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ فاسم الاستفهام (أي) فضلة ليس هو أحد المفعولين وهو منصوب على أنه مفعول مطلق نُصِب بما بعده ، وليس منصوبا بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل فيه ما قبله .

س10- اذكر خلاف العلماء في قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ **وفي قوله تعالى :** ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ .

ج10- **أمّا الآية الأولى** فذهب قوم إلى : أنّها من باب التعليق ؛ وذلك بسبب الفَصْل بـ (إنْ) النافية ، كما سبق بيان ذلك في إجابة السؤال السابق . وذهب آخرون إلى : أنّ هذا ليس من باب التعليق في شيء ؛ لأن شرط التعليق : أنّه إذا حُذِف المعلِّق تسلَّط العامل على ما بعده فينصب مفعولين، نحو : ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ ، فلو حذفت المعلِّق (ما) لقلتَ : ظننتُ زيداً قائماً ، والآية الكريمة لا يمكن فيها حذف المعلِّق (إنْ) لأنك لو حذفت (إنْ) لم يتسلَّط

الناسخ (تظنون) على (لبثتم) إذْ لا يُقال : وتظنون لبثتم .

والجواب على ذلك كما ذكر ابن عقيل : أنه لا يُشترط في التعليق هذا الشرط المذكور ، وتمثيل النحويين للتعليق بهذه الآية الكريمة شاهد لعدم صحَّة هذا الاشتراط .

* **وأمَّا الآية الثانية** ، فذهب قوم إلى : أنّ القَسَم معلِّق للفعل عن العمل، كما سبق بيان ذلك في إجابة السؤال السابق .

وذهب سيبويه ، وجمهرة النحاة : إلى أنّ (عَلِمَ) في هذه الآية ، وفي وغيرها من الشواهد قد خرجت عن معناها الأصلي ونُزِّلت منزلة القسم ،وعلى هذا فإنّ ما بعد (عَلِم) جملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جواب القسم الذي هو (علم) وحينئذ لا تحتاج إلى معمول، ولا تَتَّصِفُ بإلغاء ، ولا تعليق ، ولا إعمال . *

تعْدِيَةُ عَلِمَ وظَنَّ إلى مفعول واحد

لِعْلِمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

س11– إلام يُشير الناظم في هذا البيت ؟

ج11– يشـــير إلى أن الفعلين (عَلِم ، وظنَّ) يمكن تعدية كلٍّ منهما إلى مفعول واحد ؛ وذلك بشــرط أن تكون عَلِمَ ، بمعنى (عَرَف) نحو : علمتُ زيداً (أي : عرفته) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ وبشرط أن تكون ظنّ ، بمعنى (اتَّهَمَ) نحو: ظننتُ زيداً (أي: اتَّهَمْتُهُ).

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (أي : بِمتَّهَمٍ) .

رَأَى الْحُلْمِيَّة

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

س12- ما المراد برأى الحلمية ؟ وكم مفعولا تنصب ؟

ج12- المراد بها : الرُّؤْيا في المنام ، وهي تنصب مفعولين ، كعَلِمَ .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : "ولرأي الرُّؤْيا انْم ما لعلما " (أي : انْسُب لرأَى التي مصدرها (الرُّؤيا) ما نُسِب لعَلِمَ المتعدية إلى مفعولين) .

ومثال رأى الحلميّة قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ فالمفعول الأول ، هو : ياء المتكلِّم ، وجملة (أعصر خمراً) في محل نصب مفعول ثانٍ .

وكما في قول الشاعر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِى وطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتّى إِذَا مَا   تَجَافَى اللَّيلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالا

فالضمير (هم) مفعول أول لـ (أَرَى) الحلميّة ، و (رفقتى) مفعول ثانٍ لها . وبذلك يكون الشاعر قد أَجْرى (أَرَى) الحلميّة مجرى (عَلِم) فنصب مفعولين .

حكم حذف المفعولين ، أو أحدهما .

وَلاَ تُجِزْ هُنا بِلاَ دَليلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

س13- متى يجوز حذف المفعولين ، أو حذف أحدهما ؟

ج13- لا يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما إلاّ إذا دلّ عليهما دليل . **فمثال حذف المفعولين** : هل ظننتَ زيداً قائماً ؟ فتقول : ظننتُ . فَحُذِفَ المفعولين من الجواب اختصـــاراً ؛ لدلالة الســـؤال عليهما ، والتقدير : ظننت زيداً قائماً ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (أي: تزعمونهم شركائي) .

ومثال حذف أحدهما : هل ظننتَ أحداً قائماً ؟ فتقول : ظننتُ زيداً . فحُذِفَ المفعول الثاني اختصـــاراً ؛ لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ظننت زيداً قائماً .

فإن لم يدلّ دليل على الحذف لم يَجُز الحذف لا فيهما ، ولا في أحدهما ؛ فلا يقال : ظننتُ ، ولا ظننتُ زيداً ، ولا ظننت قائماً ، إذا لم يدل على المحذوف دليل .

س14– قال الشاعر :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

وقال الآخر :

ولَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَه مِنِّي بِمَنْزِلةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج14– **الشاهد في البيت الأول** : وتَحْسَبُ .

وجه الاستشهاد : حذف الشاعر مفعولي تحسبُ لدلالة ما قبلهما عليهما ، والتقدير : وتحسبُ حُبَّهم عاراً عليَّ .

الشاهد في البيت الثاني : فلا تظنِّي غيرَه .

وجه الاستشهاد: حذف الشاعر المفعول الثاني اختصاراً ، وهو معلوم من السياق ، والتقدير : فلا تظنّي غيرَه واقعاً منِّي... .

إِجْراءُ القولِ مُجْرَى الظّن

فينصب مفعولين

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِى مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

س15- ما محلُّ جملة القول من الإعراب ؟

ج15- إذا وقع بعد فعل القول كلمة مفردة فهي مفعول به ،نحو : أقول الحقَّ .
وإذا وقعت بعده جملة حُكِيَتْ كما هي ، وتكون في محل نصب سدّت مَسَدّ المفعول به ، نحو : قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ .

س16- متى يجوز إجراء القول مُجرى الظن ؟

ج16- للعرب في جواز إجراء القول مُجرى الظن ، مذهبان :

أحدهما : جواز إجراء القول مُجرى الظن مُطلقا دون شرط ، أو قَيد . وسيأتي بيانه في البيت الآتي من الألفية .

ثانيهما : لا يجوز إجراء القول مُجرى الظن إلا بشـــروط . وهذا هو مذهب عامّة العرب . **وهذه الشروط أربعة** ، هي :

1- أن يكون الفعل مضارعاً .

2- أن يكون للمخاطَب .

وإلى الشرطين السابقين أشار الناظم بقوله : " اجعل تقول" . فالفعل تقول فعل مضارع ، وهو للمخاطَب .

3- أن يكون مسبوقاً باستفهام . وإليه أشار بقوله : " إن ولى مُستفهما به " .

4- ألاّ يُفْصَل بين الاستفهام ، والفعل إلا إذا كان الفاصل ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أو معمولاً للفعل . فإن فُصِـل بأحد هذه الثلاثة لم يضـرَّ . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " ولم ينفصل بغير ظرف ..... " .

فمثال ما اجتمعت فيه الشـــروط قولك : أتقول عَمْراً مُنطلقاً ؟ فَعَمْراً : مفعول أول ، ومُنطلقا : مفعول ثانٍ ؛ لأن (أتقول ؟) بمعنى : أتظنّ ؟ ويجوز رفعهما على الحكاية ، نحو : أتقول عمرٌو منطلقٌ ؟

س17- ما الحكم إذا لم يتحقق شرط من الشروط الأربعة السابقة ؟

ج17- إذا لم يتحقق شرط من الشروط الأربعة السابقة لم يَجز أن يَنْصبَ القولُ مفعولين عند عامّة العرب . فإن كان الفعل غير مضـــارع ، نحو : قال زيد عمرٌو مُنطلقٌ ، لم ينصب القول مفعولين ، وكذا إن كان مضارعاً لغير المخاطب ، نحو: يقول زيدٌ عمرٌو مُنطلقٌ ، وكذا إن لم يكن مسـبوقاً باستفهام ، نحو : أنت تقول عمرٌو منطلقٌ ، وكذلك إن سُبق باستفهام ولكن فصل بين الاستفهام ، والفعل بغير ظرف ، ولا جار ومجرور ، ولا معمول للفعل فلا يجوز أيضاً أن ينصب القول مفعولين ، نحو : أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ ؟ فإن فُصِـــل بأحد هذه الثلاثة جاز النصب ، نحو : أعندك تقول زيداً مُنطلقاً ؟ ،

ونحو : أفي الدار تقول زيداً مُنطلقاً ؟ ونحو : أعمراً تقول مُنطلقاً ؟
فالفاصل في المثال الأول الظرف (عندك) والفاصل في المثال الثاني الجار والمجرور (في الدار) والفاصل في المثال الثالث المعمول (عَمْراً) وهو المفعول الأول لـــ (تقول) .

س18- قال الشاعر :

متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا

وقال الآخر :

أَجُهَّالاً تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج18- **الشاهد في البيت الأول** : متى تقول القلصَ يحملْنَ .

وجه الاستشهاد : أجرى الشاعر (تقول) مجرى ظَنَّ فنصب به مفعولين ، الأول : القلصَ ، والثاني : جملة يحملْنَ ، وذلك لاستيفائه الشروط .

الشاهد في البيت الثاني : أجُهّالاً تقول بني لُؤَى .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (تقول) عمل تظنّ فنصب مفعولين ، الأول : بني لؤي ، والثاني : جُهَّالا مع أنّه قد فَصَل بين الاستفهام ، والفعل بفاصل ، وهو قوله (جهالا) وهذا الفاصل لا يمنع النّصب ؛ لأنه معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثانٍ له .

نصب المفعولين بفعل القول

مُطلقا (دون شرط)

وَأُجْرِىَ القَوْلُ كَظَنًّ مُطْلَقاً عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

س19- اذكر بالتفصيل مذهب العرب الذي يُجِيزُ إجراءَ القولِ مُجرى الظَّنَّ مُطلقا .

ج19- مذهب العرب الذي يُجِيز إجراء القول مجرى الظنّ مُطلقا هو مذهب (سُلَيْم) فهم يُجيزون في لغتهم إعمال القول عمل ظنّ دون شرط (أي : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وسواء تحقّقت الشروط السابقة أم لم تتحقّق) نحو : قُلْ ذا مُشفقا . فـ (ذا) مفعول أول ، ومشفقا : مفعول ثان ،

وناصبهما فعل الأمر قل . ففعل الأمر (قل) نصب مفعولين مع أنّ الشروط تستلزم أن يكون مضارعاً للمخاطب ، وأن يُسبق باستفهام .

س20- قال الشاعر :

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج20- **الشاهد فيه** : قالتْ ... هذا ... إسرائينا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر الفعل الماضي (قال) عمل ظنَّ فنصب به مفعولين ، الأول : هذا ، والثاني : إسرائينا مع أن الفعل ليس مضارعاً ، وليس مسبوقاً باستفهام . فهذا من لغة سُلَيم الذين يجيزون نصب المفعولين بالقول مطلقا .

والذين لا يجيزون ذلك يقولون : (هذا) مبتدأ ، و (إسرائينا) مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، والتقدير : هذا مَمْسُوخُ إسرائينا . (إسرائينا : لغة في إسرائيل) .

الأفعالُ المتعديّةُ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ

أَعْلَمَ ، وَأَرَى

إِلَى ثَلاَثَـةٍ رَأَى وَعَلِمَـا   عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

س21- اذكر الأفعال المتعديّة إلى ثلاثة مفاعيل .

ج21- ذكر الناظم أن الأفعال المتعديّة إلى ثلاثة مفاعيل سبعة أفعال ، ذكر منها في هذا البيت فعلان ، هما : أَرَى ، وأَعْلَمَ . والخمسة الباقية ذكرها في بيت آخر ، وهي : أَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ؛ وأَخْبَرَ ، وخَبَّرَ ؛ وحَدَّث .

س22- ما أصل أرى ، وأعلم ؟ ولِمَ تعدَّت إلى ثلاثة مفاعيل ؟

ج22- أصلها : رأى ، وعَلِم المتعديتان إلى مفعولين ، نحو : رأيت العلمَ نوراً ، وعلمتُ العلمَ نوراً ، فلما دخلت عليهما همزة التعديّة (همزة النَّقْل) زادتهما مفعولاً ثالثا ، نحو : أرى عليٌّ خالداً الأمرَ واضحاً ، أعلم الجنديُّ القائدَ العدُوَّ قادماً .

س23- ما أصل المفعول الثالث الذي زادته الهمزة ؟ وما فائدة الهمزة ؟

ج23- المفعول الثالث هو الفاعل قبل دخول همزة النّقل (التعدية) فالهمزة فائدتها : التَّعدية ،فهي تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ،نحو: عَلِم زيدٌ عمراً منطلقاً. فزيدٌ : فاعل ، وعمراً : مفعول أول ، ومنطلقا : مفعول ثانٍ ، فلمّا دخلت الهمزة جعلت الفاعل (زيد) مفعولاً فأصبحت المفاعيل ثلاثة ، نحو : أَعْلَمْتُ زيداً عمرًا

منطلقاً . فزيداً : مفعول أول، وعمراً : مفعول ثان ، ومنطلقا : مفعول ثالث .

وهذه الهمزة هي التي جعلت اللازم متعديا إلى مفعول واحد ،نحو: خرجَ زيدٌ ؛ فتقول : أَخْرَجْتُ زيداً ، وهي التي جعلت المتعدِّي إلى مفعول واحد يتعدّى إلى مفعولين ، نحو: لَبِسَ زيدٌ ثوباً ؛ فتقول : أَلْبَسْـــتُ زيداً ثوباً ، وهي التي جعلت المتعدّى إلى مفعولين يتعدّى إلى ثلاثة ، كما تقدّم .

أحكام مفاعيل أعلم ، وأرى

وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا　　　لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

س24– اذكر أحكام المفعول الثاني،والمفعول الثالث من مفاعيل أعلم،وأرى.

ج24– يثبت للمفعول الثاني ، والمفعول الثالث من مفاعيل (أعلم ، وأرى) كلّ أحكام مفعولي (عَلِمَ ، ورَأَى) من كون المفعولين أصـــلهما المبتدأ والخبر ، ومن جواز الإلغاء ، والتعليق ، ومن جواز حذفهما ، أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل . **ومثال ذلك** : أعلمت زيداً عمراً قائماً . فالمفعول الثاني (عمراً) والمفعول الثالث (قائماً) أصـــلهما المبتدأ والخبر ؛ تقول : عمرٌو قائمٌ . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : عمرٌو أعلمتُ زيداً قائمٌ .

ومنه قولهم : البركةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مع الأَكَابِرِ . فالبركه : مبتدأ ، والضـــمير (نا) في أعلمنا: مفعول أول ، ومع الأكابر : ظرف في محل رفع خبر ، والمبتدأ والخبر كانا في الأصل مفعولين ، نحو : أعلمنا اللهُ البركةَ مع الأكابر .

ويجوز التعليق ؛ فتقول : أعلمتُ زيداً لعمرٌو قائمٌ .

ومثال حذفهما للدلالة عليهما : هل أعلمتَ أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمتُ زيداً . فحُذف المفعولين الثاني ، والثالث لدلالة السؤال عليهما .

ومثال حذف أحدهما للدلالة عليه : أن تقول في جواب السؤال السابق :

أعلمتُ زيداً عمراً (أي:قائماً) أوتقول: أعلمتُ زيداً قائماً (أي: عمراً قائماً) .

ويمكنك مراجعة هذه المسـائل مُفَصَّـلة في باب حكم الإلغاء ، والتعليق ، وفي باب حذف المفعولين ، أو أحدهما وذلك في الأفعال المتعدية إلى مفعولين .

تعدية رأى ، وعَلِمَ إلى مفعولين

وحكم مفعولهما الثاني

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ **هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ**

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِى اثْنَىْ كَسَا **فَهْوَ بِهِ فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا**

س25- متى تتعدّى رأى ، وعلم إلى مفعولين ؟

ج25- إذا كـانـت رأى ، وعلم قبـل دخول الهمزة عليهمـا تتعـديان إلى مفعول واحد، نحو : رأى زيدٌ عمراً . فـ (رَأَى) هُنا تعدَّت إلى مفعول واحد ؛ لأنها (بصــــريّة) ونحو : عَلِمَ زيدٌ الحقَّ . (عَلِمَ) هُنا تعدّت إلى مفعول واحد ؛ لأنها بمعنى (عَرَف) فإنهما في هذه الحالة تتعديان إلى مفعولين إذا دخلت عليهما همزة التعدية ، نحو : أريتُ زيداً عمراً ، ونحو: أعلمتُ زيداً الحقَّ ، ولا تتعديان إلى ثلاثة مفاعيل إلا إذا كانتا تتعديان إلى مفعولين قبل دخول الهمزة عليهما .

س26- ما حكم المفعول الثاني لرأى ، وعلم إذا تعدَّيا إلى مفعولين ؟

ج26- إذا تعدت رأى ، وعلم إلى مفعولين بســـبب دخول **همزة التعدية** عليهما فإنَّ مفعولهما الثاني يثبت له حكم المفعول الثاني لــــ (كسا ، وأعطى) في كونه لا يصـــح الإخبار به عن الأول ؛ لأنّ المفعولين ليس أصـــلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كســوتُ زيداً ثوباً ، ونحو: أعطيتُ زيداً ثوباً ،فلا يصـح الإخبار بالمفعول الثاني ؛ فلا يُقال : زيدٌ ثوبٌ .

وكذلك لا يصحّ الإخبار بالمفعول الثاني لـ (علم ، ورأى) إذا تعدَّيتا إلى مفعولين بسبب دخول **همزة الاستفهام** ، نحو : أريتُ زيداً عمراً ، ونحو : أعلمت زيداً الحقَّ ، فلا يصح الإخبار بالثاني ؛ فلا يُقال : زيدٌ عمرٌو ، ولا : زيدٌ الحقُّ .

وهما (أي : مفعولا علم ، ورأى) يأخذان حكم المفعول الثاني لـ (كسا ، وأعطى) في كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذف الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يدلّ على ذلك دليل .

فمثال حذف المفعولين : أعلمتُ ، وأعطيتُ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ .

ومثال حذف المفعول الثاني وإبقاء الأول : أعلمتُ زيداً ، وأعطيتُ زيداً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ .

ومثال حذف المفعول الأول وإبقاء الثاني : أعلمتُ الحقَّ ، وأعطيتُ درهماً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ فالجزية : مفعول ثانٍ ، والمفعول الأول محذوف ، تقديره : المسلمين .

أخوات أرى ، وأعلم

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

س27– اذكر أخوات (أرى)التي تنصب ثلاثة مفاعيل،مُمثلاً لكل فعل منها.

ج27– تقدّم أنّ الناظم عَدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل (سبعة) وسبق ذكر أَعْلَمَ ، وأَرَى ، وفي هذا البيت ذكر الأفعال الخمسة الباقية ، وهي :

1– **نَبَّأَ** ، نحو : نَبَّأْتُ زيداً عمراً قائماً . ومنه قول الشاعر :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِى إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

فالضمير (التاء) في نُبئتُ : نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، وزُرعة : المفعول الثاني ، وجملة يُهدى : المفعول الثالث .

2– **أَخْبَرَ** ، نحو : أخبرتُ زيداً أخاك مُنطلقاً . ومنه قول الشاعر :

وَمَا عليكِ إِذا أَخْبَرْتِنِى دَنِفاً وغَابَ بَعْلُكِ يوماً أَنْ تَعُودِينِى

فالتاء في أخبرتني : مفعول أول ، وياء المتكلم فيها : المفعول الثاني ، ودَنِفاً : المفعول الثالث .

3– **حَدَّثَ** ، نحو : حَدَّثْتُ زيداً بَكْراً مُقيماً . ومنه قول الشاعر :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلاَءُ

فالضمير (تم) في حُدثتموه : المفعول الأول ، والضمير هاء الغائب فيها : المفعول الثاني ، وجملة (له علينا الولاءُ) : المفعول الثالث .

4– **أَنْبَأَ** ، نحو : أَنْبَأْتُ عبدَاللهِ زيداً مُسَافِراً . ومنه قول الشاعر :

وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

فالتاء في أُنبئت : نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، وقَيساً : المفعول الثاني ، وخيَر : المفعول الثالث .

5- **خَبَّرَ** ، نحو : خَبَّرْتُ زيداً عَمراً غَائِباً . ومنه قول الشاعر :

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَـةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِى بِمِصْرَ أَعُودُهَا

فالتاء في خُبِّرْتُ : نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، وســـوداءَ : المفعول الثاني ، ومريضةً : المفعول الثالث .

(م) والمتأمِّل في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح (ابن عقيل) وغيرها يَجِد الأفعال فيها كلّها مبنية للمجهول ، وقد تعدَّت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل . ويجد في بعضـــها أنّ المفعولين الثاني والثالث مفردان ، وأنَّ المفعول الثالث جملة ؛ ولذلك قال الشيخ زكريا الأنصاري : " ولم يُسمع تعدِّيها إلى ثلاثة صريحة " . (م)

الفَاعِلُ

تعريفه ، وحكمه

الفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ أَتَى زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى .

س1- عرّف الفاعل ، وما حكمه ؟

ج1- الفاعل ، هو : الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَلَ ، أو شبهه .

وحكمـه : الرّفع ، نحو : أتَى زيدٌ ، وجاء عليٌّ .

س2- ما مراد الشـــارح[53] بقوله : فِعْل على طريقة فَعَلَ ؟ وما المراد بقوله :

أو شبهه ؟

ج2- قوله : فِعْل على طريقة فَعَلَ ، يُريد بذلك الفعل المبني للمعلوم ، فيخرج بذلك الفعل المبني للمجهول ؛ لأنه يطلب نائب الفاعل، نحو : ضُرِبَ زيدٌ . فزيد : نائب فاعل .

والمراد بقوله : أو شبهه : أنَّ الفاعل يُرْفَعُ بالفعل التام المعلوم ، أو يُرفع بما يُشْبِهِ الفعل المعلوم . **والمراد بشبه الفعل ما يلي** :

1- **اسم الفاعل** ، نحو : أقائم الزيدان ؟ فالزيدان : فاعل ، رافعه اسم الفاعل (قائم)، ونحو : أتى زيدٌ مُنيراً وجهُه .

2- **الصِّفة المشَبَّهة** ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهُه .

3- **المصدر** ، نحو : عجبت من ضَرْبِ زَيدٍ عَمراً . فضَرْب : مصدر أُضيف إلى فاعله (زيد)، **أو اسم المصدر** ، نحو : مِنْ قُبْلَةِ الرَّجلِ امرأتَه الوضوءُ .

فقُبْلَة : اسم مصدر أضيف إلى فاعله (الرجل) .

4- **اسم الفعل** ، نحو : هيهات العَقِيقُ .

5- **شبه الجملة** ، نحو : زيدٌ عندك أبوه ، ونحو : في الدار غلاماه . فأبوه ، وغلاماه : فاعلان عاملهما محذوف وجوباً . والتقدير (مُستَقِر ، أو استقَرَّ) .

6- **أفعل التفضيل** ، نحو : مررتُ بالأفضلِ أبوه . فأبوه مرفوع بالأفضل .

وهذان النوعان : الفعل المبني للمعلوم وشبهه ، هما : مراد الناظم بقوله :

" كمرفوعي أتى زيدٌ منيراً   وجهه نعم الفتى " .

والمراد بالمرفوعين :

1- ما كان مرفوعاً بالفعل ســواء كان الفعل متصــرفاً ، نحو : أتى زيدٌ ، أو غير متصرف (جامد) نحو : نِعم الفتى . ويُشترط أن يكون الفعل (تاما) غير ناقص .

2- ما كان مرفوعا بشبه الفعل كما تقدّم ، ومَثَّل له بقوله : منيراً وجهُه.

فإذا لم يُسند إلى الاسم فعل ، أو شبه فعل فليس بفاعل ، نحو : زيد أخوك ، ونحو : زيدٌ قام. أبوه ، ونحو : زيدٌ قام ، ونحو : زيدٌ قائمٌ غلامه ، ونحو :

زيد قائم .

فكل ما تحته خط مما سبق (خبر) سواء أكان مفرداً ، كما في المثال الأول ، أم جملة ، كما في المثالين الثاني والثالث ، أم ما هو في قوّة الجملة ، كما في المثالين الأخيرين .

س3- اذكر أنواع الفاعل .

ج3- الفاعل ثلاثة أنواع ، هي :

1- **اسم صريح** ، نحو : قام زيدٌ .

2- **مصدر مؤول،** نحو : يعجبنى أن تقومَ . فالمصدر المؤول (أن تقوم) في محل رفع فاعل ، تقديره : قيامُك .

3- **ضمير** ، سواء كان متصلا ، نحو : قمتُ ، وقاموا ؛ أو منفصلا ، نحو : ما قام إلا أنا .

(م) س4– هل يقع الفاعل مجروراً لفظاً ؟

ج4– نعم . يقع الفاعل مجروراً لفظاً في المواضع الآتية :

1– أن يضاف المصدر إلى فاعله ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ فالمصدر (دفْعُ) أُضيف إلى فاعله (الله) فأصبح الفاعل مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً .

2– أن يكون مجروراً بـ (مِنْ) الزائدة ، وذلك بشرط أن يكون نكرة ، وأن يُسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ فبشير : فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً .

3– أن يكون مجروراً بالباء الزائدة ، وهو في ذلك ثلاثة أنواع :

أ– واجب الجرّ لفظاً ، وذلك في الفعل الماضي (أَفْعَلَ) الذي جاء على صورة الأمر في باب التّعجب ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ فالضمير (هم) محلّه القريب الجر بحرف الجر الزائد (الباء) ومحلّه البعيد فاعل .

ب– جرّه كثير غالب ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ فلفظ الجلالة (الله) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلا .

ج– شاذٌّ ،وذلك فيما عدا فاعل التَّعجُّب ،وفَاعل كفى،وذلك نحو قول الشاعر:

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

فالباء في (بِما) زائدة ، وما اسم موصول في محل رفع فاعل (يأتي).

(م) س5– هل ورد عن العرب نصــب الفاعل ، ورفع المفعول به ؟ وضــح ذلك .

ج5– قد يُنصــب الفاعل ، ويرفع المفعول به إذا أُمِن اللَّبس ، وقد ورد عن العرب قولهم : خرقَ الثوبُ المسمارَ ، وقولهم : كسر الزجاجُ الحجرَ .

ومن ذلك قول الشاعر :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

برفع (نجرانُ ، وهَجَرُ) ونصب (سوآتِهم) مع أنها هي الفاعل ، ونجرانُ ، وهجرُ : المفعول . وقد سُمِع كذلك نصبهما معاً ، كما في قول الراجز :

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا الأَفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

الحياتِ : مفعول به منصوب ، والقدمَا : فاعل منصوب .

وسُمِع رفعهما ، كما في قول الشاعر :

وإِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ

الفاعل : ضمير مستتر تقديره (هو) في (صاد) ، وعقعقان : مفعول به مرفوع بالألف .

والمبيح لذلك كلِّه فَهْم المعنى وعدم الإلباس . وهم لا يجعلون ذلك قياســاً ، ولا يَطَّردونه في كلامهم ، ولا يستبيحونه في حال السَّعة والتَّمكن من القول .

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ　　　فَهْوَ وَإِلاّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

س6- ما حكم تأخير الفاعل عن رافعه ؟ وما مذهب البصريين ، والكوفيين في هذه المسألة ؟

ج6- يجب تأخير الفاعل عن رافعه سواء كان رافعه فعلا ، أو شبهه ، نحو : قام زيدٌ ، وقام الزيدان ، وزيدٌ قائمٌ غلاماه . ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا يقال : زيدٌ قام ، على اعتبار أنّ (زيدٌ) فاعل مقدّم ، بل هو في هذا المثال مبتدأٌ خبره جملة (قام) وفاعل (قام) ضمير مستتر تقديره (هو) فالفاعل يجب أن يتأخر سواء كان ظاهراً ، أم ضميراً مستتراً ؛ لأنّ تقديم الفاعل يُوقع في اللَّبْس بينه وبين المبتدأ ، فلا يَدري السَّامع أردت الابتداء بـ (زيد) والإخبار

عنه بـــ (قام) أم أردت إسناد (قام) إلى زيد على أنّه فاعل ؟ أضف إلى ذلك أنّ الفعل ، والفاعل كجزأين لكلمة واحدة مُتقدَّم أحدهما على الآخر وَضْعاً .

وهذا هو مذهب البصريين في هذه المسألة . أمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلّه ،(م) واستشهدوا على جواز تقديم الفاعل على رافعه بقول الشاعر:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُها وَئِيداً　　　أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا

فمشيُها: فاعل تقدم على عامله (وئيداً) وما : مبتدأ خبره الجار والمجرور (للجِمال)

.

وردّ البصريون على هذا البيت بأن البيت يحتمل وجها آخر غير ما ذكره الكوفيون ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصـــلح دليلا ، فالبصـــريون يرون جواز أن يكون (مشـي) مبتدأ ، ووئيداً : حال من فاعل فعل محذوف . والتقدير (مشـيها يظهر وئيداً) وجملة الفعل المحذوف وفاعله خبر للمبتدأ . (**م**)

وبناء على هذا الخلاف فإنّك على مذهب الكوفيين تقول: الزيدان قَامَ ، والزيدون قامَ ، أمّا على مذهب البصـريين فيجب أن تقول : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ؛ فيكون ألف الاثنين ، وواو الجماعة فَاعِلَيْن . وهذا هو معنى قول الناظم : "وبعد فعلٍ فاعل ".

س7– ما مراد الناظم بقوله : " فإن ظهر " ؟

ج7– يريد بذلك أن الفعل ، وشبهه لا بُدَّ له من مرفوع سواء كان ظاهراً ، نحو : قام زيدٌ ، أم ضميراً مستتراً ، نحو : زيد قام ، أي هو .

(م) س8– هل يحتاج كل فعل إلى فاعل ؟

ج8– بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل ، منها :

1– الفعلُ المؤَكِّدُ ، كما في قول الشاعر : أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ .

فالفعل الثاني (احبْسِ) مؤَكِّد للفعل الأول توكِيداً لفظياً ؛ فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق للفعل الأول .

2- الفعلُ المبنيُّ للمجهولِ ،كما في قوله تعالى: ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ فالفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل لا إلى فاعل.

3-كان الزائدةُ ، كما في قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ما كان أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسَّفِلِ.

فكان زائدة وقعت بين (ما) التعجبيّة ، وفِعل التعجب ، وهي لا تحتاج إلى فاعل على الراجح عند المحققين .

4- الفعلُ المكْفُوفُ عن العمل بـــ (ما) الكافّة ، نحو : قَلَّمَا ،طَالَمَا ،كَثُرَ ما ، وذلك بناءً على ما ذهب إليه سيبويه . ومن العلماء من قال: إنّ (ما) في نحو هذه الأفعال مصـــدريّة فيكون المصـــدر المؤول من (ما) وما بعدها في محل رفع فاعل للفعل الماضي الواقع قبلها ، نحو : طالما نَهَيْتَنِي ، والتقدير : طالَ نهيُك إياي .

حكم تجريد الفعل من علامتي التثنية ، والجمع

إذا أسند إلى ظاهر

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ" فَازَ الشُّهَدَا "

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالفِعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

س9- ما حكم تجريد الفعل من علامتي التثنية ، والجمع إذا أُســـند إلى فاعل ظاهر؟

ج9- **مذهب جمهور العرب** : أَنَّه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنىً كان ، أو جمعاً وَجَبَ تجريده من علامة تدلّ على التثنية ، أو الجمع فيكون حالُه كحالِه إذا أُســند إلى مفرد ؛ فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهنداتُ ، كما تقول في المفرد : قام زيدٌ ، ولا يجوز أَنْ تقول على هذا المذهب : قاما الزيدان ، ولا : قاموا الزيدون ، ولا : قُمْنَ الهنداتُ ، على أنّ الألف ، والواو ، والنون : أحرف تدل على التثنية ، والجمع ، وما بعدها فاعل . والصـــحيح في إعرابها : أن تكون الألف ، والواو ، والنون : فاعل ، والجملة من الفعل ، والفاعل في محل رفع خبر مقدّم ، والأسماء التي بعدها : مبتدأ مؤخر .

وثَمَّةَ وجهٌ آخر ، وهو : أن تكون الألف ، والواو ، والنون : فاعل كما تقدّم، وأن تكون الأسماء التي بعدها بدل منها ، أي : من الضمائر الألف ، والواو ، والنون .

وعلى أحد هـذين الوجهين يُوجَّه الإعراب في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ .

ومذهب طائفة من العرب : أنَّ الفعل إذا أســـند إلى ظاهر مثنى ، أو مجموع أُتِي فيه بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع ؛ فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ ؛ فتكون الألف ، والواو ، والنون أحرفاً تدل على التثنية ، والجمع ، والأسماء التي بعدها تُعرب61(فاعلا) وهذه اللغة قليلة ، قيل هي لغة طيء ،

وقيل هي لغة أَزْد شَنُوءَة ، ويُسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث) ويُسميها ابن مالك : " لُغَة يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلاَئِكَة " . وإلى هذه اللغة أشار المصنّف بقوله : " وقد يُقال سعدَ ، وسعدُوا...." فأَشْعر قوله : " وقد يُقال " بأنها لغة قليلة . وقد حَمَل عليها ابن مالك قوله عليه الصلاة والسلام : " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ " على اعتبار أنّ (ملائكة) فاعل يتعاقبون ، والواو في يتعاقبون علامة على الجمع .

(م) وهذا الحديث ليس من هذه اللغة فهو حديث مطول في الموطأ ، أصله : " إِنَّ للهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ " وذلك على اعتبار أنّ الواو في يتعاقبون: ضمير في محل رفع فاعل ، وملائكةٌ: خبر لمبتدأ محذوف . وقد عَبَّر ابن عقيل عن مخالفته لرأي ابن مالك ، بقوله : " هكذا زعم المصنَّف " . (م)

(م) س10- هل يجب الإتيان بعلامتي التثنية ، والجمع في الفعل إذا كان الفاعل مثنى ، أو مجموعاً عند مَنْ يُجيزون ذلك ؟

ج10- لا . لا يجب ذلك في لغة مَنْ أجاز ذلك ، بل إنّهم قد يذكرون العلامة وقد يتركونها .

س11- قال الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقال الآخر :

يَلُومُونَنِي فِى اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ أَهْلِى فَكُلُّهُـمُ يَعْـذِلُ

وقال الآخر :

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِى فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

عيّن الشاهد في الأبيات السابقة ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج11- **الشاهد في البيت الأوّل** : وقد أسلماه مُبعدٌ وحميمُ .

وجه الاستشهاد : وَصَل الشاعر ألف التثنية بالفعل مع أنّ الفاعل (مبعدٌ) اسم ظاهر ، وذلك على لغة (أكلوني البراغيث) وكان القياس على الفصحى أن يقول : وقد أَسْلَمَهُ مبعدٌ وحميمُ .

الشاهد في البيت الثاني : يلومونني أهلي . **وجه الاستشهاد** : وصل الشاعر واو الجماعة بالفعل مع أن الفاعل (أهلي) اسم ظاهر ، وذلك على لغة (أكلوني البراغيث) وكان القياس على الفصحى أن يقول : يَلُومُنِي أهلي .

الشاهد في البيت الثالث : رأيْنَ الغواني . **وجه الاستشهاد** : وصل الشاعر نون النسـوة بالفعل مع أن الفاعل (الغَوَاني) اسـم ظاهر ، وذلك على لغة (أكلوني البراغيث) وكان القياس على الفصحى أن يقول : رَأَتِ الغواني .

(م) س12- ما الفرق بين تاء التأنيث ، وعلامتي التثنية ، والجمع من حيث اتصالها بالفعل ؟

ج12- الفرق من ثلاثة أوجه :

1- إن اتصـــال علامتي التثنية ، والجمع بالفعل لغة لجماعة من العرب بأعيانهم ، قِيل : هم طيء ، وقِيل : هم أَزد شنوءة .
وأما اتصال تاء التأنيث بالفعل فلغة جميع العرب .
2- إن اتصـال علامتي التثنية ، والجمع عند مَنْ يصـلها جائز في جميع الأحوال ، وليس بواجب. وأمّا اتصـــال تاء التأنيث بالفعل فيكون واجبا إذا كان الفاعل اسما ظاهراً حقيقي التأنيث ، نحو : جاءت فاطمة ، أو إذا كان الفاعل ضـميراً متصـلا يعود إلى مؤنث مطلقا ، نحو : هندٌ قامتْ ، والشمسُ طلعتْ .
3- إن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية ، أو الجمع ؛لأن الفاعل إذا كان لفظه مذكر ومعناه مؤنث، نحو: (هند) وذكر الفعل قبله بدون علامة تأنيث لم يُعلم أمؤنث الفاعل ، أم مذكر ؛ ولذلك لابد من ذكر علامة التأنيث ليُعلم أنّه مؤنث .
أمَّا المثنى ، والجمع ، نحو : يقومان ، ويقومون فلا يشتبهان بالمفرد (يقوم) .

حكم حذف الفعل ، وإبقاء الفاعل

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا   كَمِثْلِ زَيْدٌ في جواب مَنْ قَرَا

س13- ما حكم حذف الفعل ، وإبقاء الفاعل ؟
ج13- يجوز حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل ، كما إذا قيل لك : منْ قرأ ؟ فتقول : زيدٌ ، والتقدير :64قرأ زيدٌ .

وقد يُحذف الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ فأَحَدٌ:فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسِّره الفعل المذكور ،والتقدير: وإن استجارك أحدٌ . فكل اســـم مرفوع وقع بعد (إِنْ ، أو إذا) الشـــرطيتين فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً يفسِّـــره الفعل المذكور بعده ، كما في قو له تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ فالسماء : فاعل بفعل محذوف ، والتقدير: إذا انشقت السَّماء انشقت . وهذا هو مذهب جمهور البصريين .

(م) س14- اذكر الخلاف في حكم حذف الفعل وجوباً بعد (إِنْ ، وإذا) وما سبب هذا الاختلاف ؟

ج14- هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب :

1- مذهب جمهور البصريين : الاسـم المرفوع بعد إنْ وإذا الشـرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسِّره الفعل المذكور بعده .

2- مذهب جمهور الكوفيين : الاســم بعد إنْ وإذا الشــرطيتين فاعل بنفس الفعل المـذكور بعـده ، وليس في الكلام محذوف يفسِّره .

3- مذهب أبي الحسن الأخفش : الاسم المرفوع بعد إنْ وإذا الشرطيتين مبتدأ ، والفعل المذكور بعده مُسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من الفعل وفاعله الضمير : في محل رفع خبر المبتدأ ، وليس في الكلام حذف ، ولا تقديم ، ولا تأخير .

وسبب هذا الاختلاف يرجع إلى أمرين :

1- هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟

فالجمهور من البصريين ، والكوفيين على أنه لا يجوز ذلك ، وإذا وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدّر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يفسِّره ويدل عليه الفعل المذكور بعده .

وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدّر اتّصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه يجوز في إنْ وإذا خاصّة - دون غيرهما من سائر أدوات الشرط - أَن تْقع بعدهما الجملة الاسمية ، وعلى هذا فلَسْنا في حاجة إلى تقدير محذوف .

2- هل يجوز أن يتقدّم الفاعل على فعله ؟

الكوفيون ذهبوا إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد إنْ وإذا فاعلا بذلك الفعل المتأخِّر . وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن

يتقدم على رافعه سواء كان هذا العامل فعلا أم لا ؛ ولهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور .



تأنيثُ الفعلِ الماضي بتاءٍ ساكنةٍ

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لأُنْثَى ك " أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى ".

س15- في أيّ حالة يُؤَنَّثُ الفعلُ الماضي ؟ وبِمَ يُؤَنَّث ؟

ج15- يُؤنّث الفعل الماضي بتاء ساكنة في آخره إذا كان فاعله مؤنثا سواء كان مؤنثا تأنيثاً حقيقياً ، نحو: قامتْ هندٌ ، أو مؤنثا مجازيا ، نحو: طلعتِ الشَّمْسُ . فهندٌ في المثال الأول مؤنث حقيقي ، والشمس في المثال الثاني مؤنث مجازي . والمراد بالمؤنث المجازي،هو: ما لا يلد ولا يَتَنَاسَل،كالشّمس،والأرض، والسّماء.

* والفعل المضارع يُؤنث بتاء متحركة في أوّله ، نحو : تذهبُ فاطمة ، وتطلعُ الشمس . *

وجوب تأنيث الفعل الماضي

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

س16- ما المواضع التي يجب فيها تأنيث الفعل الماضي ؟

ج16- **يجب تأنيثه** في الموضعين الآتيين :

1- **إذا كان الفاعل ضـميراً مسـتتراً يعود إلى مؤنث حقيقي ، أو مجازي** ، نحو: هندٌ قامتْ ، ونحو : الشـــمس طلعتْ ، ولا يجوز أن تقول : هندٌ قام ، ولا : الشمس طلع ،فإن كان الضمير منفصلاًلم يُؤتَ بالتاء ، نحو: هندٌ ما قام إلا هي.

2- **أن يكون الفاعل اسما ظاهراً حقيقي التأنيث** ، نحو : قامتْ هندٌ .

وهذا المراد من قول الناظم : " أو مفهم ذاتَ حِرٍ " (والحِرِ: فَرْجُ المرأة) .

ويفهم من كلام الناظم أن الفعل لا يؤنَّث وجوبا في غير هذين الموضعين .

حكم تأنيث الفعل

إذا فُصِل بين الفعلِ ، والفاعلِ المؤنثِ الحقيقيِّ

وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِى نَحْوِ أَتَى القَاضِىَ بِنْتُ الوَاقِفِ

س17- ما حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بين الفعل،وفاعله المؤنث الحقيقي ؟

ج17- إذا فصـــل بين الفعل، وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاَّ) جاز تأنيث الفعل ، وجاز تذكيره (والأفصـــح التأنيث) نحو : أتى القاضِـــيَ بنتُ الواقفِ ، والأفصح أن تقول : أَتَتْ ، ونحو : قام اليوم هندٌ ، والأفصح : قامتْ .

حكم تأنيث الفعل

إذا فُصِل بين الفعل ، وفاعله بـ (إلا)

والْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ كـ " مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ ".

س18- ما حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بين الفعل ، والفاعل المؤنث بإلا ؟

ج18- إذا فُصل بين الفعل، وفاعله المؤنث بإلاَّ فالأحسنُ تذكير الفعل ، نحو : ما زكا إلا فتاةُ ابن العلا ، ونحو: ما قام إلا هندٌ ، ونحو: ما طلع إلا الشّمسُ .

والجمهور يوجبون تذكير الفعل ، ويجوز تأنيث الفعل عند غيرهم ولكنه قليل ، نحو : ما قامتْ إلا هندٌ ، ونحو : ما طلعتْ إلا الشّمسُ .

وعلى التأنيث ورد قول الشاعر :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما فى غُرُوضِها وما بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

فقد أدخل الشـــاعر تاء التأنيث على الفعل (بَقِيَ) مع كونه قد فُصِـــل بينه وبين الفاعل المؤنث بإلا ، وهذا غير جائز عند الجمهور إلا في الشعر .

(م) س19- اذكر مذاهب العلماء في حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بينه وبين فاعله المؤنث بإلا .

ج19- لهم في ذلك مذهبان مشهوران ، هما :

1- **وجوب تذكير الفعل** ، ولا يجوز تأنيثه إلا في ضرورة الشعر ؛ لأن الفاعل ليس هو الاسم الواقع بعد إلاّ ، فإذا قلت : ما قام إلا هندٌ ، فإنّ أصل الكلام : ما قام أحدٌ إلا هندٌ ، فالفاعل (أحد) مذكر ، ولا يجوز تأنيثه .

وهذا مذهب الجمهور .

2- **جواز الأمرين** تذكير الفعل ، وتأنيثه (والتذكير أحسـن) واختار هذا المذهب ابن مالك .

حذف التاء من غير فصل

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فى شِعْرٍ وَقَعْ

س20- هل يجوز حذف تاء التأنيث من غير فصل بينها وبين الفاعل ؟

ج20- نعم . ولكنّه قليلٌ جدّاً فقد تُحذف التاء من الفعل المسند إلى فاعل حقيقي التأنيث من غير فصل ، نحو ما حكاه سيبويه : " قَالَ فُلاَنَةُ " .

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشِّعر، كقول الشاعر :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فقد حذف الشاعر تاء التأنيث من الفعل (أبقلَ) مع أن فاعله ضمير مستتر يعود إلى (الأرض) وهي مؤنثة تأنيثاً مجازيا ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .

حكم إثبات التاء ، وحذفها في الفعل

المسند إلى جمع .

وحكم إثبات التاء ، وحذفها في (نِعْمَ وبِئْسَ)

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
وَالْحَذْفَ فى نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

س21– اذكر الأشياء التي تدل على معنى الجمع .

ج21– ما يدلّ على معنى الجمع ستة أشياء ، هي :

1– **اسم الجمع** ، وهو الذي لا مفرد له من لفظه ، نحو : قَوْم ، ورَهْط ، ونِسْوة ، وجَيش ، وشَعْب .

2– **اســم الجنس الجمعي** ، وهو الذي يُفْرَقُ بينه وبين مفرده بالتاء ، أو الياء ، نحو : شجر، وتمر ، وكَلِم ؛ وعَرب ، وتُرك ، ورُوم .

3– **جمع التكسير لمذكر** ، نحو : رجال ، وشعراء ، وكُتَّاب .

4– **جمع التكسير لمؤنث** ، نحو: هُنُود (جمع هِنْد) وشواعر ،وكواتب ،وفواطم .

5– **جمع المذكر السالم** ، أو الملحق به ، نحو : الزَّيدون ، والمؤمنون ، والبَنُون .

6– **جمع المؤنث السالم** ، نحو : الهِندات ، والمؤمنات ، والبنات .

س22– ما حكم تأنيث الفعل ، وتذكيره إذا كان الفاعل جمعاً ؟

ج22– إذا كان الفاعل جمع تكسير لمذكَّر ، أو لمؤنَّث ، أو كان الفاعل جمع

مؤنث ســـالما جاز إثبات التاء ، وحذفها ، نحو: قال الأعرابُ ، وقالت الأعرابُ، ونحو : قال الفواطمُ ، وقالت الفواطمُ ، ونحو : قام الهنداتُ ، وقامت الهندات .
(م) عِلَّةُ حَذْفِ التاء : أن الفاعل مؤول (بالجمع) فيكون مذكَّر المعنى ؛ ولذلك يُؤتى بفعله خاليا من التاء .
وعلَّة إثبات التاء : أن الفاعل مؤول (بالجماعة) فيكون مؤنث في المعنى ؛ ولذلك يؤتى بفعله مقترنا بتاء التأنيث . (م)
وأشـــار الناظم بقوله : " والتاء مع الجمع ... كالتاء مع إحدى اللَّبِن " إلى أن : التاء مع جمع التكســير ، وجمع المؤنث الســالم كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث ، وَمثَّل له بكلمة (لَبِنَة) فكما تقول : كُسِـــرَت اللَّبِنة ، وكُسِـــرَ اللَّبِنة ؛ تقول كذلك : قام الرجال ، وقامت الرجال ، كما تقدم .

(م) س23– اذكر مذاهب العلماء في حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً .

ج23- 1- **مذهب جمهور الكوفيين** : يجوز في كل فعل أســند إلى شـــيء من الأشـياء الســتة الســابقة التي تدل على معنى الجمع يجوز أن يؤتى به مؤنثا ، وأنْ يؤتى به مذكراً ، وذلك على النحو الآتي :
أ– جمع المذكر السالم ، تقول : قام الزيدون ، وقامت الزيدون ؛ أو الملحق به ،

قـال تعـالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ فَبَنُو : ملحق بجمع المذكر السـالم ، وورد الفعل قبله مؤنثا (آمنتْ) .

ب- جمع المؤنث السالم ، تقول : قام الهندات ، وقامت الهندات ، قال تعالى :

﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ .

ج- جمع التكسير لمذكر ، تقول : قام الرجال ، وقامت الرجال .

د- جمع التكسير لمؤنث ، تقول : قام الفواطم ، وقامت الفواطم .

هـ- اسم الجمع ، تقول : جاء القوم ، وجاءت القوم ، قال تعالى :

﴿ ۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ﴾ .

و- اسم الجنس الجمعي،تقول : جاء الرُّومُ ، وجاءت الروم ، قال تعالى :

﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ .

2- **مذهب أبي علي الفارسـي** : يجوز تأنيث الفعل، وتذكيره في جميع الأنواع السابقة إلا نوعا واحداً ، هو : جمع المذكر السالم فإنه لا يجوز في الفعل المسند إليه إلا التذكير . وظاهر كلام الناظم مطابق لهذا المذهب ؛ لأنه لم يستثن إلا السَّالم من جمع المذكر .

3- **مذهب جمهور البصـريين** : يجوز تأنيث الفعل ، وتذكيره في أربعة أنواع فقط، وهي : اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث . وأمّا جمع المذكر السـالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث .

س24- ما حكم إثبات التاء،وحذفها في(نِعْم،وبِئْسَ) إذا كان فاعلهما مؤنثا؟

ج24- يجوز في نِعْمَ ، وبِئْسَ إثبات التاء ، وحذفها إذا كان فاعلهما مؤنثاً وإنْ

كان مفرداً مؤنثا حقيقيا ، نحو : نِعْمَ المرأةُ هندٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ .

وعلّةجواز الإثبات ، والحذف : أن فاعلهما مقصــود به اســتغراق الجنس (أي : جميع أفراد الجنس) ولذلك عُومل معاملة جمع التكســـير في جواز إثبات التاء ، وحذفها لشبهه به في أنّ المقصود به متعدد .

ويرى الناظم أنّ الحذف أحسن ، أما ابن عقيل فيرى أن الإثبات أحسن منه .

الْمَفْعُولُ بِهِ

وانفصالهما عنه

وحكم تقديم المفعول على الفعل

وَالأَصْلُ فى الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فى الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

* **س1- عرِّف المفعول به ، وما أقسامه ؟**

ج1- المفعول به ، هو : اسم دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً ، أو نَفْيا . فالإثبات ، نحو : كتبتُ الواجبَ ، والنّفي ، نحو : ما كتبتُ الواجبَ .

والمفعول به قسمان : 1- صريح 2- غير صريح .

1- الصريح قسمان :

أ- ظاهر ، نحو : كتبتُ الواجبَ ، ونحو : أكل عليٌ الطعامَ .

ب- ضمير ، نحو: أكرمتك وأكرمتهم ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ .

2- غير صريح ، وهو قسمان :

أ- مُؤَوَّل بمصدر ، نحو : عرفتُ أنَّك ناجحٌ . فالمصدر المؤول (أنّك ناجح) في محل نصب مفعول به ، والتقدير : عرفتُ نجاحَك .

ب- جار ومجرور ، نحو : أمسكت بيدِك . فالجار والمجرور (بيدك) مفعول به غير صريح ؛ لأنه وقع بمعنى المفعول ، ونحو : نظرت إلى الجبلِ ، ونحو : غَضِبَ المدرسُ على الطالبِ .

وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به ، ويُسَمَّى (المنصوب على نَزْعِ الخَافِضِ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (أي : من قومِه)، وكما في قول الشاعر :

تَمُرُّون الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ .

والأصل : تمرون بالدِّيَارِ .

س2- ما حكم اتصال الفاعل ، والمفعول بالفعل ؟

ج2- الأصل أن يَلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصل بينهما فاصل ؛ لأنَّه كالجزء منه ؛ ولذلك يُسَكَّن له آخر الفعل إن كان الفاعل ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو : ضَرَبْتَ ، وضَرَبْتُ ؛ وإنما سُكِّنَ لكراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدلّ ذلك على أنّ الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل . ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ، نحو: ضربَ زيداً عمرٌو . وهذا هو معنى قول الناظم : " وقد يُجَاء بخلافِ الأصلِ " .

س3– ما حكم تقديم المفعول على الفعل ؟

ج3– تقديم المفعول على الفعل له حكمان : 1– واجب 2– جائز .

1– يجب تقديمه في ثلاثة مواضع ، هي :

أ– إذا كان المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها الصدارة ،كأسماء الاستفهام، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ ونحو قولك : مَنْ أكرمتَ ؟ وما فعلتَ ؟ وكأسماء الشرط ،نحو قوله تعالى :

﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ ونحو قولك : أَيَّهم تُكرِمْ أُكْرِمْ .

أو يكون المفعول (كم) الخبريّة ، نحو :كم عبدٍ ملكتَ .

ب– أن يكون المفعول ضميراً منفصلا لو تأخَّر لَلَزِم اتّصاله ، نحو قوله تعالى :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ فإياك : مفعول به مقدم لو تأخر المفعول لكان ضميراً متصلا ؛ تقول : نعبدُك ، وهذا بخلاف قولك : الدرهم إياه أعطيتُك، فإنه لا يجب هنا تقديم المفعول (إياه) لأنّك لو أَخّرته لجاز اتصاله ، وانفصاله ؛ تقول : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه . أَمّا في (نعبدك) فيلزم الاتصال .

(م)ج– أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب أَمَّا ، وليس هناك فاصل بين أَمّا وجوابها إلاّ المفعول به المقدّم على فعله سواء كانت أَمّا مذكورة في الكلام ، أم مقدّرة . فمثال المذكورة قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ فاليتيمَ ، والسائلَ : مفعولان مقدّمان على عاملهما

(تقهر ، وتنهر) وهذان العاملان واقعان جوابا لأَمَّا المذكورة في الكلام ، وليس هناك فاصل بين أمّا والعامل إلا المفعول به .

ومثال أَمَّا المقدّرة قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ . فإن وُجد فاصل بين أَمّا ، والفعل غير المفعول به لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو : أمّا اليومَ فاكتبْ واجبَك . فالمفعول واجبك : متأخّر ولا يجب تقديمه بسبب الفصل بكلمة (اليوم) بين أمّا والعامل (اكتبْ) . (م)

2- **يجوز تقديمه** ، **وتأخيره** ، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً ؛ فتقول: عمراً ضربَ زيدٌ.

(م) س4- ما المواضع التي يمتنع فيها تقديم المفعول على الفعل ؟

ج4- يمتنع تقديم المفعول على الفعل في المواضع الآتية :

1- إذا كان المفعول مصدراً مؤولاً من أَنّ المؤكّدة ومعموليها ، مُخفَّفة كانت ، أو مُشَدَّدة ، نحو : عرفتُ أنّك فاضلٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾ فتأخير المفعول هنا واجب إلاَّ إذا تقدّمت عليه (أَمّا) نحو : أمَّا أنك فاضلٌ فعرفتُ .

2- إذا كان عامله فعل التّعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً !

3- إذا كان عامله صلة لحرف مصدري ناصب ، كأنْ ، وكي، نحو : يعجبني أن نضربَ زيداً ، ونحو : جئت كي أضربَ زيداً ، فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل ، نحو : وَدِدْتُ لو تضربُ زيداً ،

ويجوز : وددتُ لو زيداً تضربُ ؛ لأن (لو) ليست حرف نصب ، وكذلك قولك : يعجبني ما تضربُ زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيداً تضربُ ؛ لأن (ما) حرف غير ناصب .

4- إذا كان عامله مجزوما ، نحو :لم تضــربْ زيداً ، ولا يجوز :لم زيداً تضــربْ ، إلاّ إذا قدّمت المفعول على الجازم ، نحو : زيداً لم تضربْ ، فهذا جائز .

5- إذا كان عامله منصـوباً بـــ (لن) عند الجمهور ، أو بــــ (إذن) عند غير الكسائي ، نحو : لن أضربَ زيداً ، ونحو : إِذن أُكرمَ المجتهدَ .

ولا يجوز أن تقول : لن زيداً أضـــربَ ، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهدَ أُكرمَ ، وأجازه الكسائى .

وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

س5– ما المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ؟

ج5– يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول في المواضع الآتية :

1– **إذا كان الفاعل ضميراً متصلا غير محصور** ، نحو : ضربت زيداً . فالفاعل هنا ضمير ولا حَصْرَ فيه ؛ ولذلك يجب تقديمه .

فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً وجب تأخيره ، نحو: ما ضرب زيداً إلا أنا .

2– **إذا كان الفاعل ، والمفعول ضميرين ، ولا حصر في أحدهما** ، نحو : أكرمتُه . فيجب تقديم الفاعل (التاء) على المفعول (الهاء) لأنهما ضميران ، ولا حصر في أحدهما .

3– **إذا كان المفعول محصوراً بـــ (إلاَّ ، أو إنَّمَا)** نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً ، ونحو : إنّما ضرب زيدٌ عمراً . فيجب تقديم الفاعل (زيدٌ) لأن المفعول به محصور .

* المحصور بـ (إنَّمَا) يكون مؤخراً وجوباً ، والمحصور بـ (إلاَّ) يكون واقعاً بعد إلاَّ . *

4– **إذا خِيفَ التباس أحدهما بالآخر**، ولم تُوجد قرينة تُبَّين الفاعل من المفعول، نحو : ضرب موسى عيسى ، فيجب هنا أن يكون موسى هو الفاعل ، ونحو :

أكرمَ ابني أخِي . وهذا هو مذهب الجمهور ، وذكر ابن الحاج جواز تقديم المفعول في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وذلك لأن للعرب غرض في الالتباس كما لهم غرض في التبيين ، والإفهام .

(م) وقد أخطأ ابن الحاج الجادَّة في قوله هذا إذ لا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ؛ لأن من شأن الإلباس أن يُفهم السامع غير ما يريد المتكلم ، ولم توضع اللغة إلا للإفهام . (م)

ويجوز تقديم المفعول ، **وتأخِيره** إذا وُجدت قرينة تُبين الفاعل من المفعول . وهذا معنى قوله : " وأخِّر المفعول إنْ لَبْسٌ حُذر " وذلك نحو : أكلَ الكُمَّثْرَى موسى .

(م) والقرينة نوعان :

أ- معنوية ، نحو : أكل التفاحةَ موسى، ونحو : أرضعتِ الصغرى الكبرى ؛ إذ لا يصحُّ أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يصحّ أن يكون موسى مأكولا والتفاحة هي الآكل ؛ ولذلك جاز تقديم المفعول ، وتأخيره .

ب- لفظيَّة ، وهي ثلاثة أنواع :

أ- أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب ، نحو: ضربَ موسى العاقلُ عيسى، فإنّ (العاقل) نعت لموسى ، فإذا رُفع كان موسى فاعلاً ، وإذا نُصب كان موسى مفعولاً مقدماً .

ب- أن يتصل بالمتقدَّم منهما ضمير يعود على المتأخر ، نحو : ضرب غلامَه موسى ، فهنا يتعيّن أن يكون (غلامه) مفعولا ؛ إذ لو جعلته فاعلا ، وموسى

مفعولا لعاد الضـــمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإنَّ الضــمير حينئذ يعود على متأخر لفظاً متقدم رتبة وهذا جائز ، فيجوز أن تقول : ضرب موسى غلامَه .

ج- أن يكون أحدهما مؤنثا ، وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، نحو : أكرمتْ موسى سلمى ، وهنا يجوز تقديم المفعول ، وتأخيره . (**م**)

تأخير الفاعل ، أو المفعول وجوبا

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

س6- ما الموضع الذي يجب فيه تأخير الفاعل ، أو المفعول وجوباً ؟

ج6- **يجب تأخير أحدهما إذا كان محصوراً** سواء أكان محصورا بـــ (ما ، وإلا) أو بـ (إنَّما) فمثال الفاعل المحصور بـ (إلا): ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ ، ومثال المفعول المحصور بـ (إلاّ) : ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً ؛ ومثال الفاعل المحصور بـ (إنّما) : إنّما ضربَ عمراً زيدٌ ، ومثال المفعول المحصور بـ

(إنّما) : إنما ضربَ زيدٌ عمراً . فالمحصور منهما يجب تأخيره .

س7– هل يجوز تقديم الفاعل على المفعول ، أو المفعول على الفاعل إذا كان أحدهما محصوراً ؟

ج7– أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما على الآخر إذا كان الحصر بـــ (إلا) لأن المحصـــور بإلاّ يُعرف بكونه واقعاً بعد إلاّ ، فلا يَخْفَى على أحدٍ أنّه هو المحصـــور. فمثال تقديم الفاعل المحصور جوازاً ، قولك : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً . ومثال تقديم المفعول المحصور جوازاً ، قولك : ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ .

أمَّا المحصور بـــ (إنّما) فلا خلاف في أنّه لا يجوز تقديمه ؛ لأنه لا يَظْهر ولا يُعْرَفُ بكونه محصوراً إلا بتأخيره .

س8– اذكر الخلاف في مسألة جواز تقديم المحصور بإلا .

ج8– في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، هي :

1– **مذهب أكثر البصـــريين ، والفرَّاء ، وابن الأنباريّ** : إنْ كان المحصـــور فاعلا امتنع تقديمه ، فلا يجوز : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً ، وأمّا قول الشاعر :

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لنا ، فإنّ (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم يدرِ إلا اللهُ دَرَى ما هيّجتْ لنا ، وعلى هذا فلم يتقدّم الفاعل المحصـــور على المفعول ؛ لأن هذا المفعول ليس مفعولا للفعل المذكور (يَدْرِ) .

أمّا إذا كان المحصور مفعولا جاز تقديمه ، نحو: ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ ، ونحو : ما أكرمَ خالداً إلا سعيدٌ .

2- **مذهب الكِسَـــائي** : يجوز تقديم المحصـــور بإلاَّ فاعلاً كان ، أو مفعولا ، واسـتشـهد بالبيت السـابق : فلم يدرِ إلا اللهُ ما هيّجَت لنا ، فقد قدّم الشـاعر الفاعل (الله) وهو محصور بإلا على المفعول (ما) .

3- **مذهب بعض البصـريين ، واختاره الجُزُوليّ ، والشَّـلَوْبين** : لا يجوز تقديم المحصور بـ إلا فاعلا كان ، أو مفعولا ؛ خوفاً من الوقوع في اللَّبْس .

س9- قال الشاعر :

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا   عَشِيَّةَ آنَاءُ الدَّيَارِ وَشَامُهَا

وقال الآخر :

تَزَوَّدْتُ مِن لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ   فَمَا زَادَ إلا ضِعْفَ ما بِي كَلاَمُهَا

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج9- **الشاهد في البيت الأول** : فلم يدرِ إلا اللهُ ما هَيَّجت .

وجه الاستشهاد : تقدَّم الفاعل المحصور بإلا (اللهُ) على المفعول به الاسم الموصول (ما) .

الشاهد في البيت الثاني : فما زاد إلا ضعفَ مابي كلامُها .

وجه الاستشهاد : تقدَّم المفعول المحصور بإلا (ضعفَ) على الفاعل (كلامُها) .

وهذا جائز عند الكسائى وأكثر البصريين ، أما بقيّة البصريين فيتأوَّلون هذا البيت ، بأنّ في (زاد) ضميرا مستتراً يعود على تكليم ساعة وهو الفاعل ، وأمّا (كلامها) فهو فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامُها .

وشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ   وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

س10- ما المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل ؟

ج10- **يجب ذلك في المواضع الآتية :**

1- **إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود إلى المفعول** ، نحو قوله تعالى :

﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ فالمفعول (إبراهيم) واجب التقديم ؛ لأن الفاعل (ربُّه) اشتمل على ضمير يعود إلى المفعول المتقدَّم لفظاً والمتأخّر رتبة .

2- **إذا كان الفاعل محصوراً بـ (إلا ، أو إنّما)** كما تقدم في س6 .

ومثال ذلك : ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ ، ونحو : إنما ضرب عمراً زيدٌ . فالمفعول في المثالين واجب التقديم ؛ لأن الفاعل محصور في المثالين .

3- **إذا كان المفعول ضميراً متصلا ، والفاعل اسما ظاهراً** ،نحو: أكرمني عليٌّ .

فالمفعول (ياء المتكلم) واجب التقديم ؛ لأنه ضمير نصب متصل ، والفاعل اسم ظاهر .

س11– ما مراد الناظم بقوله : شاع نحو : خاف ربَّه عمر ؟

ج11– مراده أنّ الشائع في لسان العرب : تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ، ومثَّل لذلك بقول العرب : خاف ربَّه عمرُ .

فرَبَّه : مفعول ، وهو مشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل (عمر) وهو متأخر لفظاً . وجاز ذلك ؛ لأن الفاعل رتبته التقديم ، فالضمير قد عاد إلى متقدم في الرتبة ، وإن كان متأخراً في اللفظ .

*** س12– ما معنى قولهم : ضمير عائد إلى متأخر في اللفظ متقدّم في الرتبة ؟**

ج12– الأصل أن الفاعل يتقدّم على المفعول ؛ فنقول : إنه متقدم لفظاً ورتبه ، نحو : كتبَ عليٌّ الدرسَ . فعليّ : فاعل متقدم في اللفظ والرتبة ؛ لأنه جاء على الأصل من حيث اللفظ والترتيب ، وكذلك الحال بالنسبة للمفعول ، فالأصل أنه متأخر لفظا ورتبة . فإذا تقدّم المفعول ، وتأخّر الفاعل ،نحو خاف ربَّه عمرُ؛ قلنا : إن المفعول متقدّم لفظاً متأخر رتبة ، والفاعل متأخر لفظا متقدم رتبة ؛ ولذلك نقول في هذا المثال : إنّ الضمير في المفعول (ربَّه) عائد إلى متأخر لفظاً متقدّم رتبة ؛لأن لفظ الفاعل (عمرُ) متأخر ولكن ترتيبه حسب الأصل التقدّم.

س13- ما حكم عود الضمير من الفاعل إلى المفعول ، والعكس ؟

ج13-1- **عود الضمير من المتأخر إلى المتقدّم** جائز بالإجماع سواء كان المتأخر فاعلا ، أم مفعولا . فمثال عود الضمير من الفاعل المتأخر إلى المفعول المتقدّم قوله تعالى : ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ فالضمير في الفاعل (ربُّ ّه) عائد إلى المفعول المتقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير .

ومثال عود الضمير من المفعول المتأخر إلى الفاعل المتقدم ، قولك : قرأ الطالبُ درسَه . فالضمير في المفعول عائد إلى الفاعل المتقدّم لفظاً ورتبة، وهذا هو الأصل في الضمير العائد ؛ لأن الضمير لابدّ أن يعود إلى متقدم سواء كان متقدما في اللفظ والرتبة ،كما في المثال الأخير ، أم كان متقدما في اللفظ فقط ، كما في الآية الكريمة ، أم كان متقدما في الرتبة فقط ،كما في قولهم : خاف ربَّه عمرُ ، ولا يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

2- **عود الضمير من المفعول المتقدِّم إلى الفاعل المتأخَّر** فيه تفصيل :

أ- إذا عاد الضمير من المفعول المتقدم إلى الفاعل المتأخر جاز ذلك بالإجماع ، وهذا هو الشائع في لسان العرب ، نحو : خاف ربَّه عمرُ ؛ لأن الفاعل رتبته التقديم ،فيكون الضمير قد عاد إلى متقدّم في الرتبة ،وإن كان متأخراً في اللفظ .

وإذا عاد الضمير من المفعول المتقدَّم إلى ما اتّصل بالفاعل ، نحو : ضربَ غلامَهَا جَارُ هندٍ ، ففي هذه المسألة خلاف ، قيل : لا يجوز ، وقيل : يجوز - وهو الصحيح - ذلك لأن الضمير في المفعول المتقدّم (غلامها) يرجع إلى (هند) ولفظ هند متصل بالفاعل (جارُ) والفاعل رتبته التقديم ، والمتصلُ بالمتقدِّمِ متقدَّمٌ

فكأن الضمير في المفعول عائد إلى الفاعل نفسه .

ب- إذا عاد الضـــمير من الفاعل المتقدّم إلى المفعول المتأخر ، نحو : قرأ صـــاحبُه الكتابَ ، فلا يجوز عند جمهور النحويين . وهذا هو المراد من قول الناظم :

" وشـذَّ نحوُ زَانَ نورُه الشـجر " ؛ لأن الضـمير المتصـل بالفاعل (نورُه) عائد إلى المفعول المتأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممتنع ، ويجب حينئذ تقديم المفعول .

وأجاز ذلك الأخفش ، وتابعَه أبو عبدالله الطُّوَّال ، وابن جني ، وابن مالك .

أما الجمهور فلا يجيزون ذلك وما ورد من شـــواهد تأوَّلُوه . (ســـيأتي بيان هذه الشواهد في س14) .

ج- إذا كان الضمير المتصل بالفاعل يعود إلى ما اتصل بالمفعول المتأخَّر ، نحو : ضربَ بعلُها صاحبَ هندٍ ، فهذه المسألة ممتنعة بالإجماع ؛ لأن الضمير في الفاعل (بعلُها) عائد إلى (هند) ولفظ هند متصل بالمفعول (صاحبَ) المتأخَّر لفظاً ورتبة .

س14- قال الشاعر :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وقال الشاعر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فى ذُرَى الْمَجْدِ

وقال الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقال الشاعر :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وقَدْ فَعَلْ

وقال الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلاَنِ عنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

عين الشاهد في الأبيات السابقة وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج14- **الشاهد في البيت الأول** : رأى طالبوه مُصعباً .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير(الهاء) في الفاعل (طالبوه) إلى المفعول المتأخر (مصعباً) فيكون الضمير قد عاد إلى متأخر لفظاً ورتبة .

الشاهد في البيت الثاني : كَسَا حلمُه ذا الحلم ، ورقَّى نداه ذا النَّدى .

وجه الاستشهاد: عاد الضمير في الفاعل (حلمُه) إلى المفعول المتأخر (ذا الحلم) كما عاد الضـــمير في الفاعل (نداه) إلى المفعول المتأخر (ذا الندى) وفي كلا الشاهدين عاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

الشاهد في البيت الثالث : أبقى مجدُه مُطْعِما .

وجه الاستشهاد: عاد الضمير في الفاعل (مجدُه) إلى المفعول المتأخر (مطعما) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

الشاهد في البيت الرابع : جزى ربُّه عَدِيَّ .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير في الفاعل (ربُّه) إلى المفعول المتأخر (عديّ) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

الشاهد في البيت الخامس : جزى بنوه أبا الغيلان .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير في الفاعل (بنوه) إلى المفعول المتأخر (أبا الغيلان) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

(**م**) هذه الشواهد وغيرها تُؤَيِّدُ ما ذهب إليه الأخفش ، وابن جني ، ومن تابعهما في جواز عود الضمير في الفاعل المتقدّم إلى المفعول المتأخر لفظا ورتبة ، وهو القول الجدير بأن يُؤخذ به ، ويُعتمد عليه ، وإن كان جمهور النحويين على خلافه .

نيابة المفعول به عن الفاعل ، وإعطاء المفعول حكم الفعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

*** س1– عرَّف نائب الفاعل ، وبم يُسَمَّيه بعض النحاة ؟**

ج1– **نائب الفاعل** ، هو : الاسم الواقع بعد فعل مبني للمجهول ، أو شِبْهِه ، نحو : أُكْرِمَ المجتهدُ ، ونحو : المحمودُ خلُقُه ممدوحٌ . فالمثال الأول نائب الفاعل (المجتهدُ) واقع بعد فعل مبني للمجهول ، ونائب الفاعل في المثال الثاني (خُلُقُه) واقع بعد اسم المفعول (محمود) ، وهو المراد بقولنا : شبهه .

ويُسَمَّيه بعض النحاة : المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، ولكن تسميته: نائب الفاعل أحسن ؛ لأن نائب الفاعل قد يكون في أصله مفعولاً ، وقد لا يكون مفعولا ، كالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور ، كما سيأتي .

وبعض النحاة يسمّون الفعل المبني للمجهول : الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، أو يسمونه : الفعل المبني للمفعول .

س2– ماالذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه؟وهل يُعطى النائب حكم الفاعل؟

ج2– إذا حُذِف الفاعل ناب عنه المفعول به ويُسمَّى حينئذ : النائب عن الفاعل.ويُعطى حكم الفاعل في لزوم الرفع ، ووجوب التأخرّ عن رافعه،وتأنيث

الفعل إن كان مؤنثا،وعدمجواز حذفه ؛ لأنه أصبح عُمدة لا يُستغنى عنه .

مثال ذلك : نِيلَ خيرُ نائلٍ . فخيرُ : نائب فاعل، وهو في الأصل مفعول به : نال زيدٌ خيرَ نَائِلٍ ، فَحُذِفَ الفاعل (زيد) وأُقيم المفعول به مُقامه ، ولا يجوز تقديمه على رافعه الفعل ؛ فلا تقول : خيرُ نائلٍ نِيلَ ، على اعتبار أنه نائب فاعل مقدَّم ، وإنما يجوز ذلك على اعتبار (خيرُ) مبتدأ خبره جملة (نِيلَ) ونائب الفاعل : ضمير مستتر تقديره (هو) .

ولا يجوز حذف نائب الفاعل ؛ فلا تقول : نيلَ ، بدون نائب الفاعل .

(م) س3– ما الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل ؟

ج3– الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل ، نوعان :

1– أسباب لفظية   2 – أسباب معنوية .

1– **الأسباب اللفظية** ، كثيرة ، منها :

أ– الإيجاز في العبارة،كما في قوله تعالى:﴿ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ .

ب– المحافظة على السَّجع في الكلام المنثور ، نحو قولهم : مَنْ طابتْ سَرِيرتُه حُمِدَتْ سيرتُه ؛ إذ لو قال : حَمِدَ الناسُ سريرتَه ، لاختلف السَّجع .

ج– المحافظة على الوزن في الشِّعر ،كما في قول الأعشى :

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُلاً   غيرى وعُلِّقَ أُخْرى غَيْرَها الرَّجُلُ

فالشاعر بَنَى الفعل (عُلّق) للمجهول ثلاث مرات ؛ لأنه لو ذَكَر الفاعل في كلِّ مرّة منها ، أوفي بعضها ما استقام له وزن البيت .

2- **الأسباب المعنوية** ، كثيرة أيضاً ، منها :

أ- أنّ الفاعل معلوم للمخاطب فلا حاجة إلى ذكره ، نحو قوله تعالى :

﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ ﴾ .

ب-كونُ الفاعل مجهولاً للمتكلم نفسِه فلا يمكنُ تعيينه للمخاطب ، نحو :

سُرِق متَاعِي .

ج- إذالم تتعلَّقْ فائدةٌ بِذِكْره ، نحو قولك : سُـــرِق مَتَاعي . فلا فائدة من قولك: سرقَ اللصُّ مَتاعي ، إذا لم تكن تعرف هذا اللصّ . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ ﴾ فَـذِكْر الـذي يُحَيِّي لا فائدة منه ، وإنما الغرضُ وجوب رَدَّ التحّية .

د- رغبة المتكلّم في الإبهام على السامع ، كقولك : تُصُدِّقَ بألفِ دينارٍ .

هـ- رغبة المتكلم في إخفاء الفاعل ، حفظاً لشرفه ، أو تحقيراً له ، نحو :

عُمِل عَمَلٌ مُنْكَرٌ ؛ تقول ذلك إذا عرفت الفاعل فلم تذكره حفاظا على شـــرفِه وسُمعتِه ، أو لم تذكره تحقيراً له على عمله المنكر .

و- إخفاء الفاعل خوفاً عليه ، نحو : ضُـرِب زيدٌ ، إذا عرفت الضـارب فلم تذكره خوفاً عليه .

ز- إخفاء الفاعل خوفاً منه ، نحو : سُـرِق البيت ، إذا عرفت السـارق فلم تذكره خوفاً منه .

ح- صَــوْنُ الفاعل عن أن يقترن اسمه بالمفعول به في الذِّكر ، نحو: خُلِق الخنزير، فلم يُذكر الفاعل تعظيماً له بصون اسمه عن أن يقترن بالمفعول .

بناء الفعل الماضي ، والمضارع للمجهول

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِيًّ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

س4- بَيِّنْ كيف يُبْنَى الفعل الماضي ، والمضارع للمجهول ؟

ج4- **إذا كان الفعل ماضياً** : يُضَمُّ أَوَّله ويُكْسَرُ ما قبل آخرِه ، نحو : وَصَل : وُصِلَ ، دَعَا : دُعِيَ ، رَمَى : رُمِيَ ، ضَرَبَ : ضُرِبَ ، فَهِمَ : فُهِمَ ، أَخَذ : أُخِذَ ، سَأَلَ : سُئِلَ ، قَرَأَ : قُرِئَ .

أما إذا كان الفعل مضارعاً : فيضمّ أوّله ويُفتَح ما قبل آخره ، نحو : يَصِلُ : يُوصَلُ (تردُّ الواو المحذوفة من الماضي وَصَلَ) يَدْعُو : يُدْعَى ، يَرْمِي : يُرْمَى ، يَنْتَحِي : يُنْتَحَى ، يَضْرِبُ : يُضْرَبُ ، يَفْهَمُ : يُفْهَمُ ، يَأْخُذُ : يُؤْخَذُ ، يَسْأَلُ : يُسْأَلُ ، يَقْرَأُ : يُقْرَأُ .

بِنَاءُ الفعلِ المبدوء بتاء الْمُطَاوَعَة ،
والمبدوء بهمزة الوصل للمجهول .

وَالثَّانِ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ	**كالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ**
وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ	**كَالأَوَّلِ اِجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى**

* **س5– ما معنى المطاوعة ؟**

ج5– معنى المطاوعة : قبولُ الفاعلِ أَثَرَ الفعلِ ، نحو : تعلَّمَ الطالبُ . فالفعل تعلَّم يفيد : المطاوعة ؛ لأن الطالب في الأصل كان مفعولا به للفعل عَلَّم، نحو : علَّم المدرسُ الطالبَ ، فأصبح فاعلا بقبول أثر الفعل (علَّم) وذلك عندما نُقل إلى باب تَفَعَّل . والمطاوعة بذلك تجعل المفعولَ فاعلاً ، وتجعل المتعدِّي لازماً ، نحو : كَلَّمْتُ الرجلَ ، تَكَلَّمَ الرجلُ .

س6– كيف يُبنى الفعل الماضي المبدوء بالتاء الزائدة للمجهول ؟ وكيف يُبنى للمجهول الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل ؟

ج6– **الفعل الماضي المبدوء بتاء زائدة** سواءٍ كانت للمطاوعة ، أم لغيرها : يُضم أوَّله وثانيه ، ويُكْسَرُ ما قبل آخره ، نحو : تَعلَّمَ : تُعُلِّمَ ، تَكَسَّرَ : تُكُسِّرَ ، تَدَحْرَجَ : تُدُحْرِجَ ؛ تَغَافَلَ : تُغُوفِلَ ، تَبَاعَدَ : تُبُوعِدَ .

أمَّا الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل : فيضم أوّله وثالثه ، ويكسَرُ ما قبل آخره ، نحو : انْتَصَرَ : أُنْتُصِرَ ، انطَلَقَ ، أُنْطُلِقَ ، اسْتَحْلَى : أُسْتُحْلِيَ .

* أما المضارع فيضم أوّله ويُفتح ما قبل آخره في جميع أحواله ، نحو : يَتَعلَّم : يُتعَلَّمُ ، يَتَغَافَلُ : يُتَغَافَلُ ، يَسْتَحْلِي : يُسْتَحْلَى. *

بناءُ الفعل المعتلّ العين للمجهول

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ عَيْناً وَضَمٌّ جَا ك" بُوعَ" فَاحْتُمِلْ

س7– كيف يُبْنَى الفعل المعتلّ العين للمجهول ؟

ج7– **إذا كان الفعل الماضـــي ثلاثيا معتل العين** ، نحو : قال و باع ، فعند بنائه للمجهول يجوز في فائه (أوّله) ثلاثة أوجه ، هي :

1– **الكسر الخالص** ، وحينئذ ينقلب حرف العلّة ياء ، نحو: قِيلَ و بِيعَ .

ومنه قول الشاعر :

حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ.

وقد رويت الكلمة التي تحتها خط بالضـــم (حُوكت) فتكون بذلك شـــاهداً على الضم الخالص .

2- **الضـــم الخالص** ، وحينئذ ينقلب حرف العله واواً ، نحو : قُولَ و بُوِعَ . ومنه قول الشاعر:

لَيْتَ شَباباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ   لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيئاً لَيْتُ

ومنه رواية (حُوكت) في البيت السابق .

والضم الخالص : لغة بني دَبِير ، وبني فَقْعَس وهما من فُصحاء بني أَسَد .

وأشـار ابن مالك بقوله (فاحتُمل) إلى ضـعف هذه اللغة بالنسـبة للغة الكسـر ، ولغة الإشمام .

3- **الإِشْمَام** ، وهو : الإتيان بالفاء بحركة بين الضَّـم والكسـر . ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السّبعة قوله تعالى :

﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ بالإشمام في " قيل ، وغيض " .

* أما الفعل المضـــارع فَتُقلب (الواو ، والياء) ألفا ، نحو : يَقُولُ : يُقَالُ ، يَبِيعُ : يُبَاعُ . *

اجتنابُ اللَّبْسِ في الفعل المعتل العين
بعد بنائه للمجهول ، وكيفية بناء
الفعل الثلاثي المضَعَّف للمجهول

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّْ

س8- ما المراد بقول الناظم : " وإن بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ " ؟

ج8- **مراده** : أنّ الفعل المعتل العين إنّما يجوز في فائه (الكسر ، والضم ، والإشمام) بشرط أَمْنِ اللَّبْس . فإذا خِيف اللَّبْسُ في حالة من الحالات الثلاث وجب اجتنابها إلى إحدى الحالتين الأخريين وذلك لاجتناب اللّبس ، فمثلا :

إذا أُسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمجهول إلى ضمير المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب (نون النسوة) فإما أن يكون واوياً ، أو يائيا :

- **فإذا كان واويا** ، نحو : صَامَ (من الصَّوم) وجب عند ابن مالك كسر الفاء ، أو الإشمام ؛ فتقول : صِمْتُ ، وصِمْنَ . ولا يجوز الضم ؛ فلا تقول : صُمْت ؛ لئلا يَلْتَبِسَ بالفعل المبني للمعلوم فإنه مضموم ، نحو : صُمْتُ رمضانَ ، وصُمْنَ .

- **وإذا كان يائيا** ، نحو : بَاعَ (من البيع) وجب عند ابن مالك ضَمُّ الفاء ، أوالإشمام ؛ فتقول : بُعْتُ ، وبُعْنَ . ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : بِعْت ؛ لئلا يلتبس بالفعل المبني للمعلوم فإنه مكسور ، نحو : بِعْتُ الثوبَ ، وبِعْنَ .

وهذا الوجوب الذي ذكره ابن مالك لم يُلْتفت إليه عند غيره ، بل جَوَّزوا الأوجه الثلاثة مطلقاً ، ولم يُلتفت إلى الالتباس ، ومع ذلك فإن اجتناب الالتباس

هو الأَوْلى والأرجح .

س9– كيف يُبْنَى الفعل الثلاثي المضعّف للمجهول ؟

ج9– الفعل الثلاثي المضـعّف يُبْنى للمجهول كما يُبنى الفعل الثلاثي المعتل العين، فيجوز في فائه الضـم ، والكسـر ، والإشمام ؛ تقول في (حَبَّ) حُبَّ وحِبَّ ، وإن شئتَ أَشْمَمْتَ .

بناء الفعل المعتل العين غير الثلاثي
الذي على وزن اِنْفَعَلَ ، أَوِ افْتَعَلَ
للمجهول

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِى فى اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِى

س10– كيف يُبْنَى للمجهول الفعل المعتل العين غير الثلاثي الذي على وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعَلَ ؟

ج10– إذا كان الفعل المعتل العين غير ثلاثي ، وكان على وزن انفعل ، أو افتعل ، نحو : اخْتَارَ و انْقَادَ ، جاز في حرفه الثالث ما يجوز في فاء (باع) من الضـم ، والكسر ، والإشمام ، نحو : اِخْتِيرَ ، وانْقِيدَ ، واُخْتُور ، وانْقُود .

أمَّا حركة الهمزة فتضم إن كان الحرف الثالث مضموماً ، وتُكسَر إنْ كان الحرف الثالث مكسوراً ، وتُقلب الألف واواً مع الضم ، وياءً مع الكسر ،كما ترى ذلك واضحاً في الأمثلة السابقة .

* أما المضارع فيضم أوله وتبقى ألفه ؛ لأن ما قبلها مفتوح ، نحو : يَخْتَارُ : يُخْتَارُ .

*

س11- ما مراد الناظم بقوله: " لِمَا العينُ تَلِى " ، وقوله: " شِبْهٍ يَنْجَلِى " ؟

ج11- **مراده بالقول الأول** : الحرف الثالث من (انفعل ، أوافتعل) يكون كالتاء، والقاف في نحو: اختار، وانقاد . فالعين (الألف) تليه (أي : تقع بعده) .

ومراده بالقول الثاني : كل ما أشبه (اختار) من باب افتعل ، و(انقاد) من باب انفعل فله حكمهما من حيث الضم ، والكسر ، والإشمام ،وحركة الهمزة، وقلب الألف واواً ، أو ياء .

أنواع النائب عن الفاعل
وشرط كل نوع

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

س12– اذكر أنواع النائب عن الفاعل .

ج12– ينوب عن الفاعل بعد حذفه وبناء فعله للمجهول واحد من أربعةأشـياء، هي : المفعول به ، فإن لم يُوجَد فالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور .

س13– ما شروط نيابة الظرف عن الفاعل ؟

ج13– يشترط في الظرف لكي يكون نائبا عن الفاعل شرطان :

1– أن يكون مُتَصَرِّفاً ، والمراد بالظرف المتصرف : الذي لا يلازم النصب على الظرفية ، فيأتي مرفوعاً ، ومنصـوبا ، ومجروراً حسـب موقعه في الجملة ،نحو: يَوْم ، وزَمَن ، ووَقْت ، وسَاعَة ، ودَهْر ، وحِين ؛ تقول : اليومُ جميل (بالرفع) وقضيتُ يوماً سـعيداً (بالنصـب) وأقرأ القرآن كلَّ يومٍ (بالجر) فإن كان الظرف ملازماً للنصب على الظرفية سُمِّي غير متصرف ، ولا يصلح للنيابة عن
الفاعل ؛ لأنه لَزِمَ النصب في كلام العرب ، وهو نوعان :

أ– نوع يلزم النصـب على الظرفية فقط ، نحو : مَعَ ، وقَطُّ ، وعِوَضَ ، وإذا ، وسَحَرَ – إذا أُريد به سحر يوم بعينه – .

ب- نوع يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، أو الجر بـ (مِنْ) ، نحو : عِنْدَ ، وثَمَّ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ . وهذان النوعان غير متصرفين فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل .

2- **أن يكون مُخْتَصّاً** ، والمراد بالمختص : ما كان مفيداً بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو لأنه عَلَم ، نحو : سُهِرَت ليلةٌ قمراءُ ، وسِيَرَ يومُ الجمعةِ ، وصِيمَ رمضانُ . فكلٌ مما تحته خط يعُرب نائبا للفاعل ؛ لأنه ظرف متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، ومختص بالإضافة في المثال الثاني ، وعَلَمٌ في المثال الأخير . فإذا لم يكن الظرف مختصا لم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : سُهِرَتْ ليلةٌ ، وسِيرَ يومٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن الظرف غير مختص .

س14- ما شروط نيابة المصدر عن الفاعل ؟ .

ج14- يشترط له شرطان :

1- أن يكون متصرفاً   2- أن يكون مختصا .

1- فالمصدر الْمُتصَرَّف ، هو : الذي لا يلزم النصب على المصدريّة ، بل يأتي مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ، نحو : فَهْم ، وعِلْم ، واسْتِغْفار ، وضَرْب ؛ تقول : فَهْمُ الجملةِ ضروريٌّ لإعرابها ، إنّ فَهْمَ الجملةِ ضروري لإعرابها ، لِفَهْمِ الجملة أثرٌ في إعرابها .

فإذا لزِم المصدر النَّصب على المصدريّة سُمّي غير متصرف ، نحو : سبحانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ ، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل فهو لا يقع إلا منصوباً على أنه مفعول مطلق .

2- والمصدر المختص ، هو: المفيد إما بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو العدد، نحو : رُكِعَ رُكُوعٌ طويلٌ ، وسُجِدَ سُجُودُ الخاشعين ، وضُرِبَ ضربتان . فكلٌ مما تحته خط يعرب نائبا للفاعل ؛ لأنه مصدر متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، وبالإضافة في الثاني ، ودالّ على العدد في المثال الثالث .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

فإذا لم يكن المصدر مختصالم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، وسُجِدَ سُجُودٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المصدر غير مختص .

س15- ما شروط نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ؟

ج15- يشترط لنيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط، هي :

1- أن يكون المجرور مختصّاً ، وذلك بأن يكون معرفة ، أو مختصا بإضافة ، أو وصف ، نحو : مُرَّ بزيدٍ ، وجُلِسَ في الدار ، و : جِيءَ برجلٍ كريمٍ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ ، ولا يجوز قولك : جُلِس في دارٍ ، ولا : جِيءَ برجلٍ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المجرور ليس معرفة ، وغير مختص لا بوصف ، ولا بإضافة .

2- ألاَّ يكون حرف الجر مُخْتَصاً بشيء معيَّن ، فلا تُستعمل أحرف القسم ؛ لأنها مختصة بجرِّ الْمُقْسَمِ به ، ولا تستعمل (مُذْ ، ومُنْذُ) لاختصاصهما بجر الزمان ، ولا يُستعمل حرف الجر (رُبَّ) لأنه مختص بجر النكرات .

3- ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل (كاللام ، والباء ، ومِنْ ، وفي) إذا اسْــتعمِلتْ للدلالة على التعليل ؛ ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله عن الفاعل . ويجوز اســـتعمال هذه الأحرف إذا لم تدلّ على التعليل ، كما مَرَّ بك في أمثلة الشرط الأول .

حكم نيابة غير المفعول به إذا

وُجِد المفعول به

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ ... فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

س16- ما حكم نيابة غير المفعول به في حالة وجود المفعول به ؟

ج16- في هذه المسألة خلاف :

1- مذهب البصــريين - إلاّ الأخْفَش - : أنه يتعيّن نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود المصـدر، والظرف ، والجار والمجرور ، نحو : ضَـرَبَ الشـرطيُّ زيداً ضـرباً شـديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في دارِه . ففي هذا المثال اجتمع المفعول ، والمصـدر ، والظرف ، والجار والمجرور فعند بناء الفعل (ضَـــرَبَ) للمجهول فإنه يتعيّن عند البصـــريين أن يكون المفعول به (زيداً) هو النائب عن الفاعل ؛ فتقول : ضُـــرِب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِه .

2- **مذهب الكوفيين** : أنه يجوز نيابة المفعول به ، أو غيره مع وجود المفعول به سواء تقدّم المفعول به ، أم تأخّر ، فيجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً . في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به (زيداً) وتأخّره ، ويجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد . في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدّمه ، واســـتدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر في قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ببناء الفعل

(يجزى) للمجهول ، فناب الجار والمجرور (بِما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً) .

3- **مذهب الأخفش** : فيه تفصيل :

أ- إذا تقدم غير المفعول به على المفعول به جاز أن يكون كلُّ واحدٍ منهما نائبا عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِبَ في الدار زيدٌ ، بنيابة المفعول به ؛ إذ إنّ أصل الجملة : ضَـــرَبَ الرجلُ في الدار زيداً . ويجوز كذلك أن يكون الجار والمجرور نائبا عن الفاعل ؛ فتقول : ضُـــرِبَ في الدار زيداً ، وجواز المثالين عند الأخفش ؛ بســـبب تقدم الجار والمجرور على المفعول به ، وكذلك الحال إذا تقدم الظرف ، أو المصـــدر على المفعول به .

ب- إذا تقـدّم المفعول بـه على غيره تعيّن نِيـابـة المفعول بـه عن الفـاعـل ، نحو : ضُـــرِبَ زيدٌ في الدار . ولا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل في هذه الحالة ؛ فلا تقول : ضُرِبَ زيداً في الدار ، ولا يجوز : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديدٌ ، بنيابة المصدر ؛ وذلك لأن المفعول به متقدَّمٌ .

س17– قال الشاعر :

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّداً   وَلاَ شَفَى ذَا الغَيَّ إِلاَّ ذُو هُدَى

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد في البيت السابق ؟

ج17– **الشاهد**:لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيِّداً .

وجه الاستشهاد : أناب الشاعر الجار والمجرور (بالعلياءِ) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيِّداً) . وهذا البيت شاهدٌ لما ذهبَ إليه الكوفيون ، والأخفش . أما البصريون فلا يُجيزون ذلك ويرون أنه من الضرورة الشعريّة .

جواز نيابة أحد المفعولين عن الفاعل

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ ينُوبُ الثَّانِ مِنْ   بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

فى بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ   وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

س18– ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؟

ج18– إذا كان الفعل من باب (أَعْطَى ، وكَسَا) وبُني الفعل للمجهول جاز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أُمِنَ اللَّبْس باتفاق – وهذا هو مراد الناظم من

البيت الأول – تقول كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً ، وأُعْطِيَ عمرٌو درهماً . فزيد ، وعمرو : نائبان عن الفاعل ، وأصلهما المفعول الأول .

ويجوز أن يكون المفعول الثاني هو النائب عن الفاعل ؛فتقول :كُسِـــيَ زيداً جُبَّةٌ، وأُعْطِيَ عمراً درهمٌ .

أما إذا حَصَـل لَبْسٌ وجب أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل ، نحو : أَعطيتُ زيداً عمراً ؛ فتقول : أُعِطَي زيدٌ عمراً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ؛ لحصــول اللَّبس لأن كل واحدٍ منهما يصــلح أن يكون آخِذاً ومأخوذاً ، بخلاف قولك : أُعْطي عمراً درهمٌ ، فمعلوم أن الآخِذ (عمرو) والمأخوذ (الدرهم) ؛ لأن الدرهم لا يصلح أن يكون آخِذاً .

س19– فيم اعترض الشــارح على الناظم في مســألة جواز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أمن اللبس ؟

ج19– اعترض ابن عقيل على الناظم في نقله (الاتفاق) في جواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل عند أَمْن اللَّبس إنْ قَصَـد الناظم أنه اتفاق النحويين جميعاً ؛ ذلك لأن مذهب الكوفيين لا يُجيز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل إذا كان المفعول الأول معرفـة ، والثـاني نكرة ، ويتعين عنـدهم أن يكون المفعول الأول هو النـائـب عن الفاعل ، ففي نحو : أعطيت زيداً درهما ؛ تقول : أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ، ولا يجوز عند الكوفيين قولك : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً .

س20– ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً لثلاثة مفاعيل ، أو لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؟

ج20– إذا كان الفعل من باب (ظنّ ، أو أَرَى) وبُني الفعل للمجهول فالمشـــــهور عند النحويين أنه يجب نيابة المفعول الأول عن الفاعل ، ويمتنع نيابة المفعول الثاني في باب (ظنّ) وكذلك يمتنع نيابة الثاني ، والثالث في باب (أَرَى) وأخواتها : كأَعْلَمَ ، وأَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ...إلخ ؛ تقول : ظُنَّ زيدٌ قائماً ، ولا يجوز : ظُنَّ زيداً قائمٌ ؛ وتقول : أُعْلِمَ زيدٌ فرسَـك مُسْـرَجاً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسُـك مسـرجاً ، ولا يجوز نيابة الثالث ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسَك مُسْرَجٌ . وهذا هو المشهور عند النحويين .

س21– اذكر الخلاف في مســـألة نيابة المفعول الثاني ، والثالث في بابي ظنَّ ، وأرى ؟

ج21– **نقل ابن أبي الربيع ، وابن المصـــنف** الاتفـاق على منع نيـابة المفعول الثالث في باب أرى ، وليس الأمر كما زعما فقد نقل غيرهما جواز نيابة المفعول الثالث بشرط أَمْنِ اللّبس ، نحو : أُعْلِمَ زيداً فرسَك مسرجٌ .

وذهب قوم منهم المصنِّف إلى : أنه لا يتعيَّن نيابة المفعول الأول لا في بابِ (ظنّ) ولا باب (أعلم) لكن بشـــرط أن يُؤمن اللّبس ، نحو : ظُنَّ زيداً قائمٌ ، وأُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " ولا أرى منعاً إذا القَصْد ظَهر " .

أما إذا حَصَــل لَبْس تعيَّن نيابة المفعول الأول في بابي (ظن ، و أرى) ففي قولك : ظَنَنْتُ زيداً عمراً ، وأَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً ، لا يجوز عند البناء للمجهول أن تقول : ظُنَّ زيداً عمرٌو ، ولا : أُعلِمَ زيداً عمرٌو منطلقاً .
* إذا كـان المفعول الثـاني جملـة تعيّن نيـابة المفعول الأول ، نحو : ظُنَّ زيـدٌ يُكْرِمُ والديه. *

الفعل المبني للمجهول لا يرفعُ إلا نائبَ فاعلٍ واحداً فقط

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

س22– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج22– **مراده** : أن الفعل المبني للمجهول لا يرفع إلا نائب فاعل واحداً فقط فلو كان الفعل ناصباً مفعولين فأكثر أَقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونصبتَ الباقي ، نحو : ظُنَّ زيدٌ قائماً ، وأُعْلِمَ زيدٌ عمراً قائماً ... وهكذا .
فحكم الفعـل المبني للمجهول في ذلـك كحكم الفعـل المبني للمعلوم ، لا يرفع إلاَّ فاعلاً واحداً فقط .

اشتغال العامل عن المعمول

تعريف الاشتغال ، وحكم الاسم السابق

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

س1- عرّف الاشتغال ، ومثّل له .

ج1- **الاشتغال هو** : أن يتقدَّم اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم ، أو في سَبَبِيِّه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - **فمثال المشتغل بالضمير** : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بِهِ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) فنصب الضمير لفظاً .

أما الفعل (مَرَّ) فانشغل أيضاً عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) ولكنه لم يتوصل إلى الضمير بنفسه ، كما في (ضربته) بل توصَّل إلى الضمير بواسطة حرف الجر ؛ ولذا عمل النصب فيه محلاً لا لفظاً ، فالضمير : مجرور لفظاً منصوب محلاً .

ومثال المشتغل بالسَّبَبِيّ : زيداً ضربتُ غلامَهُ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالاسم الظاهر (غلامَه) ؛ لأنه سببيٌّ للاسم السابق ؛

وذلك لاشتماله على ضمير يعود إلى (زيداً) .

ولولا ذلك الاشتغال لعمل الفعل في ذلك الاسم المتقدِّم ونصبه على أنه مفعول به متقدِّم ، نحو : زيداً ضـربتُ ، ونحو : بزيدٍ مررتُ . في هذا المثال توصَّـل الفعل إلى (زيد) مباشرة بحرف الجر فيكون الجار والمجرور (بزيد) في محل نصب .

* **المراد بالسَّبَبِيّ** : كلُّ شيءٍ له صِلَةٌ ، وعلاقة بذلك الاسم سواء كان صِلَة قرابة ، أم صَداَقة ، أم عمل ، أم غير ذلك من أنواع الصلات . *

س2– ما حكم نصب الاسم المشتغل عنه ؟ وما العامل في نصبه ؟

ج2– إذا وُجد الاســـم والفعل على الهيئة المذكورة في الســـؤال الأول فيجوز لك نصب الاسم المشتغل عنه .

(ذكر النحويون خمسة أوجه في نصبه ، ورفعه سيأتي بيانها إن شاء الله) .

أما ناصبه (العامل) فاختلف النحويون فيه على النحو الآتي :

1– ذهب الجمهور : إلى أنَّ ناصبَه فعلٌ مُضْمَرٌ وجوباً يُفسِّره الفعل المذكور .

فيُضْـــمَرُ وجوباً ؛ لأنه لا يُجمع بين المفسِّـــر والمفسَّـــر ، وهذا الفعل المحذوف على نوعين :

أ– أن يكون مشـــاركاً للمذكور في لفظه ومعناه ، وذلك إذا كان الفعل ناصـــباً للضمير نفسه (لفظاً ومحلاً) نحو : زيداً ضربتُه ، والتقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه .

ب– أن يكون مشـــاركاً له في معناه دون لفظه ، وذلك إذا كان الفعل ناصـــباً للضـــمير محلاً، نحو :زيداً مررت به ، والتقدير : جاوزتُ زيداً مررت به .

ورأي الجمهور هذا هو ما ذكره الناظم في البيت الثاني .

2- ذهب الكوفيون: إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ،واختلفوا في ذلك:

أ- ذهب قوم إلى أن الفعل المذكور عَمِل في الضمير ، وفي الاسم السابق معاً ؛ فإذا قلت : زيداً ضربته فإنّ (ضربت) قد نصب الاسم السابق (زيداً) ونصب كذلك الضـــمير (الهاء) وهذا المذهب مردود ؛ لأن العامل الواحد لا يعمل في الاسم الظاهر ، وفي ضميره معاً .

ب- وذهب قوم إلى أن الفعل عاملٌ في الاسم الظاهر ، والضمير مُلْغًى .

وهذا المذهب مردود أيضاً ؛ لأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل .

(م) س3- ما أركان الاشتغال ؟ وما شروط كل ركن ؟

ج3- أركان الاشتغال ثلاثة هي :

1- المشغول عنه ، أو (المشتغل عنه) وهو الاسم المتقدِّم .

2- المشغول ، وهو الفعل المتأخِّر .

3- المشغول به ، وهو الضمير الذي تعدَّى إليه الفعل بنفسه ، أو بالواسطة .

أما شروط المشغول عنه فخمسة ، هي :

أ- ألاّ يكون متعدِّدا لفظاً ومعنى ، بل يكون اسماً واحداً ، نحو: زيداً ضـــربته ، أو يكون متعدداً في اللفظ دون المعنى ، نحو : زيداً وعمراً ضربتهما ؛ وذلك لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد . أما إنْ تعدّد في اللفظ والمعنى ، نحو : زيداً درهماً أعطيته ، فلا يصح .

ب- أن يكون متقدِّماً. فإن تأخّر، نحو: ضــربتُه زيداً، فليس من باب الاشــتغال. فإنْ نصــبتَ (زيداً) كما في المثال فهو بدل من الضــمير، وإن رفعته (زيدٌ) فهو مبتدأ، والجملة قبله خبر .

ج- قبوله الإضمار ؛ ولذلك لا يصح الاشتغال عن الحال ، ولا التمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر ، مثل : حتى ، والكاف ، ومُذ ، ومُنْذُ ، والتاء ، ورُبَّ ؛ لأنها لا تقبل الإضمار .

د- أن يكون مُفْتَقِراً لما بعده ؛ فقولك: جاءك زيدٌ فأكرمه ، ليس من باب الاشــتغال ؛ لأن الاســم (زيد)لم يَحْتَجْ للفعل الذي بعده ؛ لكونه مُكْتَفِياً بالفعل المتقدِّم عليه فَعَمِل فيه الرفع .

هـــ- أن يكون صالحاً للابتداء به ،بألاّ يكون نكرة مَحْضَة ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ فقوله تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ ليس من باب الاشــتغال ؛ لأن (رهبانيةً) معطوف على ما قبله بالواو ؛ ولذلك لا يصح الابتداء بـــ (رهبانيّة) ، وأما جملة (ابتدعوها) فهي في محل نصب صفة .

وأما شروط المشغول فاثنان هما :

أ- أن يكون متصلاً بالمشغول عنه .

فإن انفصل منه بفاصل لا يعملُ ما بعده فيما قبله ، كأدوات الشرط ، والاستفهام فليس من باب الاشتغال ؛ ولذلك يجب رفع الاسم المتقدِّم ، نحو : زيدٌ إِنْ لَقِيتَه فأكرمْه . وسيأتي توضيح هذا الشرط .

ب- أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول . فإن كان المشغول حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مُشَبَّهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التَّعجّب ، وعسى لم يصح أن تعمل فيما قبلها ؛ لأن هذه العوامل جميعاً ضعيفة لا تَقْوَى على العمل فيما تقدّم عليها .

وأما المشغول به ، فله شرط واحد هو : أَلاَّ يكون أجنبيًّا من المشغول عنه ؛ ولذلك صَحَّ أن يكون المشغولُ به ضميراً عائداً إلى المشغول عنه ، أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زيداً أكرمتُه ، ونحو : زيداً مررت به ، ونحو : زيداً أكرمتُ أخاه .

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

س4– متى يكون نصب الاسم المشتغل عنه واجباً ؟

ج4– ذكرنا سابقاً أنَّ النُّحاة ذكروا خمسة أوجه في نصب ، ورفع الاسم المشتغل عنه ، **أوَّلها هذا الوجه ، وهو وجوب النصب .**

يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل ، كأدوات الشرط ، نحو : إنْ ، وحَيْثُمَا ؛ تقول : إِنْ زيداً أكرمْتَه أَكْرَمَكَ ، وحيثما زيداً تَلْقَهُ فأَكْرِمْهُ . في هذين المثالين يجب نصب (زيداً) ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأ لا يقع بعد إنْ ، وحيثُما .

وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ بعدها فلا يمتنع عندهم الرفع على الابتداء ، واستشهدوا بقول الشاعر :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ   فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ففي قوله (إِنْ مُنْفِسٌ) وقع الاسم المرفوع (منفسٌ) بعد أداة الشرط (إِنْ) وهذه رواية الكوفيين وشاهدهم الذي استشهدوا به على وقوع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، فمنفس عندهم : مبتدأ ، خبره جملة : أهلكته .

أمّا سيبويه وجمهور البصريين فقد رووا هذا البيت بنصب (مُنفساً) على الاشتغال ، والتقدير (إِنْ أهلكت منفساً أهلكته) وبذلك تكون (إن) الشرطية

قد دخلت على فعل مقدَّر . أما رواية الرفع فيجيب عنها البصريون بقولهم : إِنْ صـــحَّت هذه الرواية فإن (منفسٌ) فاعل لفعل محذوف يفسِّـــره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن هلك مُنفسٌ .

(م) س5– ما الأدوات التي تختص بالفعل ؟

ج5– الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع ، هي :

1– أدوات الشرط ،كإِنْ ، وحيثما ، كما في المثالين السابقين ، والشاهد الشعري .

2– أدوات التحضـــيض ، والعَرْض ، نحو : هَلاَّ ، وألاَّ ، وأَلاَ ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا ؛ تقول : هلاَّ زيداً أكرمتَه ، وتقول : أَلاَ زيداً أكرمتَه . فالمثال الأول للتحضـــيض، والمثال الثاني للعَرْض . (سيأتي بيان الفرق بين التحضـيض ، والعَرْض في بابهما في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى) .

3– أدوات الاســتفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيداً أكرمتَه ؟ أما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء ، والأفعال وإن كان دخولها على الأفعال أكثر ، قال تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ ﴾ وقـال تعـالى : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾ .

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

س6- متى يكون رفع الاسم المشتغل عنه واجباً ؟

ج6- وجوب الرفع هو الوجه الثاني من الأوجه الخمسة ، **ويجب رفع الاسم المشتغل عنه** في حالتين هما :

1- إذا وقع الاسم السابق بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا الفجائية فإنَّ ما بعدها لا يكون إلا مبتدأ ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو ، برفع (زيد) على أنه مبتدأ ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن إذا الفجائية لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً، ولا مقدَّراً . وهذا هو مراد الناظم من البيت الأول .

2- إذا وَقَعَ الفعلُ المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، وما النافية ، نحو : زيدٌ إِن لقيتَه فأكرمْه ، وزيدٌ هل ضربتَهُ ، وزيدٌ ما لقيتُه . فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن هذه الأدوات وما شابهها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسَّر عاملا فيما قبله . وهذا هو مراد الناظم من البيت الثاني .

وبعض العلماء يُجيز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ؛ ولذلك أجازوا النصب في الاسم السابق مع الضمير بعامل مقدَّر ، نحو : زيداً ما لقيته .

(م) س7– هل يَعُدُّ النحويون حالة وجوب الرفع من باب الاشتغال ؟

ج7– اختلفوا في ذلك على النحو الآتي :

1– ابن الحاجب : لم يذكر هذه الحالة أصلاً .

2– ابن هشام : ينصّ على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ وذلك لأن ضابط الاشتغال : أنَّ العامل في المشغول به لو تفرّغ من الضمير وسُلِّط على الاسم السابق لعمل فيه ،كما بيَّنا ذلك في س1، أمَّا في هذه الحالة وهي وجوب الرفع فلا يتم هذا الضابط .

3– عدّه بعض العلماء : من باب الاشتغال غير مُكْتَرِثٍ بالضابط السابق .

والحقُّ هو رأي ابن هشام .

(م) س8– ما الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؟

ج8– الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع وهي :

1– أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيدٌ إِنْ لقيته فأكرمْه ، وخالدٌ حيثما تجدْه فأكرمْه .

2– أدوات الاستفهام جميعها ، نحو: زيدٌ أسلَّمتَ عليه ؟ ، وخالدٌ هل أكرمته ؟

3– أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيدٌ هَلاَّ أكرمته ، وخالدٌ أَلاَ تزوره .

4- أدوات العرض جميعها ، نحو : زيدٌ أَلاَ تكرمُه ، وخالدٌ أَمَا تزوره .

5- لام الابتداء ، نحو : زيدٌ لأَنا قد أكرمته ، وخالدٌ لأَنا أحبُّه .

6-كم الخبرية ، نحو : زيدٌ كم ضربته ، وخالدٌ كم نصحتُ له .

7- الحروف الناسخة ، نحو : زيدٌ إِنِّي أكرمته ، وخالدٌ كأنَّه أسدٌ .

8- الأسماء الموصولة ، نحو : زيدٌ الذي تكرمُه ، وهندٌ التي رأيتها .

9- الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيدٌ رجلٌ أكرمته .

فَرَجُلٌ : اسم موصوف بالعامل المشغول أكرمته ، وجملة أكرمته : صفة .

10- بعض حروف النفي ، وهي (ما) مطلقاً ، نحو : زيدٌ رجلٌ ما ضربته .

أما حرف النفي (لا) فيشترط أن يقع في جواب قسم ،نحو: زيدٌ والله لا أضربُه.

وأمَّا إذا كان حرف النفي (لم) نحو : زيدٌ لم أَضــربْه ، أو كان حرف النفي (لا) ولم يقع جواباً للقســـم ، نحو : زيد لا أضــربُه ، ففي هاتين الحالتين يترجَّح الرفع ، ولا يكون واجباً ؛ لأنها حينئذ تفصل ما بعدها عمّا قبلها .

جواز النّصب ، والرّفع
والنصب أرجح

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ   وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى   مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرًّ أَوَّلاَ

س9- متى يكون نصب الاسم المشتغل عنه أرجح من رفعه ؟

ج9- جواز النصب ، والرفع ، والنصب أرجح هو الوجه الثالث من الأوجه الخمسة ، **ويكون النصب أرجح من الرفع** في ثلاث حالات ، هي :

1- إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على الطلب ،كالأمر ، والنَّهي ، والدعاء ، نحو : زيداً اضربْه ، وزيداًَ لا تضربْه ، وزيداً رَحِمَه اللهُ . في هذه الأمثلة يجوز رفع (زيد) ونصبه ، والمختار النصب ؛ وتَرّجح النصب على الرفع لأن الرفع يقتضي أَنْ يكون (زيد) مبتدأ، والجملة الطلبية : خبره ، والأصل في الخبر أَنْ لا يكون جملة طلبية ؛ لأنها لا تحتمل الصِّدق والكذب ، والإخبار بالجملة الطلبية قليل وموضع خِلاف ؛ ولذلك ترجّح النّصب .

2- إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ،كهمزة الاستفهام ، وما النافية ، ولا النافية ، وإِنْ النافية ، نحو : أزيداً أكرمتَه؟ وما زيداً لقيتَه ، ولا زيداً ضربتَه ولا عمراً ، وإِنْ زيداً ضربتَه ، بمعنى : ما زيداً ضربتَه . ففي هذه الأمثلة جميعا يترجح النصب مع جواز الرّفع .

3- إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة فعليّة ، ولم يُفْصَل بين العاطف ، والاسم ، نحو : قام زيداً وعمراً أكرمته . في هذا المثال وقع الاسم المشتغل عنه (عَمْراً) بعد حرف العطف (الواو) وهذا العاطف تقدمته جملة فعلية (قام زيدٌ) ولم يُفصل بين العاطف (الواو) والاسم المشتغل عنه (عمراً) ولذلك ترجّح النصب ؛ ليكون العطفُ عطفَ جملةٍ فعلية على جملة فعلية .
أمّا إذا فُصِل بين العاطف ، والاسم بـــ (أمَّا) نحو : قام زيْدٌ وأمَّا عمرٌو فأكرمته ، فالراجح الرفع مع جواز النصب ، أمَّا إذا قلت : قام زيدٌ وأمَّا عمراً فأَكْرِمْه ، فالنصب أرجح ؛ وذلك لأن الاسم وقع قبل فعل دالّ على الطلب ، كما بيَّنا في الحالة الأولى .

جواز النصب ، والرفع
على السواء

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

س10- متى يتساوى النصب ، والرفع في الاسم المشتغل عنه ؟
ج10- التساوي في الرفع ، والنصب هو الوجه الرابع من الأوجه الخمسة ، **ويجوز التساوي في الرفع ، والنصب** في حالة واحدة ، هي : إذا وقع الاسم

المشـــتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جملة ذات وجهين(أي : جملة صـــدرها اســـم، وعجزها فِعل) نحو : زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه . في هذا المثال يجوز النصـــب ، والرفع على الســـواء ، فالرفع مراعاة للصـــدر (زيد) على أنه مبتدأ ، و(عمرٌو) معطوف عليه ، وبذلك تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية . والنصـــــب مراعاة للعجز (قام) ويُنصـــب (عمراً) على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وبهذا تكون قد عطفت جملة فعلية على فعلية .

جواز النصب ، والرفع

والرفع أرجح

وَالرَّفْعُ فى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

س11- متى يكون رفع الاسم المشتغل عنه أرجح من نصبه ؟

ج11- جواز النصـــــب ، والرفع ، والرفع أرجح هو الوجه الخامس من الأوجه الخمسة التي ذكرها النحويون في إعراب الاسم المشتغل عنه ، **ويكون الرفع أرجح من النصـــب** في غير ما مرَّ بنا من الأوجه الأربعة الســـابقة (أي : يترجّح الرفع في كلّ اسم لم يُوجَد معه ما يُوجب نصبه ، ولا ما يُوجب رفعه ، ولا ما يرجِّح نصبه ، ولا ما يجوِّز فيه الأمرين على السواء) وذلك نحو : زيدٌ ضربتُه .

في هذا المثال يجوز رفع (زيد) على أنه مبتدأ ، وما بعده خبر ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف ، والراجح الرَّفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، والنصب يحتاج إلى تقدير فعل محذوف ، وما لا يَحْتاج أَوْلى مِمَّا يحتاج .

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لِمَا فيه من تكلُّف الإضمار والتقدير ، وهذا الرأي ليس بسديد فقد نقل النصب سيبويه ، وغيره من أئمة العربية ، وهوكثير.

ومن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿ جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ بنصب جنات.

ومن ذلك ما أنْشَده أبو السَّعادات ابن الشجري في أماليه :

فَارِساً ما غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

بنصب الاسم المشتغل عنه (فارساً) بفعل محذوف يُفسِّره الفعل المذكور بعده ، ولا مُرَجِّحَ للنَّصب ، ولا موجب له في هذا الموضع ؛ فدلّ ذلك على أنّ النصب جائز ، وليس ممتنعاً كما زعموا .

جريان الأوجه الخمسة في الاسم المشتغل عنه
سواء اتصل الضمير بالفعل ، أم انفصل منه

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى

س12– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج12– **مراده** : أن الأوجه الإعرابية الخمسة السابقة الذكر في الاسم المشتغل عنه لا يُشترط لجوازها أن يكون الضمير متصلا بالفعل ، نحو : زيدٌ ضربته ، بل تجوز كذلك إذا كان الضمير منفصلا من الفعل بحرف جر ، نحو : زيدٌ مررت به ، أو منفصلا منه بإضافة ، نحو : زيد ضربت غلامَه . فتجوز الأوجه الخمسة المذكورة سابقاً سواء أكان الضمير متصلا بالفعل ، أم منفصلا منه بحرف جر ، أم منفصلا منه بإضافة .

العامل (المشغول) يكون

فعلا ، ويكون وَصْفاً

وَسَوِّ فى ذَا البَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

س13- هل يجوز أن يكون العامل (المشغول) ليس بفعلٍ ؟ وما الذي يشترط فيه ؟

ج13- نعم . يكون العامل (المشغول) غير الفعل .

فإذا كان العامل ليس بفعلٍ أُشْتُرِطَ فيه ثلاثة شروط هي :

1- **أن يكون وصفاً** ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول . ويخرج بذلك اسم الفعل فإنه يعمل عمل الفعل ، ولكنه ليس بوصف ، نحو : زيدٌ دَرَاكِه ، فلا يجوز نصب (زيد) لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسِّر عاملا فيه .

2- **أن يكون الوصف عاملا** ، ويكون الوصف عاملا : إذا كان بمعنى الحال ، أو الاستقبال . ويخرج بذلك الوصف غير العامل ، كاسم الفاعل ، أو اسم المفعول الذي بمعنى الماضي ، نحو : زيد أنا ضاربُه أمسِ ، فلا يجوز نصب (زيد) لأن الوصف هنا غير عامل ، ولا يعمل فيما قبله فلا يفسِّر عاملا فيه . وهذا هو المراد بقول الناظم : " وصفا ذا عمل " .

3- **أَلاَّ يوجد مانع يمنع الوصف من العمل** ، ومن الموانع كون الوصف مقترناً بـ (أل) لأنَّ (أل) الداخلة عليه موصولة ، والموصولات لا يعمل ما بعدها

فيما قبلها ، نحو : زيدٌ أنا الضــاربه ، فلا يجوز نصــب (زيد) بســبب دخول (أل) الموصــولة على اســم الفاعل ، والموصــولات تقطع ما بعدها عمَّا قبلها فلا يفسِّــر عاملا فيها . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " إنْ لم يكُ مانعٌ حَصَلْ " .

* **ويتلخّص من ذلك** : أن العامل غير الفعل يشــترط فيه أن يكون وصــفاً عاملا بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، وألاّ يقترن بـــ (أل) نحو : زيد أنا ضاربُه الآن ، أو غداً ، ونحو : زيد أنا مُكْرِمُه الآن ، ونحو : الدرهم أنت مُعْطَاهُ – إذا أردت الحال ، أو الاســتقبال – ففي هذه الأمثلة يجوز نصـــب (زيد) و (الدرهم) كما كان يجوز ذلك مع الفعل . *

حصولُ الرَّبْطِ بالأَجْنَبِيِّ المتبوعِ بِتَابِعٍ مُشتملٍ
على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه

وَعُلْقَـةٌ حَاصِـلَةٌ بِتَابِـعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِـعِ

س14– ما المراد بالْعُلْقَة ؟ وما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج14– عرفتَ في باب الاشــتغال : أنّ شــرط المشــغول به : أَلاَّ يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ ولذلك فالمشغول به إمّا أن يكون ضميراً يعود إلى المشغول عنه ،

أو اسما ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى المشغول عنه ، هذا الضمير يُسمى في اصطلاح النحويين : عُلْقَةً (أي : الْعَلاَقَةُ ، والرَّابِطُ ، والْمُلاَبَسَةُ) .

ومراد الناظم بهذا البيت : أنه كما تَحْصُلُ الملابسة ، والربط باتصال الفعل بالضمير ، نحو : زيداً ضربتهُ ، ونحو : زيداً مررت به ، وكما تحصل الملابسة والربط بالسَّببيِّ المضاف إلى الضمير ، نحو : زيداً ضربتُ غلامَه ، كذلك تحصل الملابسة ، والربط باسم أجنبّي أُتْبِعَ بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق سواء أكان التابع صفة ، نحو : زيداً ضربت رجلاً يُحِبُّه ، أم كان عطف بيان ،نحو : زيداً ضربت عمراً أباه ، أم كان معطوفاً بالواو (خاصَّة)، نحو : زيداً ضربت خالداً وأخاه . ففي الأمثلة الثلاثة الأخيرة اشتغل الفعل بنصب (رجلاً) و(عمراً) و (خالداً) وهذه الأسماء الأجنبية المشتغل بها أُتْبِعَتْ بصفة ، وهي جملة (يحبه) كما في المثال الأول ، وأُتبعت في المثال الثاني بعطف البيان (أباه) وفي المثال الثالث أُتبعت بالمعطوف (أخاه) وهذه التوابع اشتمل كلّ منها على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه (زيداً) فهي بذلك قد جَرَتْ مجرى السَّبَبِيِّ ، وهو الاسم الظاهر المشتمل على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه ، نحو : زيداً أكرمتُ أخاه .

* **وملخص ذلك** : أن الأجنبي (المشتغل به) إذا أُتبع بالنعت ، أو بعطف البيان، أو بمعطوف بالواو ، وكانت هذه التوابع الثلاثة مشتملة على ضمير يعود إلى الاسم (المشتغل عنه) فإنَّ الأجنبّي يحصل به الرَّبط ، والملابسة كما حصلت بالسَّبَبِيّ ، فهو يُجْرَى مُجْرَى السَّبَبِي . *

* **س15- ما المراد بالأجنبي ؟**

ج15- هو الاسم الذي لا يشتمل على ضمير يعود إلى الاسم المشتغل عنه ، فلا رابط بينه وبين المشتغل عنه ؛ ولذلك سُمِّي أجنبياً .

(م) س16- هل يصلح البدل ، والتوكيد لحصول الارتباط بين الاسم المشتغل عنه ، والفعل المشغول ؟ ولماذا ؟

ج16- تقدّم أنّ مما يحصل به الارتباط بين المشغول عنه ، والفعل المشغول ثلاثة من التوابع ، هي :

1- النعت 2- عطف البيان 3- عطف النَّسَق (بالواو خاصّة) .

أما بقية التوابع ، كالبدل ، والتوكيد فلا يحصل بها الارتباط ؛ لأن البدل على نِيَّة تكرار العامل ؛ ولذلك فإنّ الجملة الأولى تكون خالية من الرابط .

أمَّا التوكيد ، فهو نوعان :

1- توكيد لفظي ، ولا يصلح ؛ لأنه لا يتصل بضمير .

2- توكيد معنوي ، وهو لا يصلح أيضاً ؛ لأن الضمير المتصل به يرجع إلى المؤَكَّد لا إلى الاسم المتقدَّم ، نحو : زيد ضربت خالداً نفسَه . فالضمير في التوكيد (نفسه) يعود إلى المؤَكَّد (خالد) لا إلى (زيد) ولهذا فلا رابط بين زيد ، والفعل الذي بعده .

وأمّا العطف بالواو دون غيرها ؛ فلأنَّ الواو تفيد معنى الجمع ، وقيل : يجوز أن يكون العطف بغير الواو (كالفاء ، وثمَّ ، وأَو) فقط دون غيرها .

(م) س17– هل الضمير في باب الاشتغال يرتبط بأشياء أخرى غير الفعل، والسَّبَبِيّ ، والتابع للاسم الأجنبي ؟

ج17– نعم ، فقد يتصل الضمير بما يلي :

1– صلة الاسم المشغول به ، نحو : زيداً ضربتُ الَّذي يكرهه .

2– صلة الاسم المعطوف على المشغول به،نحو: خالدٌ ضربتُ عمراً والذي يحبُّه.

3– صفة الاسم المعطوف على المشغول به ، نحو : خالدٌ ضربتُ عمراً ورجلاً يحبُّه . فالضمير في (يحبُّه) في كلا المثالين يعود إلى خالد .

تَعَدِّي الفعلِ ، ولُزُومُهُ

علامة الفعل الْمُتَعَدِّي

عَلاَمَةُ الفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

س1– إلى كم قسم ينقسم الفعل باعتبار التعدَّي ، واللُّزوم ؟

ج1– ينقسم الفعل باعتبار التعدَّي ، واللزوم إلى قسمين ، هما :

1– فعلٌ مُتَعَدٍّ . 2– فعلٌ لاَزِمٍ .

(م) ذهب بعض العلماء إلى أن الفعل ينقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام ، هي :1– فعل متعدٍّ 2– فعل لازم 3– فعل ليس بمتعدٍ ، ولا لازم، وجعلوا من هذا القسم (كان) وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ، ولا تتعدّى إليه بحرف جر .

والصواب أنّ (كان) ليست فعلا تامّاً ، بل هي فعل ناقص ؛ ولذلك لا تدخل تحت هذا التقسيم . (م)

س2– عرَّف الفعل المتعدَّي ، والفعل اللازم .

ج2– **الفعل المتعدَّي** ، هو : الذي يصل إلى المفعول به بغير حرف جر ، نحو : ضربتُ زيداً ؛ولوصوله إلى المفعول به بنفسه سُمِّيَ فعلاً متعدِّياً ،ويُسَمَّى (وَاقِعاً) لوقوعه على المفعول به ، ويُسَمَّى (مُجَاوِزاً) لأنه يجاوز الفاعل إلى المفعول به .

والفعل اللاَّزم ، هو : الذي يلزم فاعله ، و لا يتعدَّى إلى المفعول به إلا بواسطة حرف الجر ، نحو : مررت بزيدٍ ، أو ليس له مفعول ، نحو : قامَ زيدٌ .

ويُسَمَّى لازِماً ، وقاصراً ، وغير متعدًّ ؛ للزومه الفاعل ، وعدم تعدِّيه للمفعول به بنفسه . ويُسمى متعديا إذا وصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، نحو : مررت بزيدٍ ، ونحو : تمسَّك بالفضيلةِ .

س3– ما علامة الفعل المتعدَّي ؟

ج3– علامته : أن يتصل به الضمير (الهاء) الذي يعود إلى غير المصدر، نحو : البابُ أغلقته . فالضمير (الهاء) مفعول به ، يعود إلى (الباب) وهو غير مصدر .

أمَّا الهاء التي تعود إلى المصدر فإنها تتصل بالمتعدَّى ، واللازم فهي ليست علامة على الفعل المتعدّي وحده . فمثال اتصالها بالمتعدَّي : الضربُ ضربتُهُ زيداً ، ومثال اتصالها باللازم : القِيامُ قمتُه . فالهاء في كلا المثالين عائدة إلى المصدر (الضَرْب) و (القِيام)؛ ولذلك اتصلت بالمتعدَّي ، واللازم . وهذا مراد الناظم بقوله : " أن تصل ها غير مصدرٍ به " .

الفعل المتعدَّي ينصب مفعوله

ما لم يكن المفعول نائبا عن الفاعل

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ   عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

س4- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج4- يريد أن الفعل المتعدَّي ينصب مفعوله إن لم يَنُبْ عن فاعله ، نحو : تَدَبَّرتُ الكتبَ . فإن ناب عن فاعله وجبَ رفعه على أنه نائب فاعل ، نحو : تُدُبِّرَتِ الكتبُ .

س5- اذكر أقسام الأفعال المتعدية .

ج5- الأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام ، هي :

1- قسم يتعدّى إلى مفعول واحد ، نحو : ضربَ ، وأَكَلَ ..... إلخ

2- قسم يتعدّى إلى مفعولين ، وهو قسمان .

أ- ما يتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، كظنَّ ، وأخواتها .

ب- ما يتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، كأَعْطَى ، وأَلْبَسَ ، وكَسَا ، وسَأَل .

3- قسم يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأَعَلَمَ ، وأَرَى ، وأخواتهما .

س6- هل يُنْصَبُ الفاعلُ ، ويُرْفَعُ المفعولُ به ؟

ج6- قد يُنصـــب الفاعل ، ويُرفع المفعول به عند أمن اللَّبس ، كقولهم : خرقَ الثوبُ المسمارَ . ولا يقاس على ذلك ، بل يُقتصر فيه على السَّماع .

وقد ذكرنا هذه المسألة في باب الفاعل س5 .

تعريف الفعل اللازم

وأنواع الأفعال الْمُتَحَتَّمَة اللزوم

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ　　لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا　　وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضاً أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى　　لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

س7- ما علامة الفعل اللازم ؟

ج7- ســـبقَ أنْ عرفنا في س2 أنَّ الفعل اللازم : هو الذي يلزم فاعله (أي : إنه ليس بمتعدٍّ) .

وعلامته : أنَّه يتصل بـ (هاء) الضمير التي تعود إلى المصدر ، نحو : القيامُ قمتُه ، ولا يتصل بـ (هاء) الضمير التي تعود إلى غير المصدر .

س8- اذكر أنواعِ الأفعال التي يَتَحَتَّمُ لُزُومُها .

ج8- الأفعال التي يتحتَّمُ لزومها ، هي :

1- **ما دلَّ على سَـــجِيَّة** (أي : طبيعة) وهي الأفعال الدالّة على صـــفة تُلازم صــاحبها ، نحو: شَـرُفَ ، وكَرُم ، وظَرُفَ ، ونَحُفَ ، وشَـجُع ، وجَبُنَ ، وقَصُـر ، وطَالَ ، وسَمِنَ ، ونَهِمَ .

* والأغلب في هذه الأفعال أنها من باب (فَعُلَ) . *

2-**كلّ فعلٍ دلّ على نظَافةٍ ، أو وَسَخ** ، نحو : طَهُرَ ، ونَظُفَ ، ووَضُؤَ ، ودَنِسَ ، ووَسِخ ، وقَذُِر .

3- **ما دلّ على أمرٍ عارض يزول بزوال السَّبب** ، نحو : مَرِضَ ، وحَزِنَ ، ونَشِطَ ، وفَرِحَ ، وكَسُلَ ، وارْتَعَشَ .

4- **ما دلّ على لَوْنٍ ، أو عَيْبٍ** ، نحو : احْمَرَّ ، واصْفَرَّ ، وعَوِرَ ، وعَمِيَ .

* جعل الناظم النوعين الثالث،والرابع تحت مُسمًّى واحد،بقوله:" أو عَرَضاً ". *

5- **ما جاء على وزن افْعَلَلَّ** ، نحو : اقْشَعَرَّ ، واشْمَأَزَّ ، واطْمَأَنَّ .

6- **ما جاء على وزن افْعَنْلَلَ** ، نحو : اقْعَنْسَسَ ، واحْرَنْجَمَ ، وافْرَنْقَعَ .

7- **ما جاء على وزن انْفَعَلَ** ، نحو : انْكَسَرَ ، وانْطَلَقَ ، وانْقَطَعَ .

8- **الفعل المطاوِع للمتعدَّي إلى مفعول واحد** ، نحو : مَدَدْتُ الحديدَ فامْتَدَّ الحديدُ . فالفعل (امتدَّ) فعل لازم ؛ لأنّه مطاوع للفعل (مَدَّ) وهذا الفعل متعدٍّ إلى مفعول واحد فقط . ومن أمثلته : دحرجتُ الكرةَ فَتَدَحْرَجَتِ الكرةُ ،

رفعتُ الصَّوْتَ فارتفعَ الصَّوتُ .
أمَّا المطاوع للمتعدَّى إلى مفعولين فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعدَّيا إلى واحد ، نحو : فَهَّمْتُ زيداً المسألةَ فَفَهِمَهَا ، ونحو : علَّمتُه النَّحو فتعلَّمَه .

تعدية اللازم بواسطة حرف الجر
وتعديته بحذف حرف الجر

وَعَدَّ لازِماً بِحَرْفِ جَرَّ	**وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرَّ**
نَقْلاً وَفِى أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ	**مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**

س9– ما مراد الناظم بالبيت الأول ؟
ج9– **مراده** : أن الفعل اللازم يمكن تعديته بواسطة حرف جر ، نحو : مررت بزيدٍ . فزيدٍ : اسم مجرور وقعَ موقعَ المفعول ؛ والأحسن في إعرابه أن يُقال : الجار مع مجروره في محل نصب مفعول به غير صريح .
وقد يتعدّى اللازم بحذف حرف الجر فإذا حُذِف حرف الجر أصبح الاسم الذي بعده منصوباً على أنه مفعول به عند البصريين ، أو على نَزْعِ الخَافِض (أي : حذف حرف الجر) عند الكوفيين .

ومثال ذلك قولك : مررت زيداً ،والأصـــل: مررت بزيدٍ . ومنه: ذهبتُ الشَّـــامَ، (أي: إلى الشَّام) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ (أي : من قومه) ومنه قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ.

والأصل : تمرّون بالديارِ .

س10- ما مراد الناظم بالبيت الثاني ؟

ج10- **مراده** : أنّ حذف حرف الجر جائز قِياســاً مُطَّرِداً إذا كان المجرور(أَنَّ ، أو أَنْ) بشـــرط أَمْنِ اللَّبس . **فمثال الحذف مع أَنَّ** : عجبتُ مِنْ أَنَّك قائم ، فيجوز حذف حرف الجر ؛ فتقول: عجبت أنّك قائمٌ . ومنه قوله تعالى :

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ أي : شهد الله بأنّه ... .

ومثال الحذف مع أَنْ : عجبتُ أَنْ يَدُوا ، والأصـــل : مِنْ أَنْ يدوا (أي : مِنْ أَنْ يُعطوا الدَّيَة) ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ذِكۡرٞ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾

والتقدير : أوعجبتم مِنْ أَنْ جاءكم ... .

أما إذا خِيف اللّبس فلا يجوز الحذف مع (أنّ ، وأَنْ) نحو : رَغِبتُ في أن تقوم . ففي هذا المثال لا يجوز حذف حرف الجر (في) ؛ لأنه إذا حُذِفَ لا يُعْلَمُ هل المحذوف (في) أو (عَنْ) ؟

س11- هل الحذف مع غير (أَنَّ ، وأَنْ) قِيَاسِيّ ، أو سَمَاعِيّ ؟

ج11- عرفنا في السؤال السابق أن الحذف مع (أنّ وأَنْ) قياسي ، أمَّا الحذف مع غيرهما ففيه خلاف :

1- مذهب الجمهور : أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ وأَنْ) بل يُقتصر فيه على السَّماع .

2- مذهب الأخفش الصغير : أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تَعيُّن الحرف ، ومكان الحذف ، نحو : بريتُ القلمَ بالْمِبْرَاةِ ، فيجوز عنده حذف (الباء) فتقول: بريت القلمَ المبراةَ ، فإن لم يتعيّن الحرف لم يَجُز الحذف ، نحو: رغبت في السَّفرِ . ففي هذا المثال لا يجوز الحذف ؛ لأنه لا يُدْرَى هل المحذوف حرف الجر (في) أو (عن) ؟

وكذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف لم يَجُز الحذف عنده ، نحو : اخترتُ القومَ من بني تَمِيمٍ ، فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : اخترتُ القومَ بني تميم ؛ لأنه لا يُدرى هل الأصل : اخترتُ من القومِ بني تميم ، أو: اخترتُ القومَ من بني تميم ، فلم يتعيَّن مكان الحذف كما ترى .

س12- ما محل (أنّ ، وأَنْ) من الإعراب عند حذف حرف الجر ؟

ج12- هذه المسألة مُختلف فيها :

1- مذهب الأخفش : أنهما في محل جرّ .

(م) واستدل على ذلك بالسَّماع عن العرب ، فإن العرب قد تحذف حرف

الجر ويبقى الاسم مجروراً . ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفَّ الْأَصَابِعُ

والأصل : أشارت إلى كليبٍ . (م)

2- مذهب الكسائي : أنهما في محل نصب .

(م) واستدلّ على ذلك بأنّ حرف الجر عامل ضعيف ؛ لأنه مختص بالاسم فقط ، والعامل الضعيف لا يَقْوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً فإذا حُذِف زال عملُه . واســـتدل كذلك بالسّـــماع عن العرب ، فإنَّ العرب قد تحذف حرف الجر ، وتنصب الاسم الذي كان مجروراً به -كما تقدم بيانه في س9 - .

ومن ذلك قول الشاعر :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

والأصل : كما عسلَ في الطريق . (م)

3- مذهب سيبويه : جواز الأمرين (الجر ، والنصب) لأنَّه رأى أَنَّ أدِلَّة الفريقين مُتكافئة ،ولا وَجْهَ لترجيحِ أحدهما على الآخر ؛ولذلك جوّز الوجهين. فإذا قلت : عجبت أنّك قائمٌ ، أو : عجبت أن يعطوا الدِّية ، **فالمصـــدر المؤَوَّل** من (أَنّ واسمها وخبرها) ومن (أَنْ والفعل) يجوز أن يكون : في محل جرّ بحرف الجر المحذوف ، ويجوز أن يكون : في محل نصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول به .

تقديم أحد المفعولين وهو الفاعل
في المعنى في باب أعطى

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ   مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ

س13- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج13- **مراده** : أنّ الفعل إذا تعـــدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، كأعطى ، وأَلْبَسَ ، وغيرهما ؛ فالأصـــل تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، نحو : أعطيت زيداً درهما ، فالأصـل في هذا المثال تقديم (زيد) على درهم ؛ لأنه الآخِذُ للدرهم فهو الفاعل في المعنى ، ومثله قولك : كســوتُ زيداً جُبَّةً ، ونحو : أَلْبِسَـنْ مَنْ زاركم نسجَ اليمن ، فالأصل تقديم (مَنْ) لأنه اللاَّبس فهو الفاعل في المعنى ، أمّا (نسجَ اليمن) فهو المفعول الثاني ؛ لأنه الملبوس .

ويجوز تقديم ما ليس فاعلا في المعنى لكنه خلاف الأصل .

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَى　　　وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

س14- اذكر أحكام تقديم المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى،وتأخيره .

ج14- له ثلاثة أحكام ، هي :

1- يجب تقديم الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا خِيفَ اللَّبسُ ،وذلك إذا صَلُحَ كُلٌّ من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى، نحو : أعطيت زيداً عمراً ، فيجب تقديم الفاعل في المعنى ؛ لأنّ كلاًّ منهما يصلُح أن يكون آخِذاً ومأخوذاً .

(م) ب- إذا كان المفعول الثاني محصوراً فيه ، نحو: ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّةً ، ونحو : ما أعطيت خالداً إلا درهماً ، فالمحصور فيه يجب تأخيره .

ج- إذا كان الفاعل في المعنى ضميراً متصلا ، والمفعول الثاني اسما ظاهر ، نحو : أعطيتك درهماً ، فالضمير المتصل يجب تقديمه ليكون متصلا بالفعل . (م)

2- يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى ، وتأخير الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا كان الفاعل في المعنى متصلا بضمير يعود إلى المفعول الثاني ، نحو : أعطيت الدرهمَ صاحبَه . ففي هذا المثال تأخّر المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى وجوباً ؛ لأنه مشتمل على ضمير يعود إلى المفعول الثاني المتقدَّم ، ولا يجوز

تقديم المفعول الأول ؛ فلا تقول: أعطيت صاحبَه الدرهمَ ؛ لِئلا يعود الضمير إلى متأخّر لفظاً ورُتبة ، وهو ممتنع كما عرفت ذلك في س13 في باب المفعول به .

(م) ب- إذا كان الفاعل في المعنى محصوراً فيه ، نحو : ما أعطيت الدرهمَ إلا زيداً .

ج- إذا كان الفاعل في المعنى اسما ظاهراً ، والمفعول الثاني ضميراً متصلا ، نحو : الدرهمُ أعطيته زيداً .

3- جواز الأمرين ، وذلك في غير ما سبق ، نحو : أعطيت السائلَ ثوباً، ويجوز أعطيت ثوباً السائلَ ؛ لأن الآخِذ معلوم ، والمأخوذ معلوم فلا لَبْس فيه ، ونحو : أعطيت زيداً ثوبَه ، ويجوز : أعطيت ثوبَه زيداً ؛ لأن المتصل بالضمير هو الثاني، وليس المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى فالضمير عائد إلى متأخر لفظاً متقدّم رتبة ، وهذا جائز . (م)

جواز حذف الفَضْلة (المفعول به)

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ   كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

س15- ما المراد بالفضلة ؟ وما ضِدُّها ؟

ج15- **المراد بالفضلة** : ما ليس ركنا أساسيًّا في الجملة ،ويمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به . **وضدّ الفضلة** : العُمْدَة ، وهو : ما كان ركنا أساسيّاً في الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنه ، كالفاعل .

س16- ما حكم حذف الفضلة ؟ وما شرط حذفها ؟

ج16- يجوز حذف الفضلة (المفعول به) بشرط ألاَّ يَضُرَّ حذفه ، كقولك في : ضربتُ زيداً (ضربتُ) بحذف المفعول به ، وكقولك في أعطيت زيداً درهما : أعطيتُ ، بحذف المفعولين . ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ بحذف المفعولين ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾ بحذف المفعول الثاني ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ ﴾ بحذف المفعول الأول .

س17- هل يجوز حذف الفضلة إذا ضرَّ حذفها ؟ وضَّح ذلك .

ج17- إذا ضرَّ حذف الفضلة لم يَجُز حذفها ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال ، نحو أن يُقال : مَنْ ضربتَ ؟ فتقول : ضربت زيداً ، فهنا لا يجوز حذف المفعول به (زيدا) لأنه هو المقصود من السؤال .

وكذلك لا يجوز حذفه إذا وقع محصوراً ، نحو : ما ضربْتُ إلا زيداً ، فلا يجوز حذف المفعول به (زيداً) لأنه محصور ، ولا يجوز حذف المحصور ؛ لئلا يفسد المعنى لأننا إذا حذفنا (زيدا) دلّ الكلام على نفي الضرب مطلقا ، والمقصود نفي الضرب عن غير زيد ، فإذا حُذف لم يُفهم ذلك .

جواز حذف عامل النصب

في الفضلة (المفعول به)

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

س18- ما حكم حذف عامل النصب في المفعول به ؟

ج18- لحذفه حكمان ، هما .

1- حذف جائز : يجوز حذف ناصب المفعول به إذا دلّ عليه دليل ، كأن يقع جوابا لسؤال ، نحو : مَنْ ضربتَ ؟ فتقول : زيداً ، بحذف (ضربت) لأنه مذكور في السؤال ، فَذِكْرهُ في السؤال قرينة تدلّ عليه .

2- حذف واجب : يجب حذفه في أبواب معيَّنة ، كباب الاشـــتغال ، نحو : الطالب أكرمته ، والتقدير : أكرمتُ الطالب أكرمته .
ومنها باب المنصوب على الاختصاص ،نحو: نحن المسلمين لا نشرك بالله شيئاً، والتقدير : أخصُّ المسلمين .

التَّنَازُعُ في العَمَلِ

تعريفه ، وشروطه ، والخلاف في أيَّ العَامِلَيْنِ أَوْلَى بالعمل .

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِى اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

س1- عرَّف التنازع في العمل ، ومثَّل له .

ج1- **التنازع في العمل هو** : توجُّه عاملين إلى معمول واحد ، ومعنى ذلك : أَنْ يتقدَّم عاملان وبعدهما معمول يَطْلُبُه كلّ واحد من العاملين ويتنازعان عليه ، نحو : كافأتُ وأكرمتُ زيداً ، فكلٌّ واحدٍ من (كافأت) و (أكرمت) يطلبُ الاســـم الظاهر (زيدا) ليكون مفعولاً له ، ونحو : اجتهدَ ونجحَ الطالبُ ، فكلٌّ واحدٍ من الفعلين يطلب الاســـم الظاهر (الطالب) ليكون فاعلا له . وهذا هو معنى قول الناظم : " إِن عاملان اقتضيا في اسم عمل " .

س2- ما مراد الناظم بقوله : " فَلِلْواحدِ مِنْهما العمل " ؟

ج2- **مراده** : أنّ أحدَ العَامِلَين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعملُ في ضميره ، وسيأتي توضيح ذلك في البيت الآتي .

س3- ما موضـع الاتَّفاق ، والاختلاف بين البصـريين ، والكوفيين في إعمال أحد العاملين ؟

ج3- اتَّفق البصـريون ، والكوفيون على أنَّه يجوز إعمال كلَّ واحد من العاملين في الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في أيِّ العاملين أَوْلَى بالعمل ، **فذهب البصـريون** : إلى أنّ الثاني أولى بالعمل ؛ لقربه منه .

وذهب الكوفيون : إلى أنّ الأول هو الأولى بالعمل ؛ لتقدُّمِه .

س4- ما شروط العَامِلَيْنِ في باب التنازع ؟

ج4- يشترط في العاملين الشروط الآتية :

1- أن يتقدَّم العاملان على المعمول . وهذا هو مراد الناظم من قوله (قَبْلُ) فإذا لم يتقدّما لم تكن المســألة من باب التنازع ، نحو : الطالبُ اجتهدَ ونجحَ ؛ لأن كلاًّ من الفعلين أَخَذَ فاعله الضمير المستتر فلا تَنَازُع في هذا المثال .

ومثله قولك : الطالبَ كافأتُ وأكرمتُ ؛ وقولك : كافأتُ الطالبَ وأكرمتُ . فالطالبَ في المثالين منصوب بالعامل الأول (كافأت) وأمَّا العامل الثاني (أكرمتُ) فمعموله محذوف ، ويدلّ عليه الاسم المذكور .

(م) 2- أن يكون بين العاملين ارتباط .

والارتباط يحصلُ بواحد من ثلاثة أمور هي :

أ- أن يُعْطَفَ ثانيهما على أوّلهما بحرف من حروف العطف ، نحو : قام وقعد أخوك ، ولا يصحّ قولك : قام قعد أخوك ؛ لأنه لا ارتباط بينهما .

ب- أن يكون أوّلهما عاملاً في ثانيهما،نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾ فالعاملان هما (ظنُّوا ، وظَنَنْتُم) والمعمول المتنازع فيه هو (أَنْ لَنْ يبعث اللهُ أحداً) والعامل الثاني (كما ظننتم) معمول للأول (ظنوا) لأن الجار والمجرور(كما ظننتم) صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه العامل الأول (ظنوا) والتقدير: ظنوا ظنّاً كظنّكُم .

ج- أن يكون العامل الثاني جواباً للأوّل ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾ فالعامل الثاني (يفتيكم) جواب للعامل الأول (يستفتونك)، ونحو قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ فالعامل الثاني (أُفْرِغْ) وقع جواباً للعامل الأول (آتوني) .

3-أن يكون كل واحد من العاملين مُوَجَّهاً إلى المعمول من غير فسادٍ في اللفظ، ولا في المعنى ، ويخرج بذلك قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي   أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فقوله: أتاك أتاك اللاحقون ، ليس من باب التنازع ، بل هو من باب التوكيد،

فالثاني مؤكِّد للأول ؛ لأنه لو كان من باب التنازع لقال : أتوك أتاك اللاحقون ، على أن الثاني عامل في لفظ (اللاحقون) والأول عامل في الضمير ؛ أو يقول : أتاك أتوك اللاحقون ، على إعمال الأول في اللفظ ، والثاني في الضمير .

وحاصل ذلك : أن العامل الأوّل في البيت موجّه للعمل في اللفظ ، والثاني تأكيد للعامل الأول . (م)

(م) س5– اذكر أنواع العَامِلَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ .

ج5– أنواع العاملين المتنازعين ، هي :

1– أن يكونا فعلين ، ويشترط فيهما: أن يكونا مُتصرفين ،كما في قوله تعالى:

﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ .

﴿ فلا تُنازعَ بين فعلين جامدين (كعسى ، وليس... وغيرهما) ولا بين فعل مُتصرِّف ، وآخر جامد .

2– أن يكونا اسمين ، ويشترط فيهما : أن يكونا مُشَابِهَيْن للفعل في العمل ، وذلك بأن يكونا : أ– اسمي فاعل ، كما في قول الشاعر :

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاّ فِنَاءَكَ مَوْئِلا

ب– اسمي مفعول ، كقول الشاعر :

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا

ج– اسمي تفضيل ، كما في قولك : زيدٌ أَضْبَطُ الناس وأَجْمَعَهم للعلم .

د– مصدرين ، كما في قولك : عجبت من حُبِّك وتقديرك زيداً .

هـ– صفتين مُشَبَّهَتَين ، كقولك : زيدٌ حَذِرٌ وكريمٌ أبوه .

3– أن يكونا مُختلفين ، بأن يكون أحدهما اسمَ فعلٍ ،والآخر فعلا، كما في قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ أو يكون أحدهما فعلا ، والآخر مصدراً، كما في قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى الْمُغِيرَةِ أنَّنى   لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلُ عنِ الضَّرْبِ مِسْمَعاً

وبناءً على ما سبق فلا تنازع بين اسمين غير عاملين ، ولا تنازع بين فعل مُتصرِّف واسم غير عامل ، ولا تنازع كذلك بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره .

حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل الْمُهْمَل

إذا كان المعمول مرفوعاً

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فى ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

س6- إذا أعملتَ أحد العاملين في الاسم الظاهر ، وأعملتَ الثاني في الضمير الظاهر ، فما حكم إلحاق ضـــمير الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول مرفوعاً ؟

ج6- ذكرنا في الســؤال الثاني أن أحد العاملين يعمل في الاســم الظاهر ، والآخر يُهمل عنه ويعمل في ضمير الاسم الظاهر ، فإذا كان المعمول مرفوعاً (أي : فاعلا ، أو نائب فاعل) وجبَ حينئذٍ إلحاق الضـــمير بالعامل المهمل ، نحو : يُحْسِــنانِ ويســيءُ ابناك . في هذا المثال تنازع العاملان (يُحســـن ، ويُســيءُ) على المعمول الاسم الظاهر (ابناك) وهو فاعل (عمدة) لا يجوز حذفه ، وقد أُعمل العامل الثاني (يسيء) في الاسم الظاهر ؛ ولذلك أُعمل الأول في ضمير الاسم الظاهر ، وأُلحق الضمير به وجوباً كما ترى (يحسنان) وإذا أعملت الأول في الظاهر أَلحقت الضمير بالثاني وجوباً كذلك ؛ فتقول: يحســنُ ويُســيئان ابناك . ومن أمثلة إعمال الأول ، وإلحاق الضــمير بالثاني وجوباً ، قول الناظم : " بَغَى واعْتَدَيَا عبداك " فإن أعملت الثاني ؛ تقول : بغيا واعتدى عبداك .

ولا يجوز فيما سبق ترك الإضمار ؛ فلا تقول : يحسنُ ويسيءُ عبداك ، ولا :

بغى واعتدى عبداك ؛ لأن ترك الإضمار يُؤَدِّي إلى حذف الفاعل ، والفاعلُ مُلْتَزَمٌ ذِكْرُه .

س7– ما مذهب الكسائي في حكم إلحاق ضمير الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول مرفوعاً ؟

ج7– لا يجيز كلٌّ من الكسائي ، والفَرَّاء ، ومن وافقهما إلحاق ضمير الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول مرفوعاً ، بل يجب حذف الضمير في مثل هذه المسألة ؛ ولذلك جاز عندهم : يحسنُ ويسيءُ ابناك (بحذف الضمير) بناء على مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل .

أمَّا الفراء فأجاز هذا القول ؛ بناء على أنّ العاملين معاً قد عَمِلا في الاسم الظاهر ، وذلك في حالة تساوي العاملين في طلب المرفوع ، كما في المثال السَّابق .

والسَّبب في إجازتهما تَرك الإضمار : أنهما يمنعان الإضمار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول عندهما : يحسنان ويسيء ابناك ؛ لأن في ذلك عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ممتنع عندهما ، وجائز عند الجمهور في باب التنازع إذا كان الضمير فاعلا .

حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل المهمل

إذا كان المعمول منصوباً

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ   بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

س8- اذكر حالات معمول الفعل المهمل إذا كان منصوباً .

ج8- إذا كان معمول الفعل المهمل منصوباً ، فله حالتان :

1- **أن يكون عُمْدَةً في الأصـــل** ، كمفعولي ظنّ ، وأخواتها فإن أصـــلهما المبتدأ والخبر ، نحو : ظَنَّ الطالبُ المدرسَ غائباً . فالمفعولين (المدرسَ غائباً) أصـــلهما المبتدأ والخبر ؛ تقول : المدرسُ غائبٌ .

2- **ألاّ يكون عمدةً في الأصل** ، كالمفعول به ؛ أو يكون مجروراً .

س9- ما حكم إلحاق ضـــمير الاســـم الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول المنصوب ليس عمدة ؟

ج9- إذا كان المعمول المنصوب ليس عمدة ، فله مع العامل المهمل حالتان :

1- **أن يكون العامل المهمل هو الفعل الأول** ، ففي هذه الحالة لا يجوز إلحاق الضـــمير بالفعل المهمل ؛ فتقول : ضـــربتُ وضـــربني زيدٌ ؛ وتقول إذا كان المعمول مجروراً : مررت وَمَرَّ بي زيدٌ ، بحذف الضمير المنصوب من الفعل (ضربت)

وبحذف الضمير المجرور بعد (مررت)، ولا يجوز ذكره ؛ فلا تقول :

ضــربته وضــربني زيد ، ولا : مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ ؛ لأنك إذا ذكرت الضــمير في الفعل الأول فإنَّ الضمير سيعود إلى متأخِّر لفظا ورتبة ، وهذا الضمير ليس بعمدة فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه ؛ ولذلك لم يجز ذكره .

وهذه الحالة هي مراد الناظم بقوله : " ولا تجئ مَعْ أوّل قد أهملا .... إلى قوله : إن يكن غير خبر " (أي : إنْ لم يكن عمدة مبتدأ وخبراً) .

2- **أن يكون العامل المهمل هو الفعل الثاني** ، ففي هذه الحالة يجب إلحاق الضــمير بالفعل المهمل ؛ فتقول : ضــربني وضــربته زيدٌ ؛ وتقول في الجر : مَرَّ بي ومررتُ به زيدٌ ، ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : ضربني وضربت زيدٌ ، ولا : مرَّ بي ومررتُ زيد .

س10- قال الشاعر :

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فى الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وقال الآخر :

بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

عينَّ الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج10- **الشاهد في البيت الأول** : تُرضيه ويُرضيك صاحبٌ .

وجه الاستشهاد : هذا الشاعر أعمل العامل الثاني (يُرْضِي) في الاسم الظاهر (صاحبٌ) على أنه فاعل له ، وأعمل العامل الأول الْمُهْمَل (تُرْضِي) في

ضــمير الاســم الظاهر (الهاء) فى ترُضيه ، ولم يحذف الضمير مع أنه فضلة

(مفعول به) يمكن الاستغناء عنه .

(م) والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر أن يحذفه ؛ لأن فيه ذِكْراً للضمير قبل ذِكْر الاسم الظاهر (أي : إنَّ الضمير يعود إلى متأخر لفظا ورتبة) وهذا ممتنع عندهم إلا إذا كان الضمير فاعلا ؛ لأنه عمدة لا يستغني الكلام عنه . (م)

الشاهد في البيت الثاني : يُعشي لَمَحُوا شعاعُه .

وجه الاستشهاد : هذا الشاعر أعمل العامل الأول (يُعشي) في الاسم الظاهر (شُعَاعُه) على أنه فاعل له ، وأعمل الثاني المهمل (لَمَحُوا) في ضمير الاسم الظاهر ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وهو شاذّ .

والقياس أن يقول لَمَحُوهُ .

(م) ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير ضرورة ، وذهب آخرون إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحالة جائز في سعة الكلام ؛ لأن هذا الضمير فَضْلة . (م)

س11- ما حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول المنصوب عُمدة ؟

ج11- إذا كان المعمول منصوباً وهو عمدة ، فله مع عامله حالتان :

1- **أن يكون العامل المهمل هو الفعل الأول** ، ففي هذه الحالة يجب الإضمار

مُؤَخَّراً (أي : يجب إلحاق ضمير الاسم الظاهر في العامل الثاني المهمل) ؛ فتقول : ظَنَّنِي وظننتُ زيداً قائماً إِيَّاه . فالعامل المهمل (ظنني) يجب فيه

الإضـــمار ؛ لأن المعمول عمدة ، وذُكِرَ الضـــمير (إيّاه) مؤخرا . وهذا هو معنى قول الناظم : " وأَخِّرَنْه إن يكن هو الخبر " (أي : إذا كان عمدة،وهو: الخبر) .

2- **أن يكون العامل المهمل هو الفعل الثاني** ، ففي هذه الحالة يجب الإضمار أيضـاً إمَّا متصـلا به ، نحو : ظننتُ وظَنَّنِيه زيداً قائماً ، وإما منفصـلا عنه ، نحو : ظننتُ وظَنَّني إياه زيداً قائماً .

* ويُعْلَمُ ممَّا سبق في السـؤالين التاسـع ، والحادي عشـر : أن العامل الثاني المهمل يلحق به الضــمير وجوباً ســواء كان المعمول عمدة ، أم غير عمدة ، وســواء كان الضمير مرفوعا ، أم منصوبا ، أم مجروراً .

أما العامل الأول المهمل فيجب فيه الإضـــمار إذا كان المعمول عمدة ، ولا يجوز الإضمار إذا كان المعمول غير عمدة . *

وَأَظْهِرِ إنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا   لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

نَحْوُ أَظُنُّ ويُظُنَّانِى أَخَا   زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فى الرَّخَا

س12- ما الحالة التي يجب فيها إظهار مفعول الفعل المهمل ؟ وضِّح ذلك بالتفصيل .

ج12- علمنا مما سبق أن الفعل المهمل يعمل في ضمير الاسم الظاهر على التفصيل الذي عرفناه ، وفي هذين البيتين يذكر الناظم : **أنه يجب إظهار مفعول الفعل المهمل** فيكون مفعوله ظاهراً وجوباً لامضمراً ، وذلك في حالة واحدة ، هي : إذا لَزِم من إضماره عدم مطابقته لِمَا يُفَسِّرهُ ، وعدم المطابقة هذه تتحقَّقُ في حالة واحدة أيضاً ، هي : إذا كان الفعل المهمل مُحتاجاً إلى مفعول به لا يصحُّ حذفه ؛ لأنه الخبر (أي : عمدة في الأصل) ولا يُصحّ إضماره ؛ لأنه إذا أُضمر تَرتَّب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ، نحو : أَظُنُّ ويُظُنَّانِيّ أَخاً زيداً وعَمْراً أَخَوَيْنِ .

فالفعل الأول (أظنّ) استوفى مفعوليه ، وهما (زيداً وأخوين) وأما عَمْراً فهو: معطوف على زيد ، والفعل الثاني وهو المهمل (يظنّ) مفعوله الأول (ياء المتكلم) وهو مبتدأ في الأصل ، ومفعوله الثاني الاسم الظاهر (أخا) وهو خبر في الأصل ،وجيء بمعمول الفعل المهمل اسما ظاهراً مع أنّ المعلوم في باب التنازع

أنه إذا أُعمِل الأول في الاسم الظاهر أُعملَ الثاني في ضميره ؛ لأنه لو جُعِل المفعول الثاني ضميراً لخالف مرجعه الاسم الظاهر ولم يطابقه ، فلو

جئنا به ضميراً ، وقلنا : أظنّ ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين ، لكان الضمير (إياه) مطابقا للمفعول الأول (ياء المتكلم) لكونهما مفردين ، ولكنه لا يطابق الاسم الذي يعود عليه ، وهو (أخوين) فهذا مثنى ، والضمير مفرد ولا بدَّ من مطابقة المفسِّر للمفسَّر ، ولو جئنا بالضمير مُثَنى ، وقلنا : أظنّ ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين ، لطابق الضميرُ مرجعَه (المفسِّر) ولكنه لا يُطابق المفعول الأول (ياء المتكلم) الذي هو مبتدأ في الأصل ، ومعلوم أنه لابدَّ من مطابقة الخبر للمبتدأ ؛ ولذلك وجب إظهار المفعول الثاني (أخا) لتعذّر المطابقة في حالة الإضمار ، والأصل في المثال أن يكون هكذا : أظنُّ زيداً وعمراً أخوين ويظناني أخاً .

س13– ما مذهب البصريين ، والكوفيين في مسألة وجوب إظهار مفعول العامل المهمل ؟

ج13– **مذهب البصريين** : أن هذه المسألة ليست من باب التنازُع ؛ لأن كُلاًّ من العاملين عمل في ظاهر ، فالعاملان بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لفظه والآخر في ضميره ، كما هو معلوم في باب التنازع ، بل لم تتوجَّه مطالبة كل واحد منهما عليه ، وهو شرط باب التنازع ؛ لأن (أخوين) مفعول لأظنّ ولم يتوجّه إليه (يظناني) لعدم مطابقته لمفعوله الأول (ياء المتكلم) .

ومذهب الكوفيين : جواز الإضمار مُرَاعِين جانب المخبر عنه ، وهو المبتدأ (ياء المتكلم) فتقول : أَظُنُّ ويَظُنَّانِيّ إياه زيداً وعمراً أخوين .
وأجازوا أيضاً الحذف ؛ فتقول : أظنّ ويظناني زيداً وعَمراً أخوين .

المفعولُ الْمُطْلَقُ

دَلاَلَةُ المصدرِ ، وتعريفُه

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

س1- عَلامَ يدلُّ المصدر ؟ وما تعريفه ؟

ج1- المصـــدر يدلّ على أحد مدلولي الفعل ، وهما : الحَدَثُ ، والزَّمان . فالفعل قام (مثلا) يدل على الحدث ، وهو (القيام) ويدلّ على الزمن الذي حَدَث فيه القيام ، وهو : الزمان الماضــي ، وكذلك الفعل المضــارع (يقوم) يدل على القيام في الحال ، أو الاستقبال ، وكذلك فعل الأمر (قُمْ) يدلّ على القيام في الاستقبال ، والمصــدر يدلّ على (الحدث) فقط ، وهو أحد مدلولي الفعل . وهذا هو مراد الناظم بالبيت الســابق ، وقد مثَّل لذلك بالمصـدر (أَمْنٍ) فإنَّه أحد مدلولي الفعل (أَمِنَ) .

فتعريف المصدر إذا : هو ما دلّ على الحدث مُجرَّداً من الزَّمن .

س2- ما تعريف المفعول المطلق ؟ ولِم سُمي مُطلقاً ؟

ج2- **المفعول المطلق** ، هو المصدر الْمُنْتَصِبُ توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو بياناً لِعَدَدِه .

فمثال المؤكِّد لعامله قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ وكقولك :

ضربْتُ زيداً ضرباً .

ومثال المبيّن لنوعه قوله تعالى : ﴿ وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا ﴾

وكقولك : ضـــربتُ زيداً159ضرباً شديداً ، سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ .

ومثال المبين لعدده قولك : سجدتُ للهِ سَجْدَةً ، ضربتُ زيداً ضربتين .

وسُمِّي مفعولا مطلقا ؛ لأنه يَصْدُقُ عليه لفظ (المفعول) دون أن يَتَقَيَّدَ بحرف جر ، أو غيره ، فهو مطلق غير مقيد بخلاف غيره من المفاعيل ؛ فإنها لا يصدق عليها اسم (المفعول) إلا مُقَيَّداً بحرف جر ، أو ظرف ؛ فيقال : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

(م) س3– ما الفرق بين قولنا: مصدر منصوب، ومفعول مطلق منصوب ؟

ج3– النحّاة يُسَمُّون المصدر المنصوب الدالّ بنفسه على أحد أنواعه الثلاثة : (التأكيد ، والنوع ، والعدد) يُسمونه : المفعول المطلق .

فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب ، نحو: فهمت فهماً ؛ نقول : مصدر منصوب ، أو : مفعول مطلق منصوب . أما إذا كان نائبا عن المصدر ، نحو : فهمت كُلَّ الفهم ؛ فنقول: نائب عن المصدر منصوب ، أو : مفعول مطلق منصوب ، ولا يصحّ أن تقول : مصدر منصوب ؛ لأنه ليس بمصدر .

وقد يكون مصدراً ولكنه ليس مصدراً للفعل المذكور ، نحو : ابتَسَمْتُ تَبَسُّماً ، ونحو : جلستُ قُعوداً ، فهذا أيضاً لا تقول في إعرابه : مصدر منصوب .

عامل النَّصب في المفعول المطلق

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

س4– ما عامل النصب في المفعول المطلق ؟

ج4– ينصب المفعول المطلق بأحد أمور ثلاثة ، هي :

1– **المصدر** . وهذا مراد الناظم بقوله : " بمثله " (أي : ينصبه مصدر مثله) نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ وكقولك : عجبتُ من ضَرْبِك زيداً ضرباً شديداً . فضرباً: مفعول مطلق ،ناصبه المصدر: ضَرْبك .

2– **الفعل** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ۝ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾ .

3– **الوصف** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾ وكقولك : أنا ضَارِبٌ زيداً ضرباً .

س5– ما مراد الناظم بقوله : " وكونه أصـــلا لهذين انْتُخِبْ " ؟وضِّـــح ذلك تفصيلا.

ج5– يريد أنّ المصـدر هو الأصـل ، والفعل والوصـف مشـتقان منه ، وفي المسـألة خلاف بيانها كالآتي :

1– **مذهب البصريين** : أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مشتقان منه . وهذا هو ما اختاره الناظم .

2– **مذهب الكوفيين** : أنَّ الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .

3- **ذهب ابن طلحة** : إلى أنَّ كلاًّ من المصـــدر ، والفعل أصـــل بنفســـه، وليس أحدهما مشتقا من الآخر .

4- **ذهب قومٌ** : إلى أنّ المصدر أصل ، والفعل مشتق منه،والوصف مشتق من الفعل .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن من شأن كل فرع أن يتضمَّنَ الأصل وزيادة ، والفعل فرع بالنسبة إلى المصدر ؛ لأنه يتضمن المصدر (أي : الحدث) مع زيادة الزمان ، وكذلك الوصف فرع بالنسبة إلى المصدر؛ لأنه يتضمن المصدر ، والفاعل. فكلٌّ من الفعل ، والوصف تضمَّن الأصل ، وهو المصدر مع زيادة الزمن في الفعل ، وزيادة الفاعل في الوصف .

(م) س6– ماذا يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ؟

ج6– يشترط فيه ثلاثة شروط ، هي :

1– أن يكون الفعل متصـــرفا . أمَّا الجامد ، كعســـى ، وليس ، ونحوهما فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

2– أن يكون تامًّا . أما الناقص ، ككَانَ ، وأخواتها فلا ينصب المفعول المطلق .

3– ألاّ يكون مُلْغًى عن العمل . فإن أُلْغِي عن العمل ، كظنّ ، وأخواتها إنْ

توسّطت بين المفعولين ، أو تأخّرت عنهما فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(م) س7– ماذا يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق ؟

ج7– يشترط فيه شرطان ، هما :

1– أن يكون متصرفا .

2– أن يكون الوصف اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صيغة مبالغة فإن كان الوصف اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق ، وإن كان صِفَة مُشَبَّهة فقد منعها قومٌ حَمْلا لها على اسم التفصيل ، وأجازها آخرون ، منهم ابن هشام .

أنواع المفعول المطلق

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

س8– اذكر أنواع المفعول المطلق .

ج8– للمفعول المطلق ثلاثة أنواع ، هي :

1– **أن يكون مؤكِّداً لفعله** ، نحو: سجدتُ للهِ سجوداً ، فهمتُ الدرسَ فَهْماً .

2– **أن يكون مُبَيِّناً للنَّوع** ، نحو : سِرْتُ سيرَ ذي رَشَدٍ ، و فهمت الدرسَ فهماً جيِّداً .

3– **أن يكون مُبَيِّناً للعدد** ، نحو : سِرْت سَيْرَتَيْنِ ، و طبعتُ الكتابَ طَبْعَةً وطبعتين وطَبَعَاتٍ . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ .

وقد ذكرنا هذه الأنواع بأمثلتها في السؤال الثاني .

(م) س9- اذكر أحوال المفعول المطلق المبيَّن لنوع عامله .

ج9- المفعول المطلق المبين للنوع ، ثلاثة أحوال ، هي :

1- أن يكون مضافا ، نحو : اعملْ عملَ الصالحين .

2- أن يكون موصوفا ، نحو : اعملْ عملاً صالحاً .

3- أن يكون مقرونا بـــ (أل) العهدية ، نحو : اجتهدتُ الاجتهاد ، فكأنّه يقول لصديقه : اجتهدْتُ ذلك الاجتهاد المعهود والمعلوم بيني وبينك .

(م) س10- اذكر أحوال المفعول المطلق المبين للعـدد ، وأحوال المفعول المطلق المؤكِّد لفعله .

ج10- للمفعول المطلق المبيَّن للعدد حالتان :

1- أن يكون مختوماً بتاء الواحدة ، نحو : ضربته ضربةً .

2- أن يكون مختوماً بعلامة تثنية ، أو علامة جمع ، نحو : ضربته ضربتين ، وضربته ضرباتٍ . أما المفعول المطلق المؤكِّد لفعله فلا يكون إلاّ مصدراً نكرة غير مضاف ، ولا موصوف ، نحو : ضربته ضرباً .

ما ينوب عن المصدر

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ 164 **كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَلْ**

س11- ما الذي ينوب عن المصدر ؟

ج11- **ينوب عن المصـدر** : ما يدلُّ عليه ، فيأخذ حكمه في النَّصـب على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، **والنائب عن المصدر يشمل ما يلي** :

1- **لفظ كلّ ، وبعض مُضَافين إلى المصـدر** ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ ونحو : جِدَّ كلَّ الجدِّ ، ونحو : فهمتُ الدرسَ بعضَ الفَهْمِ .

ومِثْل كلّ ، وبعض (أيُّ ، وكَمْ) تقول : أيَّ فَهْمٍ فهمت الدرسَ ؟ وتقول : كم قراءةً قرأت الدرسَ ؟

فهذه الألفاظ ليست مصادر أصلا،ولكنها نابتْ عن المصادر فأخذت حكمها .

2- **المصـدر المرادف لمصـدر الفعل المذكور،** نحو : قعدتُ جلوساً ، ونحو : فَرِحْتُ جَذَلاً . فالجلوس ، والجذل ليسا مصـدرين لقعد وفرح ، ولكنهما مرادفين في المعنى للمصدرين(القُعُود ، والفَرَح) .

3- **اسم الإشارة** ، نحو : أقلت هذا القولَ ؟ ونحو : ضربته ذلك الضَّرْبَ .

اشترط بعض النحويين أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر (أي : أنْ يُذكر المصدر بعد اسم الإشارة)كما في المثالين السابقين .

ويقول ابن عقيل في ذلك : وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه : " ظننت ذاك "

(أي : ظننت ذاك الظَّنَّ) فذاك : إشارة إلى الظَّنِّ ولم يُوصَفْ به ، كما في مثال سيبويه .

4- **ضـــمير المصـــــدر العائد إليه** ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ فالضــــمير في (لا أعذبه) في محل نصـــب مفعول مطلق ؛ لأنه عائد إلى المصــدر (عذاباً) والتقدير : لا أُعَذِّبَ العذابَ ، ونحو قولك : يتلو هذا الإمامُ تلاوةً لا يتلوها غيره (أي : لا يتلو التلاوة) .

5- **عدد المصـــــدر** ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً ﴾ ونحو : زرتكُ ثلاثَ زياراتٍ .

6- **آلة المصدر** ، نحو : ضربتهُ سَوْطاً ، والأصل : ضربته ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف المضـاف (ضَـرْبَ) وأقيم المضـاف إليه (سـوط) مقامه فانتصـب ،ونحو: رَمَيتُ العدوَّ رَصَاصَةً .

* 7- **اسـم المصدر** ، وهو : ما كانت حروفه أقل من حروف المصـدر الأصلي ، نحو : صَلِّ صَلاةَ مُوَدِّعٍ ، ونحو : اغتسلت غُسْلا ، ونحو : توضّأت وضوءاً . فكلّ كلمة مما تحتها خط ليســت مصـــادر وإِنْ دَلَّت على الحدث (كالمصـــدر) لكن مجموع حروفها أقل من مجموع حروف المصـــدر الأصـــلي ، وتأمّل (تَوضُّـــؤ) وهو مصـدر توضَّأ ، و (وضـوء) وهو اسم المصـدر تجد أنّ حروف اسم المصدر أقلّ من حروف المصدر .

8- **نوع المصدر** ، نحو : قَعَدَ القُرْفُصَاءَ ، ورَجَعَ القَهْقَرَى .

فالقرفصاء ، والقهقرى : يدلاّن على نوع المصدرين (القعود ، والرجوع) فالقرفصاء : نوع معيَّن من الجلوس ، والقهقرى : نوع من الرجوع .

9- **صفة المصدر** ، نحو قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ ونحو : سرتُ أحسنَ السَّيرِ ، وفهمت الدرس جيِّداً (أي : فهماً جيِّداً) .

10- **المصدر الذي يلاقيه في الاشتقاق** ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ونحو قوله تعالى : ﴿ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ .

فإذا تأمّلت المصادر التي تحتها خط في هذا الموضع وجدتها ليست المصادر الأصلية للأفعال المذكورة قبلها ، فهي إذاً نائبة عن المصادر الأصلية ؛ لأنها تشترك معها في مادة واحدة ، فمثلاً : علوّاً مشترك مع (تَعَالٍ) مصدر تَعَالَى في مادّة (عَلاَ) وهكذا في البقية . *

(م) س12- ما الأوجه الإعرابية للمصدر الْمُرَادِف لمصدر الفعل المذكور؟

ج12- لك في إعرابه ثلاثة أوجه :

1- أن تعربه مفعولا مطلقا ، واختلفوا في عامله على مذهبين :

أ- ذهب المازني ، والسيرافي ، والمبرِّد : إلى أنّ العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه . واختار ابن مالك هذا القول .

ب- ذهب سيبويه ، والجمهور : إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر محذوف ، والفعل المذكور دليل على المحذوف . فإذا قلت : فرحتُ جذلاً ، فـ (جذلا) عند المازني ، ومن معه : مفعول مطلق عامله فرحت ، وعند سيبويه: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف.والتقدير: فرحت وجذلت جذلا.

2- أن تعربه مفعولا لأجله إن كان مستكملا شروط المفعول لأجله ، والتقدير في المثال السَّابق : فرحت لأَجْلِ الجذل .

3- أن تعربه حالا بتأويل المشتق ، والتقدير : فرحت حَال كوني جذلان .

*** س13- وضِّح الفرق بين اسم المصدر ، والمصدر .**

ج13- **المصدر** ، هو : ما دلّ على الحدث مجرداً من الزمن ، ولا بدّ أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي لفظاً ، أو تقديراً .

فاللفظي ، نحو : أَخَذْت أخذاً ، وتعلَّمَ الطالبُ تعلُّماً . فجميع الحروف في الماضي منطوق بها في المصدر .

والتقديري ، نحو : وَعَدَ عِدَةً ، وسَلَّم تسليماً . فبعض الحروف محذوفة ، وعُوِّض عنها بحروف أخرى ، كحذف الواو في المصدر من الفعل (وعد) وعوَّض عنه بالتاء (عِدَة) وكحذف التضعيف في المصدر من الفعل (سلَّم) وعوض عنه بالتاء (تسليماً) .

وقد تكون حروف المصدر أكثر من حروف فعله ، نحو : أسلمَ إِسْلام ، ونحو : عاونَ مُعَاونة .

أما اسم المصدر : فهو مقصور على السَّماع ، وهو : ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه (الْحَدَث) وخالفه في كونه خاليا من بعض حروف الفعل دون تعويض ، نحو : وُضُوء من الفعل تَوَضَّأ ، وصَلاَة من الفعل صَلَّى .

أضـف إلى ذلك أنّ اسـم المصـدر يُذكر على وزن المصـدر الثلاثي مع أنّ الفعل المذكور معه غير ثلاثي ،وتأمَّل ذلك في أمثلة اسم المصدر تجدها واضحةً جَلِيَّةً .

تثنية المفعول المطلق ، وجمعه

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

س14- ما حكم تثنية المفعول المطلق ، وجمعه ؟

ج14- المفعول المطلق - كما عرفنا - ثلاثة أنواع ، ولكلٍّ منها حكم بالنسـبة للتثنية، والجمع ، وإليك بيان أحكامها :

1- المفعول المطلق المؤكِّد لعامله : لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ؛ تقول : ضربته ضرباً ؛وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع.

2- المبيِّن للعدد : لا خلاف في جواز تثنيته ، وجمعه ، نحو : ضـربته ضـربتين وضرباتٍ .

3- المبين للنوع : المشهور أنه يجوز تثنيته ، وجمعه إذا اختلفت أنواعه ، نحو :

سرتُ سَيْرَيْ زيدٍ القويَّ والضعيفَ ، فقولك القوي والضعيف دلالة على اختلاف النوع ، وقد ورد جمعه في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ وأجاز ابن مالك تثنيته ، وجمعه في قوله: " وثنِّ واجمع غيره وأفردا " (أي : يجوز تثنية المبين للعدد ، والنوع) .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنية المبين للنوع ، ولا جمعه قياساً ، بل يُقتصر فيه على السَّماع . وهذا اختيار الشَّلَوْبِين .

حكم حَذْف عامل المفعول المطلق

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

س15– ما حكم حذف العامل في المفعول المطلق ؟

ج15– **المفعول المطلق المؤكِّد لعامله** لا يجوز حذف عامله ؛ لأن الغَرَض من مجيء المفعول المطلق ، هو: تقرير عامله وتقويته ، وحذف العامل مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكّد فله حكمان :

1– حذف جائز 2– حذف واجب ، سيأتي بيانه فيما بعد .

- **الحذف الجائز** : يجوز حذف عامل المفعول المطلق المبيَّن للنوع ، والمبيَّن للعدد إذا دَّل عليه دليل .

فمثال حذف عامل المبيّن للنوع جوازاً ، قولك : قدوماً مُباركاً ، لِمَنْ قَدِم من السَّفرِ ، والتقدير : قَدِمْتَ قدوماً مباركاً ، وكقولك : سَيْرَ زَيْدٍ ، لمن قال لك : أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ ؟ والتقدير : سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ ، ونحو : حَجّاً مبروراً .

ومثال حذف عامل المبيَّن للعدد جوازاً ، قولك : ضربتين ، لمن قال : كم ضربتَ زيداً ؟ وكقولك : حَجَّاتٍ ، لمن قال لك : كم حجَّةً حججتَ ؟

فالعامل في هذه الأمثلة جميعا محذوف جوازاً ؛ لوجود ما يدلّ عليه في الكلام ، أو السؤال .

س16- ما موضع الإجماع ، والخلاف في نحو : ضرباً زيداً ؟ وضّح ذلك .

ج16- أجمع النحاة على أنَّ العامل محذوف وجوباً، في نحو قولك: ضرباً زيداً ؛ لأنه قائم مقامه (أي : إنه مصدر نائب عن عامله) .

واختلفوا في: هل هو مصدر مؤكِّد لعامله، أو لا ؟ وتوضيح الخلاف في هذا السؤال، كما يلي :

1- يرى بعض النّحاة ، ومنهم ابن الناظم : أنّ قولك (ضرباً زيداً) مصدر مؤكّد لعامله . وهذا الرأي مخالف لرأي النَّاظم ابن مالك .

2- يرى آخرون منهم ابن عقيل : أنَّه ليس مصدراً مؤكّداً لعامله .

- يقول ابن عقيل ردًّا على ابن الناظم : إنّ نحو (ضربا زيداً) ليس من التأكيد

في شيء ، فهو بمثابة : اضْرِبْ زيداً ؛ لأن المصدر (ضرباً) واقع موقع الفعل (اضـربْ) فهو نائب عنه ، وعِوَضٌ عنه ؛ ولأن قولك: اضـربْ زيداً ، لا تأكيد فيه ، كذلك قولك : ضــرباً ، لا تأكيد فيه ؛ لأنه نائب عنه ودالٌّ عليه ، وعِوَضٌ عنه ؛ ويدلّ على ذلك أمران :

الأول : أنه لا يجوز الجمع بينه وبين عامله ؛ لأنه مصـــدر نائب عن عامله ، وعِوَضٌ عنه ، ولا يجوز الجمع بين العِوَضِ ، والمعوَّض .

والثاني : أنّ المصـــدر المؤَكِّد لعامله لا خلاف في أنَّه لا يعمل ، كما في قولك : ضربته ضرباً . فالمصدر (ضرباً) مؤكِّد لعامله ويمتنع عمله بالإجماع .

أما المصدر النائب عن عامله ، نحو : ضرباً زيداً ، ففي عمله خلاف :

أ- أنه يعمل - وهو الصـــحيح - وعلى ذلك فإن (زيداً) منصـــوب به ، وعلى هذا القول فإن المصدر (ضرباً) ناب عن عامله (اضربْ) في عمله ، وفي معناه .

ب- أنه لا يعمل ، وعلى ذلك فإنّ (زيدا) منصـــوب بالفعل المحذوف ، وعلى هذا القول فإنّ المصدر (ضرباً) نائب عن (اضربْ) في معناه فقط لا في عمله .

حذف عامل المفعول المطلق

وجوباً

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

س17– متى يحذف عامل المفعول المطلق وجوباً ؟ مَثِّل لما تقول .

ج17– يحذف عامل المفعول المطلق وجوباً : إذا كان المصدر بدلاً من فعله ؛ لأنه لا يجمع بين البَدَلِ والْمُبْدَلِ منه ، والمصدر الواقع بدلاً من فعله نوعان :

1– بدل من فعله الطَّلَبِيّ ، ويُسمى : المصدر الطلبي .

2– بدل من فعله الْخَبَرِيّ ، ويُسمى : المصدر الخبري .

وفيما يلي أنواع كلِّ نوع ، وأمثلتها التي يجب فيها حذف عامل المفعول المطلق :

أولاً : **المصدر الطَّلبي** ، حذف العامل فيه قياسيّ في أربعة أنواع ، هي :

أ– **الأمر** ، نحو : ضرباً زيداً . فضرباً : مفعول مطلق منصوب نائب عن فعله الطلبي ، وهو فعل الأمر (اضربْ) ونحو قولك : قياماً لا قعودا . فقياماً : مفعول مطلق نائب عن فعل الأمر (قُمْ) ومنه قوله تعالى:﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾.

ب– **النَّهي** ، نحو : قياماً لا قعوداً . فقعوداً : مفعول مطلق نائب عن فعله الطلبي ، وهو المضارع المجزوم بِلا الناهية (لا تَقْعُدْ) ونحو قولك :

سكوتاً لا تكلُّماً ، فالأول للأمر (اسْكُتْ) والثاني للنّهي (لا تتكلَّم) .

ج- **الدعاء** ، نحو : سُقياً (أي : سَقَاك الله) ونحو : يا ربَّ نَصْراً عبادَك المؤمنين وهَلاَكا للمعتدين (أي: يارب انصر عبادك المؤمنين،وأهلك المعتدين) .

د- **الاستفهام المقصود به التَّوبيخ** ، نحو : أَتَوَانِياً وقد جَدَّ الجِدُّ ؟ وقع المصدر (توانيا) بعد استفهام مقصود به التَّوبيخ (والمعنى : أتَتَوَانَى وَقَدْ جدَّ الجِدُّ)

ونحو : أبُخْلاً وأنت غنيٌّ ؟

ثانياً : **المصدر الخبري** ، وحذف العامل فيه على نوعين : حَذْف سَمَاعيٌّ ، وحذف قِيَاسيّ .

أ- **الحذف السَّماعي** ، نحو : حمداً وشكراً لا كفراً (أي : أَحمدُ اللهَ حَمْداً ، وأَشكرُه شكْراً ، ولا أَكفُرُه كُفْراً) ونحو : أَفْعَلُ وكَرَامَةً (أي : أفعلُ وأُكْرِمُك كرامةً) ونحو : سَمْعاً وطَاعَةً ، ونحو : صبراً لا جَزَعاً . ومنه : سُبْحَانَ اللهِ ، ومَعَاذَ اللهِ ، ولَبَيَّكَ ، وسَعْدَيْكَ ، وحَنَانَيك .

ب- الحذف القياسي ، ويقع في أربعة مواضع ، سيأتي ذكرها فيما بقي من الأبيات .

س18- إلاَمَ يُشِيرُ الناظم بقوله : "كَنَدْلاً اللَّذْ كانْدُلا " ؟

ج18- يُشير بذلك إلى ما أَنْشَده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ   فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فقوله : نَدْلاً ، مفعول مطلق منصوب نائب عن فعله ، وفعله محذوف وجوباً ،

وهو فعل الأمر (انْدُلْ) فهذا شاهد على وجوب حذف العامل إذا ناب المصدر منابه ، وأغنى عن التَّلَفُّظ به .

س19- ما الذي أجازه ابن مالك في البيت السابق ؟ وما رأي ابن عقيل فيما أجازه ابن مالك ؟

ج19- أجاز ابن مالك أن يكون (زُرَيقُ) فاعلا مرفوعاً بِنَدْلاً (زريقُ : اسم رجل) . واعترض ابن عقيل على ما أجازه النَّاظم بقوله : وفيه نظر ؛ لأنه إنْ جعل (ندلاً) نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب (انْدُلْ) لم يصحّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لأنّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ، فكذلك ما ناب عنه ، وإنْ جعل (نَدْلا) نائبا مناب فعل الأمر للغائب (لِيَنْدُل) صَحَّ أن يكون مرفوعاً به ، لكنَّ المنقول أنّ المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنّما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو : ضرباً زيداً ؛ ولهذا كان الأصحّ في (زريق) أن يكون منادى بحرف نداء محذوف .

معنى البيت : هؤلاء لصوص يَسْتَغِلُّونَ انشغال الناس بأمورهم فيُنَادِي بعضهم بعضا اخطفوا المال خطفا سريعا كالثعلب (النّدل : خَطْف الشيء بسرعة) .

الموضع الأول من وجوب حذف
العامل قياساً

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

س20- ما الموضع الأول من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

ج20- عرفنا في السؤال السابع عشر أنّ حذف عامل المصدر الخبري وجوباً على نوعين : سماعي ، وقياسي ، وقد شرحنا الحذف السَّماعي ، وأَحَلْنا الحذف القياسي إلى ما بقي من الأبيات ، وهذا البيت يُبَيِّنُ الموضع الأول من الحذف القياسي ، وهو : **أن يكون المصدر تَفصيلا لِعَاقِبَةِ ما قبله** ،كما في قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ فمنّا ، وفِدَاءً : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً ، وإمَّا تفدون فِدَاءً . وهذا هو معنى قول الناظم : " وما لتفصيل .... إلى آخر البيت " (أي : يُحذف عامل المصدر إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدَّمه) فَمَا قبل المصدر ،وهو طلب شدّ الوثاق تَرتَّب عليه التفصيل " فإمَّا مَنَّا وإمَّا فداءً " .

وإمَّا : حرف تفصيل ، كما هو معلوم .

ومن أمثلة ذلك قولك : إن أساءَ إليك أحد فانْهَجْ نَهجَ العُقلاء فإمَّا عِتَاباً كريماً، وإمّا صَفْحاً جميلاً . ومعنى قوله : " حيث عَنَّا " (أي : حيث عَرَض) .

(م) س21– أُشترط لوجوب حذف عامل المصدر الواقع تفصيلا لعاقبة ما تقدّمه ثلاثة شروط ، اذكرها .

ج21– الشرط الأول : أن يكون المقصود بالمصدر تفصيل عاقبة(أي : بيان الفائدة الْمُتَرَتِّبَة على ما قبله والحاصلة بعده) فالذي قبله ، هو (الطلب) وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ ﴾ وهذا الطلب يحتاج إلى تفصيل وإيضاح فجاء بعده التفصيل والبيان من المصدرين (منًّا ، وفداءً) .

الشرط الثاني : أن يكون ما يُراد تفصيله جملة سواء أكانت طلبية ،كما في الآية الكريمة السابقة ، أم كانت الجملة خبريّة ،كقول الشاعر :

لأَجْهَدَنَّ فإمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ   تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالأَمَلِ

فقوله : لأجهدَنّ : جواب قسم دلّ عليه اللام ، وهو : جملة خبرية .

الشرط الثالث : أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدِّمة على المصدر ،كما سبق في الأمثلة ، فإن تأخَّرَتْ ، نحو : إمَّا إهلاكاً وإما تأديباً فاضربْ زيداً ، لم يجب حذف العامل .

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ　　　نَائِبَ فِعْلٍ لِاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

س22– ما الموضع الثاني من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

ج22– الموضع الثاني، هو : **أن يكون المصدر مُكَرَّرا ، أو مَحْصُوراً ، وعامله وقع خبراً عن اسم عَيْن** . فمثال المكرَّر : زيدٌ سيراً سيراً ، والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيراً ، فَحُذِفَ الفعل (يسير) وجوباً ؛ لأنَّ المصدر تكرّر فقام مقامه فهو عِوَض عن اللفظ بالعامل ، والعامل (يسير) واقع خبراً عن اسم العين (زيدٌ) ، (أي : اسم الذَّات زيد) .

ومثال المحصور : ما زيدٌ إلا سيراً ، ونحو : إنَّما زيدٌ سيراً ، والتقدير: ما زيدٌ إلاَّ يسير سيراً ، وإنّما زيدٌ يسير سيراً ، فحُذف الفعل (يسير) وجوباً لِمَا في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، والعامل (يسير) كما ترى واقع خبراً عن اسم العين (زيد) فإن لم يُكرّر ، ولم يُحْصَرلم يجب الحذف ، نحو : زيدٌ سيراً ، والتقدير : زيدٌ يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت الفعل (يسير) وإن شئت ذكرته .

(م) س23– أُشترط لوجوب حذف عامل المصدر المكرَّر أو المحصور أربعة شروط ، اذكرها .

ج23– الشرط الأول : أن يكون العامل خبراً لمبتدأ ، كما في أمثلة س22 ، أو خبراً لِما أصله المبتدأ ، نحو : إنّ زيداً سيراً سيراً .

الشرط الثاني : أن يكون المخبر عنه اسم عين .

أما إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، نحو : أمرُك سيرٌ سيرٌ ، فيجب رفع المصدر (سيرٌ) على أنه خبر لاسم المعنى (أمرُك) لعدم الحاجة إلى إضمارِ فعل هنا .

الشرط الثالث : أن يكون الفعل متصلا إلى وقت التكلّم (أي : مستمراً إلى الحال ، لا مُنقطِعا ، ولا مُستقبلا) .

الشرط الرابع ، وهو نوعان :

أ– أن يكون المصدر مكرراً ، أو محصوراً ، كما تقدم ، أو يكون معطوفا عليه ، نحو : أنت أكلاً وشُرْباً .

ب– أن يكون المخبر عنه مقترنا بهمزة الاستفهام ، نحو : أأنت سيراً ؟

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا وَالثَّانِ كَـ ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا

س24– ما الموضع الثالث من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

ج24– الموضع الثالث ، هو : **أن يكون المصدر مُؤَكِّداً لنفسه ، أو لغيره .**

فالمؤَكِّد لنفسه ، هو : الواقع بعد جملة لا تحتمل غيرَه ، نحو : له عليَّ ألفٌ اعْترافاً . فاعترافا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير: أَعْتَرِفُ اعترافاً .

وسُمِّي مؤَكِّداً لنفسه ؛ لأنه مؤَكِّد للجملة التي قبله وهي نَفْسُ المصدر ، بمعنى أنها نَصٌّ في معناه فمضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقي كمعناه ، فالمراد من جملة (له علي ألف) هو نفس المراد من (اعترافا) فالمضمون واحد . ومثل ذلك قولك : أعرف لوالديَّ فضلهما يقيناً ، والتقدير: أُوقِنُ يقيناً .

وهذا النوع المؤَكِّد لنفسه هو المراد من قول الناظم : " فالمبتدا " (أي : فالأول من القسمين المذكورين) ثمَّ ذكر مثاله : نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا .

والمؤَكِّد لغيره ، هو: الواقع بعد جملة تحتمله ، وتحتمل غيره ، فإذا ذُكر المصدر كانت هي نفس المصدر في معناه الحقيقي ، نحو : أنت ابني حَقّاً . فحقّاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : أَحُقُّه حَقّاً .

وسُمِّي مؤَكِّداً لغيره ؛ لأن الجملة التي قبله تصـــلح له ، ولغيره ؛ لأنّ قولك : أنت ابني ، يَحْتَمِلُ أن يكون ابنك حقيقة ، ويحتمل أن يكون مجازاً (أي : أنت عندي بمنزلة ابني في الْعَطْفِ والْحُنُوِّ) فلما ذكر المصــدر ، وقال : حقّاً ، صــارت الجملة نصّــاً في كونه ابنك حقيقة لا مجازاً . ومثل ذلك قولك : هذا بيتي قَطْعاً ، والتقدير : أَقْطَعُ بِرَأْيِي قَطْعاً . وهـذا النوع هو مراده بقوله : " والثانِ "، ثمَّ ذكر مثاله : كَ ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا .

الموضع الرابع من وجوب حذف العامل قياساً

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ　　　كَ لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

س25- ما الموضع الرابع من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

ج25- الموضـع الرابع ، هو : **أن يكون المصـدر مقصـوداً به التشـبيه بعد جملة مُشتملة على فاعل المصدر في المعنى** ، نحو : لِزيدٍ صوتٌ صوتَ بُلْبُلٍ . فالمصدر (صوتَ بُلبلٍ) مصدر تَشْبِيهِي منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : يُصَوِّتُ صوتَ بلبلٍ ، وقبله جملة هي (لزيدٍ صوتٌ) مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، وهو (زيد) فزيد : فاعل في المعنى ؛ لأنه هو الذي صَوَّتَ حقيقة .

(وليس فاعلا نحويا ؛لأنه لا تنطبق عليه شروط الفاعل فهو مسبوق بحرف جر، وليس مسبوقاً بفعل ، أو شبهه) ومثل ذلك قولك : لي بُكَاءٌ بُكاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ (أي : ممنوعة من النِّكاح) والتقدير : يبكى بكاءَ ذاتِ عضلة .

فإن كان ما قبل المصدر مفرداً - ليس بجملة – نحو: صوتُ زيدٍ صوتُ بُلبل، وجب الرَّفع على اعتبار أن المصدر خبر لما قبله . وكذلك يجب الرفع إذا كان ما قبله جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، نحو : هذا صوتٌ صوتُ حِمَارٍ ، ونحو : دخلت الدارَ فإذا فيها نَوْحٌ نَوْحُ حَمَامٍ ، والرَّفع في هذين المثالين على اعتبار أن المصدر بدلٌ مما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره (هو) .

(م) س26– أُشترط لحذف عامل المصدر التشبيهي سبعة شروط،اذكرها .

ج26– الشروط الثلاثة الأولى الآتية تُشترط في المفعول المطلق نفسه ، وهي :

1– أن يكون مصدراً 2– أن يكون مُشعِراً بالحدوث .

فإن لم يكن مشعراً بالحدوث وجب الرفع ، نحو: لزيدٍ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الحكماءِ. فالذكاءُ معنويّ ثابت لا يُشْعِرُ بالحدوث ، كالتَّصويت ، والبكاء .

3– أن يكون المراد به التشبيه .

أما الشروط الأربعة المتَبَقِّيَة فتشترط فيما قبله ، وهي :

1– أن يكون ما قبل المصدر جملة .

2– أن تكون الجملة مشتملة على فاعل المصدر .

3– أن تشتمل الجملة على معنى المصدر .

4- ألاَّ يكون في الجملة ما يصلحُ للعمل في المصدر إلاَّ الفعل المحذوف .

فإنْ كان فيها ما يصــلح للعمل في المصــدر تَعيَّن النّصــب به ، نحو: زيدٌ يَضْــرِبُ ضَرْبَ الملوك . فالفعل يضربُ الملفوظ به في المثال صالِحٌ للعمل في المصدر (ضربَ) ولذا تعيَّن النّصب به .

المفعولُ لَهُ

شروطه ، وحكم جرّه

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ   أَبَانَ تَعْلِيلاً كـ جُدْ شُكْراً وَدِنْ

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ   وَقْتاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ   مَعَ الشُّرُوطِ كـ لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

س1- عرِّف المفعول له ، واذكر شروطه .

ج1- **المفعول له** ، هو : المصدرُ المبيِّنُ لسببِ الفعلِ ، المشاركُ لفعله في الوقت ، وفي الفاعل .

ويُسمَّى : المفعول لأجله ، أو : من أجلِه .

شروطه : خمسة ، هي :

1- أن يكون مصدراً .

2- أن يُفْهِم عِلَّة (أي : يُفيد التَّعليل) فهو صالح لجواب السؤال : لماذا ؟

3- أن يكون قلبيّاً (أي : مِنْ أفعال النَّفس الباطنة ، كالرَّغْبَةِ ، والحُبِّ ، والخَوف) وليس من أفعال الحواس الظاهرة ، كالضَّرْب ، والقِراءة ، والمشْي ، والأكْل ، والقَتل (* اشترط هذا الشرط بعض المتَأَخِّرِين *) .

4- أن يكون مُتَّحِداً مع عامله في الزَّمن .

5- أن يكون مُتَّحِداً مع عامله في الفاعل .

(* هذان الشرطان الأخيران اشترطهما الأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيّ ، والمتأخِّرُون *) .

وتتحقق هذه الشروط في قولك : اسْجُدْ لله شُكْراً . فشكراً : مفعول له منصوب ؛ لأنه مصدرٌ قَلْبِي من أفعال النّفس الباطنة ، ويُفيد التعليل ؛ لأنَّه بَيَّنَ سبب وقوع الفعل (سجد) وهو مُتَّحد مع الفعل في الزمن ، فَزَمنُ الشكر هو زمن السجود ، ومُتحد مع الفعل في الفاعل ؛ لأن فاعل الشكر هو نفسه فاعل السجود . ومنه قول الناظم : جُدْ شكراً ودِنْ . وبقوله (دِنْ) يُفْهَمُ منه جواز حذف المفعول له إذا دلّ عليه دليل ، والتقدير: دِنْ لله شُكراً .

س2– ما حكم نصب المفعول له ؟ وما حكم جرِّه ؟

ج2– إذا اسْتوفى المفعول له الشروط الخمسة السابقة جاز نصبه ، وجاز جرُّه بحرف جرّ يفيد التّعليل ؛ فتقول : تصدّقت رغبةً في الثوب ، أو : تصدّقت لرغبةٍ في الثّواب ، ومثله قول الناظم : هذا قَنِعَ لِزُهْدٍ ، ويجوز : هذا قَنِعَ زُهْداً .

* في حالة الجر لا يُعرب – في الاصطلاح – مفعولاً له ، وإنما يُعرب جارّاً ومجروراً مُتَعَلِّقاً بعامله مع أنه مُسْتَوفٍ لجميع الشروط *

فإذا فُقِدَ شرط من الشروط السَّابقة وَجَبَ جرُّه بحرف من حروف التّعليل ، وهي : اللاّم ، ومِنْ ، والبَاء ، وفي .

فمثال ما فَقَد المصدرية ، قولك : جِئْتُك لِلْعَسَلِ . فالعسل ليس مصدراً ؛ ولذا وجب جرُّه . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ﴾ .

ومثال ما فَقَد القَلْبِيَّة ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ ﴾

فالإملاقُ : مصدر ولكنّه ليس قَلْبيّاً ؛ فإنَّ معناه : الفَقْر .

ومثال ما فَقَد الاتِّحاد مع عامله في الوقت ، قولك : جئتك اليوم للإكرامِ غداً، ومثله قولك : سافرْتُ لِلْعِلْمِ . فالسَّفر زمنه ماضٍ ، والعلم مَسْتقبل .

ومثال ما فقد الاتِّحاد مع عامله في الفاعل ،قولك: جاء زيدٌ لإكرامِ عمروٍ غداً.

* هذه الشــــروط –كما علمتَ – مُخْتَلَفٌ فيها ، فبعض النُّحاة منهم ســـيبويه لا يَشترطُ إلاّكونه مصدراً مُبيِّناً لِلْعِلَّة ، ولايَشترط اتِّحاده مع عامله في الوقت ،ولا في الفاعل ، فيجوز عندهم نصب (إكرام) في المثالين السابقين ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ** يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ففاعل الفعل (يريكم) هو الله ، والخوف والطّمع من الخَلْقِ . *

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالعَكْسُ فى مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا
لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

س3– اذكر أحوال المفعول له .

ج3– المفعول له المستكمِلُ للشروط المتقدِّمة ، له ثلاثة أحوال ، هي :

1- **أن يكون مُجرَّداً عن الألف واللام ، والإضافة** . في هذه الحالة النصب أكثر من الجرّ، نحو : جئت رغبةً في العلم ، ويجوز الجرّ ؛ فتقول : جئتُ لرغبةٍ في العلمِ .

وزعم الْجُزُولي أنّه لا يجوز جرُّه ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النَّحويون .

2- **أن يكون مُعرَّفاً بـــــ (أل)**. والجرّ في هذه الحالة أكثر من النَّصـب ، نحو : ضربتُ ابني للتأديبِ ، ويجوز النصب ؛ فتقول : ضربت ابني التأديبَ .

ومن النّصب ما أنشده الناظم :

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ .

فالجبنَ : مفعول له معرّف بـ (أل) وجاء منصوباً ، وهو قليل ،والكثير جرُّه .

ومن نصبه أيضا مع كونه محلًّى بـ (أل) قول الشاعر :

فَلَيْتَ لى بِهِمْ قَوماً إِذا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانَا

3- **أن يكون مُضَافاً** . وفي هذه الحالة يَتَسَاوى النَّصب ، والجرّ ؛ فتقول : جئتُ طَلَبَ العلمِ ، وجئتُ لطلبِ العلمِ (بالنَصب ، والجرّ على السواء) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ .

ومن مجيئه مضافاً أيضاً قول الشاعر :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَه وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا

وفي هذا البيت شاهد آخر ، وهو قوله (تكرُّماً) فإنه مفعول له نكرة غير معرَّف لا بإضافة ، ولا بـ (أل) وقد جاء منصوبا لاستيفائه الشروط .

(م) س4- اختلف النُّحاة في جواز مجيء المفعول له مُعَرَّفاً ، وضَحِّ ذلك .

ج4- اختلف النّحاة في جواز مجيء المفعول له مُعرَّفاً ، **فذهب سيبويه ، وتَبِعَه الزَّمَخْشَرِيُّ** : إلى جواز ذلك مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب ، وذلك كما في الشواهد الآتية : قال الشاعر :

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء ولو توالتْ زمرُ الأعداء

وقال الشاعر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنّوا الإغارةَ فرساناً وركبانا

وقال الشاعر :

وأغفرُ عوراء الكريم ادخارَه وأعرضُ عن شتم اللئيم تكرُّما

قال تعالى : ﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾
وقد مَرَّت بنا هذه الشواهد فارجع إليها .

وذهب الجَرْمِيُّ : إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه كالحال ، والتّمييز وكلٌّ منهما لا يكون إلا نكرة ، فإنْ جاء المفعول له مقترنا بــ (أل) فهي زائدة لا مُعرّفة ، وإنْ جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظيَّة لا تُفيدُ تعريفاً .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لورود الشواهد الكثيرة عليه ، أمَّا قول الجرمي بزيادة (أل) وبأنَّ الإضافة لفظية فهو خِلاف الأصل ، فلا يُلْتَفَتُ إليه .

المفعولُ فِيهِ (الْمُسَمَّى ظَرْفاً)

تعريفه ، وأنواعه

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا في بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

س1- عرّف المفعول فيه ، وماذا يُسَّمى ؟ واذكر أنواعه .

ج1- **المفعول فيه** : هو الاسم الذي يدلّ على الزَّمان ، أو المكان ، مُتَضَمِّن معنى (في) باطَّراد (أي : إنَّه يَتَضَمَّنُ معنى في مع سائر الأفعال) .

ويُسَّمى ظرفاً ، والظرف نوعان :

1- ظرف زمان ، نحو : سافرت ليلاً ، والتقدير : سافرت في الليل .

2- ظرف مكان ، نحو : مَشَيْتُ يَمِينَ الطريق ، والتقدير : مشيت في يمين الطريق .

وقد مثَّل النّاظم للنوعين بقوله :" هُنَا امكثُ أزمنا "، فقوله هنا : ظرف مكان ، وأزمنا : ظرف زمان ، والتقدير : امكث في هذا الموضِع ، وامكث في أَزْمُنٍ .

س2- مِمَّ احترز النَّاظم بقوله : ضُمِّنَا معنى في باطِّراد ؟

ج2- **احترز بقوله** : "ضُـمِّنَ معنى في" مما لم يتضَّمن من أسماء الزمان ، أو المكان معنى (في) نحو : يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، ونحو : الدارُ لِزيدٍ . فكلمة (يوم) في المثال الأول ليست ظرفاً ؛ لأنها لم تتضَّمن معنى (في) فهي واقعة مبتدأ ،

وكذلك الأخرى فهي خبرٌ للأولى . ومثلهما كلمة (الدار) في المثال الثاني لا تُسمى ظرفا ؛ لأنها لم تتضمن معنى (في) فهي مبتدأ . فأسماء الزمان ، والمكان إذا وقعت مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به ، كما في قوله تعالى :

﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ فإنّها لا تُسمَّى ظروفاً ؛ لأنها لم تتضَّمن معنى (في) وكذلك إذا جُرَّت بـ (في) فإنها لا تُسَّمى ظرفا ، نحو : سِرْتُ في يومِ الجمعة ، وجلست في الدَّار . وفي هذه المسألة خلاف في تسميته ظرفا في الاصطلاح .

واحترز بقوله : " باطِّراد " من نحو : دخلتُ البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، فإنّ كل واحد من البيت ، والدار متضِّمن معنى (في) ولكن تضمُّنه ليس مُطَّرداً فهي متضمنة معنى (في) مع الفعلين (دَخَلَ ،وسَكنَ) وليست متضمنة معنى (في) باطِّراد (أي : مع سائر الأفعال) فلا يصح أن تقول : نِمْتُ الدارَ ، ولا : جلستُ البيتَ ، بل يجب ذِكر (في) معها ؛ لأنها أسماء مُخْتَصَّة (أي : مُحَدَّدَة تدلّ على مكان معيَّن مُحَدَّد) كالبيت، والمسجد ، والمكتب ، وأسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها .

وأمَّا نصب (البيتَ ، والدارَ) كما في المثالين السابقين فهما منصوبان على التَّشبيه بالمفعول به ، وليس على الظرفية ؛ لأنّ الظرف ، هو : ما تضمَّن معنى (في) باطِّراد .

وإعرابها على التشبيه بالمفعول به فيه نظر– كما يقول ابن عقيل– لأنّها إذا نُصِبت على التشبيه بالمفعول به لم تكن مُتضمِّنة معنى (في) لأن المفعول به غير متضِّمن معنى (في) وكذلك ما شُبِّه به؛ولذلك لا داعي لقوله (باطِّراد) لإخراجها

من الظرفية فإنها قد خرجت من الظرفية ، بقوله : " ما ضُمِّن معنى في " .
* لم أَذْكُر مِثَال الشَّــارح (ابن عقيل) : ذهبْت الشَّــامَ ؛ لأنّ فيه نَظَر ، كما يقول الْخُضَـرِيُّ في حَاشِـيتِه على شـرح ابن عقيل ، فقد قال ما نَصُّـه : " لكن في ذِكره ذهبتُ الشَّام نَظَرٌ ؛ لأنه على معنى (إلى) لا في ، فهو مِمَّا نُصِب بحذف الخافض توسُّعاً ؛ لأنّ الذَّهاب لم يقع في الشَّام بل في طريقه إليها " .
وقال المبرِّد : " ذهبتُ ليس من هذا الباب بل هو مما أُسقِط منه حرف الجر ، وهو (إلى) لا (في) ". *

نصب الظَّرف ، وبيان العامل فيه

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَراً كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

س3- ما حكم الظرف ؟ وما العامل فيه ؟

ج3- حكم ما تضمَّن معنى (في) من أسماء الزمان ، والمكان : النَّصب . وعامله (أي : نَاصبُه) ما وَقَعَ فيه ، وهو المصدر . يقول ابن عقيل : "وهذا هو ظاهركلام النَّاظم ، وليس كذلك ، بل ينصـبه المصـدر وغيره ، كالفعل ، والوصـف " وإليك الأمثلة على ذلك :

1- **المصدر** ، نحو: عجِبْتَ من ضربِك زيداً يومَ الجمعةِ عندَ الأمير . فيومَ ، وعندَ : ظرفان،والنَّاصب لهما المصدر (ضَرْب) ونحو : القراءةُ صباحاً مفيدةٌ .

2- **الفعل** ، نحو : ضربْتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير ، ونحو : قرأتُ القرآنَ يومَ الجمعةِ تحتَ الشجرةِ .

3- **الوصــف** ، نحو : أنا ضــارِبٌ زيداً اليومَ عندك ، ونحو : أنا جَالسٌ غداً أمام البيتِ .

(م) س4- قال الناظم: " فانصبه بالواقع فيه " ما المراد بقوله: بالواقع فيه ؟

ج4- عرفنا أن الناصب للظرف هو : الواقع فيه ، **والمراد بذلك** : الْحَدَثُ (أي : المصدر) فهو الذي يقع في الظرف ،فإذا قال صديقُك : جلستُ أمامك ، فالجلوس : حَدَثٌ (مصدر) وهو الذي وقع أمامك مُعَايَنَةً ومُطابقةً .

وكذلك قوله : أنا جالسٌ أمامك ، أو : كان جلوسي أمامك ، فالمصدر يدلّ على الحدث بدلالة المطابقة . وكذلك الفعل ، والوصـــف يدلان على الحدث بدلالة التَّضَـمُّن ، فالحدث أحد مدلولي الفعل ، والوصـف - كما عرفت ذلك سـابقا - ولذا فإنّ اعتراض ابن عقيل على الناظم بأنّ ظاهر كلامه يدلّ على أنّه لا ينصـب الظرف إلا المصـــدر اعتراضٌ لا محلّ له ؛ لأنّ الناظم لم يُصَـرِّح بأنه أراد أنّ الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصحُّ أنْ يُحمل على ما يدلّ بالمطابقة وهو المصدر ، وما يدل بالتَّضَمُّنِ ، وهما الفعل ، والوصف .

س5- ما حكم حذف النَّاصب للظرف ؟ وضَّح بالتفصيل .

ج5- الناصب للظرف له حالتان :

1- أن يكون مذكوراً ، كما في أمثلة س3 .

2- أن يكون محذوفا ، وله حكمان :

أ- حذف جائز ، وذلك إذا دلّ عليه دليل ،نحو أن يقال : متى جئت ؟ فتقول : يومَ الخميسِ ، ونحو : كم سِرْتَ ؟ فتقول : فَرْسَخَيْنِ .

فَحُذِف الناصب ؛ لدَلالة السؤال عليه ، والتقدير: جئتُ يومَ الخميس ، وسرتُ فرسخين .

ب- حذف واجب ، وذلك في المواضع الآتية :

1- إذا وقع الظرف صفةً ، نحو : مررتُ برجلٍ عندك ، وشاهدت طائراً فوق الشجرة . فالظرفان (عندك ، وفوق) وقعا صفة للنكرتين : رجل ، وطائر ؛ ولذا وجب حذف العامل ، والتقدير (استقَرَّ) أو (مُسْتَقِرٌّ) .

2- إذا وقع الظرف حالاً ، نحو : مررت بزيدٍ عندك ، وشاهدت الهلال بين السَّحابِ . فوقوع الظرف بعد المعرفة جعله حالاً ، والعامل محذوف وجوبا ، تقديره : استقرَّ ، أو مُستقِرٌّ .

3- إذا وقع الظرف خبراً ، نحو : زيدٌ عندك ، أو إذا كان أصله الخبر ، نحو : ظننتُ زيداً عندك . فالمفعول الثاني (عندك) أصله خبر ؛ لأن ظن تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، والعامل محذوف وجوبا ، تقديره : استقرَّ ، أو مُستقِرٌّ .

4- إذا وقع صِلَة ، نحو : جاء الذي عندك . فالعامل محذوف وجوبا ، تقديره : استقرَّ . فالصِّلة194يجب تقدير العامل المحذوف فيها (فِعْلاً) فقط ؛

لأنَّ الصـــلة لا تكون إلا جملة ، والفعل المقدَّر مع فاعله المســتتر يكون جملة ، أمَّا اسـم الفاعل (مسـتقرّ) مع فاعله ليس بجملة ؛ لذلك لا يصـلح أن يكون صـلة ؛ لأن الصلة

– كما ذكرنا – لا تكون إلا جملة .

(م)5– إذا كان الظرف مَشْغُولاً عنه ، نحو : يومَ الجمعةِ سافرتُ فيه ، والتقدير : ســافرت يومَ الجمعةِ ســافرت فيه ، ولا يجوز إظهار العامل ؛ لأن الفعل المتأخِّر عِوَض عن المحذوف ، ولا يُجمع بين العِوَض ، والمعَوَّض في الكلام .

6– أن يكون الظرف مســـموعاً فيه الحذف لا غير ،كما سُمِع عن العرب قولهم: حينئذٍ الآنَ – يُقال ذلك في أمرٍ حدث منذ زمن بعيد – والتقدير : قد حدثَ ذلك حِينَ إِذْ كان كذا وكذا واسمعْ الآن ، والمقصـــود نَهْيُ المخاطَبِ عن الحديث فيما يذكره ، وأَمْرُه بالاستماع إلى حديث جديد .

وشروط نصب اسم المكان المشتق

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى
وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فى أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

س6– اذكر أنواع أسماء الزمان والمكان باعتبار الإبهام وعدمه ،مع التوضيح، والتمثيل .

ج6– **أسماء الزمان** نوعان :

1– أسماء زمان مُبهمة ، والمبهم ، هو : ما دلَّ على زمن غير محدود (أي : غير معيَّن) نحو : حين ، ووقت ، وزمن ، ومُدَّة ، ولحظة .

2– أسماء زمان مُختصَّة ، والمختصُّ ، هو : ما دلّ على زمن محدود سواء أكان معرفة بالإضافة ، نحو : سرتُ يومَ الجمعةِ ، أو كان علماً ، نحو : صمتُ رمضانَ ، أو معرَّفاً بـ (أل) نحو : جئت اليومَ ؛ أو كان نكرة خُصِّصَ بوصف ، نحو: سرت يوماً طويلاً ، أو خُصِّصَ بعدد ، نحو : سرت يوماً أو يومين .

وأمَّا أسماء المكان ، فمنها المبهم ، والمختص ، ومنها الْمُشْتَقّ .

فالمبهم ،هو: ما ليس مُعيَّناً ، ولا محدداً بحدود تُعَيّنُهُ ، كالجهات السِّت : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشِمَال ، وأَمَام ، وخَلف ؛ وكالمقادير ، نحو: مِيل ، وفَرْسَخ ، وبَرِيد ، وغَلْوة . وهي مُبهمة لأنها لا تختصُّ بمكان مُعَيَّن .

* الفَرْسَخ : ثلاثة أميال . والبريد : أربعة فَرَاسِخ . والغَلْوة : مائة بَاع ، وقيل : قَدْرُها كرَمْية سَهْمٍ . *

والْمُخْتَصّ ، هو : ما دلّ على مكان معيَّن محدَّد ، نحو : البيت ، والمسجد ، والمكتب ، والغُرفة .

وأما الْمُشْتقُّ ، فهو : ما اشْتُقَّ من المصدر – على مذهب البصريين – ، أو ما اشْتُقَّ من الفعل – على مذهب الكوفيين – ويُصاغ على وزنين :

1– مَفْعَل ، نحو : مَقْعَد ، ومَرْمَى .

2– مَفْعِل ، نحو : مَجْلِس ، ومَنْزِل .

وهو نوعان : **مبهمٌ** ، نحو : جلست مجلساً ، **ومختصٌّ** ، نحو : جلست مجلسَ الأمِيرِ .

س7– ما الذي يقبل النَّصب على الظرفيَّة من أسماء الزَّمان ، والمكان ؟

ج7– **أما أسماء الزمان** فتقبل النَّصب مُطلقاً ، مُبْهمة كانت ، أو مختصة ، نحو : سرتُ لحظةً ، وقعدتُ مُدَّةً ؛ و : سرتُ يومَ الجمعةِ ، وسرت يوماً طويلاً ، وجئت اليومَ .

وأما أسماء المكان فلا يقبل النَّصب منها إلا نوعان :

1- المبهم ، نحو : طار العصفور فوقَ البيتِ ، ونحو : وقفت خَلْفَ المسجدِ .

2- المشـــتق ، بشـــرط : أن يكون عامله من لفظه ، نحو : قعدت مَقْعَدَ زيدٍ، وجلســت مَجْلِسَ عمرٍو . فإن كان عامله من غير لفظه تعينَّ جَرُّه ، نحو : جلســتُ في مقعدِ زيدٍ ، وجلســت في مَرْمَى زيدٍ ، ولا تقول : جلســت مَرْمَى زيدٍ (بحذف حرف الجر) إلا شذوذاً .

ومِمَّا شَـــذَّ من ذلك قولهم : " هو مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَة ، ومَزْجَرَ الْكَلْبِ ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا " فالنصب فيها شاذّ لا يُقاسُ عليه ، خلافا لِلكِسَائيّ .

والقياس : هو منِّي في مقعدِ القابلة ، وفي مزجرِ الكلب ، وفي مناطِ الثريا . والعرب لم تستعملها إلاّ على معنى التمثيل للقرب ، والبعد .

وهذا الشرط المذكور لنصب اسم المكان المشتق قياساً هو مراد الناظم بقوله :

" وشرطُ كونِ ذا مقيساً ... إلى آخر البيت " .

س8- ما حكم نصب اسم المكان المختص ؟

ج8- اسم المكان المختص لا يُنصب على الظرفية ، بل يجب جرُّه بـــ (في) لأنّ تضـــمنَّه معنى (في) ليس باطِّرَاد - راجع هذه المســـألة في س2- ، وأمَّا ما سُمِع منصوباً من أسماء المكان المختصة مع الأفعال الآتية :

(دَخَلَ ، وسَكَنَ ، ونَزَلَ ، وذَهَبَ) نحو : دخلتُ البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، ونزلت البَلَدَ ، وذهبتُ الشَّامَ ، فَلِلنُحاةِ فيها أربعة أقوال هي :

1- أنها منصــوبة على الظرفية شــذوذا ، ولا يُقاسُ عليها . وهذا مذهب المحقِّقين من النحاة ، ونسبه الشَّلَوْبِين للجمهور ، وصَحَّحَه ابن الحاجب .

2- أنَّها منصـوبة على نَزْع الخافض (أي : سـببُ نصْـبِها هو حذف حرف الجر) وهذا هو مذهب الفارسي ، ونُسِبَ إلى سيبويه ، واختاره ابن مالك .

3- أنها منصــوبة على التشــبيه بالمفعول به ؛ لأنهم شَــبَّهوا الفعل اللاَّزم بالفعل المتعدِّي .

(م)4- أنها منصـــوبة على أنها مفعول به حقيقة؛ لأنّ الفعل (دخل) يتعدّى بنفســـه تارةً ، وبحرف الجر تارة أخرى ، وكَثْرَةُ الأمرين فيه تدل على أنَّ كلَّ واحد منهما أصل ، وهذا مذهب الأخفش . (م)

س9- اذكر استدراكات ابن عقيل على ابن مالك في قوله :

نحوُ الجهاتِ والمقاديرِ وما صِيغَ مِنَ الفعل كمَرْمَى مِنْ رَمَى.

ج9- يقول ابن عقيل : ظاهر كلام الناظم أنّ المقادير ،كالميل ، وما صِــيغَ من المصدر ،كالْمَجْلِس : مُبْهَمَانِ . والتَّحقيق أنَّ في المسألة خلاف :

أمَّا المقادير فمذهب الجمهور ، **ومنهم ابن مالك** : أنها ظروف مبهمة ؛ لأنها وإن كانت معلومة المقدار ، فهي مجهولة الصِّــفة ؛ لأن محلَّها غير معلوم ، فيمكن استعمالها في مواطن كثيرة .

ومذهب الشَّلوبين : أنها ليست من الظروف المبهمة ؛ لأنها معلومة المقدار .

وأما ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهما ، نحو : جلست مجلساً ، ويكون مختصّاً، نحو : جلست مجلسَ زيدٍ .
وظاهر كلامه أيضاً أنَّ (مَرْمَى) مشتق من الفعل (رَمَى) وليس هذا على مذهب البصريين فإنَّ مذهبهم أنّه مشتق من المصدر لا من الفعل .
* مذهب الكوفيين : أنَّ الفعل أصل الاشتقاق . *

الظرف المتصرِّف ، وغير المتصرِّف

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى العُرْفِ
وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

س10– اذكر أقسـام الظرف باعتبار التصـرُّف ، وعدمه ، موضِّـحا معنى التصرُّف، وعدمه .
ج10– ينقسم الظرف بنوعيه الزمان والمكان إلى قسمين :
1– ظرف مُتَصَرِّف 2– ظرف غيرُ مُتَصرِّف .
أولا : **الظرف المتصـرِّف** ، هو : ما اسُـتعمل ظرفا ، وغير ظرف (أي : أنْ يقعَ اسـم الزمان ، أو المكان منصـوبا على الظرفية في جملة ، ولا يصـلح للنصـب على الظرفية في جملة أخرى) .

فهذا الاسـم الذي وقع ظرفا في جملة ، وغير ظرف في جملة أخرى يُسـمى : ظرفا متصرِّفا ، نحو (يوم ، ومكان) فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعمل ظرفاً ، نحو : سرت يوماً ، وجلست مكاناً ؛ ولا يستعمل ظرفا ، كما إذا وقع مبتدأ ، نحو : يومُ الجمعةِ يومٌ مبارك ، ونحو: مكانُك حَسَنٌ ، أو وقع فاعلا ، نحو : جاء يومُ الجمعةِ ، ونحو : ارْتَفَعَ مكانُك...وهكذا .

ثانيا : **الظرف غير المتصرف** ، وهو نوعان :

1- ما لا يُستعمل إلا ظرفاً 2- ما يُستعمل ظرفاً ، وشِبهه .

1- ما لا يُسـتعمل إلا ظرفاً (أي : لا يُفارق النصـب على الظرفية) نحو كلمة : سَحَر - إذا أردت به سَحَرَ يومٍ معيَّن - تقول : أزورُك سَحَرَ يومِ الخميس القادم ، أمَّا إذا لم تُرِدْه من يومٍ معيَّن فهو متصرِّف ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ .

ومن الظروف التي لا تفارق النصـب على الظرفية : قَطُّ ، وعَوْضُ ، وبَيْنَا ، وبَيْنَمَا ، وإذا ، وأيَّانَ ، وأنَّى ؛ ومنه الظروف المركَّبة ، نحو : بَيْنَ بَيْنَ ، وصَـباحَ مَسَـاءَ ؛ ومنها : بَدَلَ - إذا اسـتعملته بمعنى مَكان - نحو : خُذْ هذا بدَل هذا ؛ ومنها : مُذْ ، ومُنْذُ (عند مَنْ جعلهما خبرين ، وما بعدهما مبتدأ) .

2- ما يُستعمل ظرفاً، وشبهه . والمقصـود بشـبه الظرف : الظرف المجرور بحرف الجر (مِنْ) فالظروف المجرورة لم تخرجْ عن الظرفية إلاَّ إلى حالة شَـبيهة بها ؛ لأن الظرف ، والجار والمجرور أَخَوَانِ .

وخُصَّ الجرّ بـ (مِنْ) دون غيرها ؛ لكثرة دخولها على الظروف دون غيرها .

ومن أمثلة ما يُستعمل ظرفا ، وشبهه : عِنْدَ ، ولَدُنْ ، وقَبْل ، وبَعْد ، وحَيْث ، وتحت ، وفوق ... إلخ ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ وقوله تعالى:﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴾ .

(م) وقد جعل الشَّارح (فوق) من النوع الأول الذي يلزم النصب على الظرفية ، وهو غير صحيح ، بل هو من النوع الثاني ، كما هو واضح في الشواهد القرآنية .

وقد ورد عن العرب قولهم : حتى متى ، وإلى متى ، وإلى أين ، فأدخلوا حرف الجر (إلى) على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذّ من جهة القِياس مع صِحَّة اتِّبَاع ما ورد عنهم فقط ، ولا يُقاس على شئ من ذلك . (م)

النَّائب عن الظّرف

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

س11- ما الذي ينوب عن الظرف ؟

ج11- ينوب عن الظرف ما يلي :

1- المصـدر : ينوب المصـدر عن ظرف المكان قليلا ، ونيابة المصـدر عن ظرف المكان سماعيّة لا يُستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، كقولك : جلستُ قُرْبَ زيدٍ (أي : مكانَ قربِ زيدٍ) فَحُذِفَ المضاف وهو (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامَه فأُعرِبَ بإعرابه ، وهو النصـــب على الظرفية ، ولا يُقاس على ذلك ؛ فلا تقول : آتيك جُلُوسَ زيدٍ ، تريدُ مكانَ جلوسِه .

أما نِيابة المصـــدر عن ظرف الزمان فكثير ، نحو : آتيك طلوعَ الشـــمسِ ، وقُدُومَ الحاجِّ ، وخُروجَ زيدٍ ، والأصل : وقتَ طلوعِ الشمس ، ووقتَ قدومِ الحاجِّ ، ووقتَ خروجِ زيدٍ ، فَحُذِف المضاف وأُعرب المضاف إليه بإعرابه .

ونيابة المصدر عن ظرف الزمان قياسي في كل مصدر .

(م) هذا ما ذكره الناظم في هذا البيت مما ينوب عن الظرف ، وبقي أشياء أخرى تنوب عن ظرف الزمان ، أو المكان ، هي :

1- لفظ (كُلّ ، وبعض) مضـــافين إلى الظرف ، نحو : نمتُ كلَّ الليلِ ، ونمتُ بعضَ الليلِ ، و : بحثت عنك كلَّ مكانٍ .

2- صفة الظرف ، نحو : جلست طويلاً شرقِيَّ الدارِ (أي: جلست وقتاً طويلاً مكانَ شَرْقِيّ الدارِ) .

3- اسم العدد الْمُمَيَّز بالظرف ، نحو : صمتُ ثلاثةَ أيامٍ ، وسرتُ ثلاثةَ عشرَ فَرْسَخاً .

4- ألفاظ مُعَيَّنَة مسموعة تنوبُ عن اسم الزمان ؛ لتضمُّنها معنى (في) نحو قول الشاعر:

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِراً وَلاَ وَارِداً إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ

ونحو قولك : أحقًّا أنّك مسافرٌ ، والتقدير : أفي حَقٍّ أنّك مسافرٌ . (م)

المفعولُ مَعَهُ

تعريفه ، وحكمه ، والعامل فيه

يُنْصَبُ تَالِى الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ
بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لا بِالوَاوِ فِي الْقَولِ الأَحَقّْ

س1- عرِّف المفعول معه ، وما حكمه ؟ وما العامل فيه ؟

ج1- **المفعول معه** ، هو : الاسم الفَضْلَة المنصوب بعد وَاوٍ ، بمعنى : مَعَ .

حكمه : النَّصْب . والناصب له ما تقدَّمه من الفعل ، أو شِبْهِه .

فمثال الفعل : سِيرِي والطريقَ مسرعةً . فالطريقَ : مفعول معه منصوب بالفعل (سيري) والواو فيه بمعنى : مَعَ (أي : سيري مع الطريق) .

وشبه الفعل ، هو : ما أَشْبَه الفعل في العمل ، كاسم الفاعل ، نحو : زيدٌ سائرٌ والطريقَ ، وكالمصدر ، نحو : أعجبني سيرُك والطريقَ ، وكاسم المفعول ، نحو : النَّاقَةُ متروكَةٌ وفَصِيلَها ، وكاسم الفعل ، نحو : رُوَيْدَك والغَاضِبَ .

فالأسماء التي تحتها خطٌّ مفعول معه منصوبة بما قبلها من الأسماء ، والواو فيها بمعنى : مع .

س2– زعم قومٌ أنّ الناصب للمفعول معه الواو ، بم يُرَدّ على هذا القول ؟

ج2– هذا القول هو مذهب عبد القادر الْجُرْجَاني – وهو قول غير صحيح – لأن الحرف المختصّ بالاسم إذا لم يكن كالجزء منه لا يعمل إلا الجرّ ، ولا يعمل النصب ، وذلكِ مثْل حروف الجر فإنها مختصة بالاسم، وليست كالجزء منه ؛ ولذلك لا تعمل فيه إلا الجرّ فقط .

وإنَّما قيل : إذا لم يكن كالجزء منه احترازاً من الألف واللام فإنها مختصّة بالاسم ولم تعمل فيه شيئا ؛ لأنها كالجزء منه بدليل تَخَطِّي العامل لها ، نحو : مررتُ بالغلامِ .

س3– ما الذي يُفْهَمُ من قول الناظم : " في نحو سيرى والطريق مُسْرِعَهْ " وما الذي يفهم من قوله : " بِمَا مِنَ الفعلِ وشِبْهِه سَبَق " ؟

ج3– **يفهم من قوله** : " في نحو سيرى والطريقَ مسرعه " أن المفعول معه مَقِيس في كل اسم وقع بعد (واو) بمعنى (مع) وتقدَّمَه فعلٌ ، أو شبهه .

(م) **هذا هو الصحيح من قول النحويين ، وهو قول الجمهور** ، وذهب ابن جِنّي إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا صَحَّ عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنَّه قد ورد عنهم وقوع الاسم الواقع بعد الواو مفعولا معه ولم يصحّ عطفه على ما قبله ، نحو قولهم : سرت والطريقَ ، وسار زيدٌ والنيلَ ؛ لأن العطف على تكرار العامل ، ولو كَرَّرْتَ العامل فَقُلْتَ : سرت وسار الطريقُ ، لايصحُّ المعنى .(م)

ويُفهم من قوله : " بما من الفعل وشـــبهه ســـبق " أنّ عامل المفعول معه لابُدَّ أَنْ يتقدّم عليه ؛ فلا تقول : والنِيلَ سرتُ ، وهذا باتِّفاق .

أمَّا تقدُّم المفعول معه على مُصَـــاحِبه ، نحو: ســـار والنيلَ زيد ، ففيه خلاف، والصحيح مَنْعُه .

(م) وقد أجازه ابن جِنّي على اعتبار أنَّ المفعول معه يُشـــبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ، والشـــئُ إذا أَشْـبَه الشـــئَ أَخذ حكمه ، نحو : جاء وزيدٌ عمرٌو .

وقوله بجواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه ، غير مسلَّم به . (م)

(م) س4- بِمَ استشهد ابن جني على جواز تقديم المفعول معه على مُصَاحبه ؟ وبم يُرَدُّ عليه ؟

ج4- استشهد بقول الشاعر :

جَمَعْتَ وفُحْشاً غَيْبَةً ونَمِيمَةً ... ثَلاَثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

وقول الآخر :

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ... وَلا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزعم أنّ الواو في الشاهدين للمعية ، وما بعدها مفعول معه ، وقد تقدَّما على مصاحبهما : (غيبةً ، واللَّقبا) .

ويُرَدّ ذلك بأنه يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف ، وقُدِّم المعطوف ضـــرورة ، كما تقدّم المعطوف ضرورة في قول الشاعر :

أَلاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذِاتِ عِرْقٍ   عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

وهذا البيت استشهد به أيضاً ابن جني على جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه ، وهو ضرورة ولا يجوز تقديمه ، كما زعم ابن جني .

نصب المفعول معه بعد

ما ، وكيف الاستفهاميتين

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

س5– ما المراد بالبيت السابق ؟

ج5– **المراد** : أنه سُمِع من كلام العرب نصب المفعول معه بعد(ما ، وكيف) الاستفهاميتين مِنْ غيرِ أَنْ يُلْفَظَ بفعل ، نحو : ما أنت وزيداً ؟ ونحو : كيف أنت وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ؟ وكيف أنت والبَرْدَ ؟ وخَرَّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مُشْتَقّ من لفظ الكَوْن ، والتقدير : ما تكون وزيداً ؟ وكيف تكون وقصعةً مِن ثريد ؟ فزيداً ، وقصعةً : منصوبان بـ (تكون) المضمرة .

(م) ومع ورود ذلك عن العرب فإنه قليل ، والكثير الرّفع على أنه معطوف على ما قبله ، وورد على ذلك شواهد ، منها قول الشاعر :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ   مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالفَخْرُ

ومنه قول الشاعر :

عَدَدْتَ رِجَالاً مِنْ قُعَينِ تَفَجُّساً   فَمَا ابْنُ لُبَيْنَى وَالتَّفَجُّسُ والفَخْرُ (م)

حالات الاسم الواقع بعد الواو

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّْ   وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

س6- اذكر حالات الاسم الواقع بعد الواو .

ج6- للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات هي :

1- **جواز العطف ، أو النّصب على المعيَّة ، والعطف أرجح** : وذلك إذا أمكن العطف بِلاَ ضَعْف ، نحو : كنتُ أنا وزيدٌ كالأَخَوَيْنِ ، فيجوز في (زيد) الرفع على أنه معطوف على الضمير المتصل (التاء) في (كنت) لأنَّ العطف ممكن بلا ضعفٍ ؛ بسبب الفصل بالضمير المنفصل (أنا) والتشريك أولى من عدم التشريك . ويجوز كذلك نصب (زيد) على المعيَّة ،ولكن العطف أرجح.

* **المراد بالتشريك** : التشريك في العامل ؛ لأنّ العطف يكون على نِيَّة تكرار العامل ، فقولك : سار زيدٌ وعمرٌو ، تقديره مع العطف : سار زيدٌ وسار عمرٌو ، والمعنى صحيح ؛ لأنَّ العطف يفيد الاشتراك في الحكم ولذلك فإنَّ

العطف أرجح في هذا المثال أيضاً .
والمراد بقولهم : " بلا ضعف " أنَّ العطف -كما في الأمثلة السابقة- قويٌّ لغةً ، وليس ضعيفاً ، ففي المثال الأول (مثلا) ترجَّح العطف بلا ضعف بسبب الفصل بالضمير المنفصل (أنا) ذلك لأنَّ العرب لا تعطف على ضمير الرفع المتصل البارز ، أو المستتر إلا بفاصل ، كما في قو له تعالى : ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ فالفاصل في الآية (أنت) لذا جاز عطف (زوجك) على الضمير المستتر في (اسكن) . *

2- **جواز العطف ، أو النصب على المعيّة ، والنّصب على المعيّة أرجح :** وذلك إذا أمكن العطف بِضَعْفٍ ، نحو : سرتُ وزيداً ، فالنصب هنا أرجح ، ويجوز العطف ولكن بِضَعف ؛ لأن العطف على الضمير المتصل بلا فاصل ضعيف -كما بَيَّنَّا ذلك في الحالة الأولى - .

3- **وجوب النصب** : وذلك إذا امتنع العطف . والنّصب إمَّا أن يكون على المعِيَّة ، أو على أنّه مفعول لفعل محذوف مناسب. **فمثال النّصب على أنه مفعول معه فقط** ، قولك : سيري والطريقَ مسرعةً ، ونحو : ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ . في هذين المثالين يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو لامتناع العطف ؛ لأنك إذا عطفتَ فَسَد المعنى ؛ لأنه لا يصحّ قولك : مات زيدٌ ومات طلوع الشمس .
وهذا هو المفعول معه القياسي الذي سبقَ ذِكْرُه في السؤال الثالث .

ومثال النصـــب على أنه مفعول لفعل محذوف ، قولك: أكلتُ التفاحَ والقهوةَ ، وهنا يمتنع أيضــا عطف القهوة على التفاح لفســاد المعنى ؛ لأن القهوة لا تُؤكل ، ويتعيّن النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (شَرِبْتُ) .

وقد اجتمع جواز الأمرين النصب على المعية ، أو على إضمار فعل مناسب ، في قول الشاعر : **عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً   حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا**

فقوله (ماءً) يجوز نصبه على المعية ويمتنع عطفه ؛ لأنّه لا يصحّ قولك : علفتها تِبْنا وعلفتها ماءً بارداً ؛ لأن الماء لا يُعْلَف بل يُسْــقَى ؛ إذ معنى علفتها : أَطْعَمْتُها وقدَّمت لها ما تأكله . ويجوز كذلك إعراب (ماءً) مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسَـــقَيْتُها ماءً ، وعلى هذا تكون الواو للعطف ولكن عطف جملة على جملة ، فجملة : ســقيتُها ماءً بارداً معطوفة على جملة : علفتها تبناً ، وإنما الممنوع هو عطف المفرد على المفرد (أي : عطف ماءً على تبناً) لفســاد المعنى ،كما بَيَّنَا ذلك . ومن العلماء من يُجيزُ عطف (ماءً) على (تبنا) ولكن بتضمين (عَلَفتهـا) معنى آخر، وهو (أَنَلْتُهـا) و (أعطيتهـا) لكي يســتقيم الكلام بالعطف ، فيكون التقدير : أعطيتها تبناً وماءً ، وبذلك يصحّ العطف ؛ لأن المعنى صحيح .

ومن جواز الأمرين أيضـاً ، قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ فلا يصـحُّ هنا عطف (شـركاءَكم) على (أمرَكم) لأنه لا يصـحّ أن يُقال : أجمعت شـركائي ،وإنما يُقال: أجمعت أمري وجَمَعْتُ شركائي ؛ولذا فإنّ النصب واجبٌ

إمّا على المعيّة ، وإما بفعل محذوف مناســـب ، والتقدير : فَأَجْمِعُوا أمرَكم واجْمَعُوا شركاءَكم، والله تعالى أعلم .

* 4- **وجوب العطف** ، وذلك إذا لم تَتَحَقَّق شروط المفعول معه ، وهي :

أ- أن يُسبق الاسم بجملة ، نحو : سرتُ والنيلَ ، فإذا لم يكن ما قبله جملة وجب العطف ، نحو : كلُّ طالبٍ وكتابُه . فالواو : عاطفة تُفيد المصَاحَبَة .

ب- أن يكون فَضْلةً يجوز حذفه . فإذا لم يكن كذلك فالواو للعطف ، نحو : تَصَـافَحَ زيدٌ وعمرٌو ؛ لأنَّ (عمرو) هنا عمدة ، وليس فضـلة ؛ لأنه لا يصـح أن تحذفه ، وتقول : تصافح زيدٌ .

ج- أن تكون (الواو) بمعنى (مع) فإذا لم تكن بمعنى (مع) فهي للعطف ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو قبله . فالواو : للعطف ، ولا يصحّ أن تكون بمعنى (مع) بسبب وجود كلمة (قبله) لأنه لا يصحّ أن تقول : جاء زيدٌ مع عمرو قبله أو بعدَه .

وهذه الحالة الرابعة لم يذكرها الناظم ، ولا الشارح صَرَاحَةً . *

الاسْتِثْنَاءُ

حكم المستثنى بـ (إلاَّ)

وبيان العامل فيه

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

* **س1– عرِّف الاستثناء ، واذكر أركانه ، وأدواته .**

ج1– **الاســتثناء** ، هو: إخراج ما بعد أداة الاســتثناء من حكم ما قبلها ، نحو : نجح الطلاب إلا طالباً . فطالباً ، هو المستثنى أُخْرِجَ من حكم النّجاح .

وأركانه ثلاثة : 1– الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ 2– أداةُ الاستثناءِ 3– الْمُسْتَثْنَى .

وتوضيحها كما يلي : نجح الطلاب إلاَّ طالباً .

المستثنى منه : الطُّلاب

أداة الاستثناء : إلاَّ

المستثنى : طالباً

وأدوات الاستثناء كثيرة ، أشهرها (إلاَّ) وهي حرف ، وسيأتي بيان بَقِيَّة أدوات الاستثناء إن شاء الله فيما يأتي من أبيات الألفية .

س2– اذكـــر أنـــواع الاستثناء ، وعرِّف كلَّ نوع بالتفصيل .

ج2- الاستثناء ثلاثة أنواع ، هي :

1- اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ 2- استثناءٌ مُنْقَطِعٌ 3- استثناءٌ مُفَرَّغٌ .

فالاستثناءُ الْمُتَّصِلُ ، هو : ما كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه (أي : واحداً منه ، أو جزءاً من أجزائه) . وللاستثناء المتصل حالتان ، هما :

أ- **أن يكون تامًّا موجباً** ، والمراد بالتام : ما ذُكِر فيه المستثنى منه ، والمراد بالموجب : ماخلا من النّفي ، أو شِبْهه ، والمراد بشبه النّفي : النَّهي ، والاستفهام .

مثاله : نجح الطلاب إلا طالباً . فالاستثناء في هذه الجملة متّصل تام موجب ،

مُتَّصِلٌ ؛ لأن المستثنى (الطالب) واحد من الطلاب ومن جِنْسِهم .

وتَامٌّ ؛ لأن المستثنى منه (الطلاب) مذكور .

ومُوجَبٌ ؛ لأن الجملة لم تُسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام .

ب- **أن يكون تامّاً غير موجب** ، نحو : ما نجح الطلابُ إلا طالبا . فالاستثناء في هذه الجملة ، متّصل تام غير موجب ، **فهو غير موجب** ؛ لأن الجملة منفيَّة بحرف النفي (ما) وكذلك يكون الاستثناء غير موجب في قولك : هل نجح الطلاب إلا طالباً ؟ وفي قولك : لا تسألْ أحداً إلا حامداً ؛ لأن الاستفهام والنّهي شبيهان بالنّفي .

أما الاستثناء المنقطع ، فهو : ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ، وله حالتان أيضا :

أ- **أن يكون تاماً موجبا** ، نحو : سافر الطلاب إلا المدرسين . فالاستثناء هنا منقطع ؛لأن المستثنى (المدرسين) ليسوا من المستثنى منه (الطلاب) وهو تامّ ؛ لوجود المستثنى منه (الطلاب) وموجب ؛ لخلوِّه من النَّفي ، وشِبهه .
ب- **أن يكون تامّاً غير موجب** ، نحو : ما سافر الطلاب إلا المدرسين ، ونحو : هل سافر الطلابُ إلا المدرسين .
وأمَّا الْمُفَرَّغ ، فهو : ما لم يُذكر فيه المستثنى منه ، ويكون الكلام فيه غير موجب ، نحو : ما جاء إلا حامدٌ . فالاستثناء هنا مُفَرَّغ ؛ لأن المستثنى منه غير مذكور (ولا بدَّ أَنْ يكون غير موجب) ونحو قولك : هل جاء إلا حامدٌ ، ولا تسألْ إلا حامداً . وسيأتي بيانه مفصَّلا إن شاء الله .

س3- ما حكم المستثنى بـ (إلا) في الاستثناء المتصل ؟
ج3- **إذا كان الاستثناءُ المتَّصلُ تامّاً موجباً** وجب نصب المستثنى ، نحو :
نجح الطلابُ إلا طالباً ، ونحو: قام القومُ إلا زيداً . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾.
أما إذا كان تامّاً غير موجب فيجوز فيه وجهان :
أ- **نصبه على الاستثناء** ، نحو : ما جاء القومُ إلا زيداً ، ونحو : هل مررتَ بأحدٍ إلا زيداً ، ونحو : لا تسألْ أحداً إلا زيداً .
ب- **الإتباع على أنه بدل بعض من كل** ، نحو : ما جاء القومُ إلا زيدٌ .

فزيدٌ : يجوز فيه وجهان : الأول النّصب – كما في أمثلة الفقرة (أ) — ويجوز إعرابه : بدل بعض من كل ، وهو بذلك تابع للمستثنى منه . وإعرابه (بدل) هو الأرجح والأفصح ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ ومن ذلك أيضا قولك : هل مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، ولا تسألْ أحداً إلا زيداً . وهذا هو معنى قول الناظم : " وبعد نفي أو كنفي انتُخِب إتباع ما اتَّصل ".

س4- ما حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع ؟

ج4- **يجب نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع عند جمهور العرب** ، ولا يجوز الإتباع سواء أكان الكلام تامًّا موجباً ، أم كان تامّاً غير موجب ، نحو : حضر المسافرون إلا حقائبَهم ، ونحو : ما حضر المسافرون إلا حقائبَهم ، ونحو :
جاء الطلابُ إلا المدرسين ، وما جاء الطلاب إلا المدرسين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ .

أمّا بنو تميم فيجيزون الإتباع إذا كان تامّاً غير موجب ؛ يقولون : ما جاء الطلابُ إلا كتبُهم . فكتبُهم : بدل من الطلاب . وهذا هو معنى قول الناظم :
" فانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدالٌ وقع " .

س5- ما عامل النَّصب في المستثنى الواقع بعد (إلاَّ) ؟

ج5- للنحاة في هذه المسألة خلاف طويل ، والمشهور أربعة أقوال :

1- أن النّاصب هو الفعل الواقع قبل (إلاَّ) بواسطة (إلاَّ) . وهذا هو مذهب السِّيرافي ، وقال الشَّلوبين : إنه مذهب المحقِّقِين ، وقال ابن عقيل : إنه هو الصحيح من مذاهب النحويين .

2- أنّ الناصب هو (إلاَّ) نفسها . وهذا مذهب ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه .

(م) 3- أنّ الناصب هو الفعل الواقع قبل إلاَّ باستقلاله لا بواسطة إلاَّ ، كما قال أصحاب المذهب الأول ، ونُسب هذا القول لابن خروف .

4- أن الناصب هو فعل محذوف تدل عليه إلا ، تقديره : أَسْتَثْنِي .

نَقَلَ السِّيرافي أنه مذهب المبرِّد ، والزّجَّاج . (م)

(م) س6- ورد من كلام العرب رفعُ المستثنى بإلاَّ بعد كلام تام موجب ، فكيف يمكن توجيه مثل ذلك ؟

ج6- ورد من كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه. ومن ذلك قول الشاعر:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ   عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ وَالوَتِدُ

وقول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ   أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا والدَّبُورُ

فالبيت الأول : ظاهره أنَّ الاستثناء تام موجب ، فهو تامٌّ ؛ لوجود المستثنى منه وهو الضمير المستتر في الفعل (تغيَّر) العائد إلى (مَنزِل) وهو موجب ؛ لأن الكلام لم يتقدَّمه نفي ، ولا شبهه فكان من الواجب نصب ما بعد إلاَّ على الاستثناء لكنَّه جاء مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في (تغيّر) . وتوجيه ذلك أن الفعل (تغيَّر) ظاهره أنه موجب ولكنه عند التحقيق نفي ؛ لأنّ معنى (تغير) في هذا البيت (لم يبقَ على حاله) فإذا كان الكلام بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي ؛ ولذا جاز رفعه على الإتباع ، ويجوز كذلك النصب .

وأَمَّا البيت الثاني : فإن الكلام فيه تام موجب ، فهو تامّ ؛ لوجود المستثنى منه (أقربوه) وموجب ؛ لأنه لم يتقدّمه نفي ، ولا شبهه فكان من حقِّ ما بعد إلا (الصَّبا) النصب لكنه جاء مرفوعاً بدليل أنّ المعطوف (الدبورُ) مرفوع . وتوجيه ذلك أنّ (تغيَّبَ) وإن كان موجباً في الظاهر لكنه نفي عند التحقيق ، فهو بمعنى (لم يحضروا) ولذا جاء ما بعد إلا مرفوعاً ؛ لأن الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب ، والإتباع .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ (أي : لا يريدُ إلا ذلك) وهذا النّفي يُسمَّى النّفي الْمَعْنَوِيّ .

(م) س7– ما مذهب البصريين ، والكوفيين في إعراب الاسم الواقع بعد إلاّ إذا كان الكلام تامّاً غير موجب ؟

ج7– مذهب البصريين : أنه بدل بعض من كل ؛ لأنّه على نيّة تكرار العامل .

مذهب الكوفيين : أنه معطوف ، وإِلاَّ عندهم حرف عطف ، ويُنكرون كونه بدلاً ؛ لأنه مُوجَب وما قبله منفي فهو مخالف لما قبله ، والمخالفة لا تكون في البدل . وأجيب على ذلك بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ؛ لأن ما بعد إلا مخالف في المعنى لما قبلها ، والتوابع تتخالف في النفي والإثبات ، ومن ذلك النعت في نحو قولك : مررت برجلٍ لا كَرِيمٍ ولا لَبِيبٍ ، والبدل في قولك : مررت برجلٍ لا زيدٍ ولا عمرٍو . فجملة (مررت برجل) في المثالين موجبة وما بعدها نفي .

والكلام غير موجب

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فى النَّفْيِ قَدْ   يَأْتِى وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

س8- ما حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه ؟

ج8- إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وكان الكلام موجباً وجب نصبه،نحو : قام إلا زيداً القومُ . **ووجوب النّصب في الموجب** مفهوم من تخصيص النَّاظم ورود غير النصب بالنّفي في قوله : " وغير نصب سابق في النّفي قد يأتي "

(أي : قد ورد في المستثنى المتقدِّم غير النصب – وهو الرّفع – إذا كان الكلام غير موجب) .

وإذا تقدّم المستثنى وكان الكلام غير موجب فالمختار نصبه ، نحو: ما قام إلا زيداً القومُ . وهذا معنى قوله : " ولكن نصبَه اختر " ومن ذلك قول الشاعر :

فَمَالِىَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَالِى إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فقد نصب الشاعر المستثنى ، وهو قوله (إلا آلَ أحمد) وقوله (إلا مذهبَ الحقِّ) لأنه متقدِّم على المستثنى منه والكلام منفيّ ، وهذا هو المختار ؛ لئلا يلزم تقدُّم التابع على المتبوع ، أو يتغيَّر الحال فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

ورُوِى رفع المستثنى مع تقدّمه والكلام منفي ؛ فتقول : ما قام إلا زيدٌ القومُ .

وقال سيبويه حَدَّثني يونس : أنّ قوماً يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهم يقولون : ما لي إلا أخوك ناصرٌ .

فالمستثنى منه (ناصر) بدل كلٍّ من المستثنى (أخوك) فصار المتبوع تابعاً ، والتابعُ متبوعاً (بالقلب) ومن ذلك قولك : ما مررت بِمِثلِك أحدٍ .
ومنه قول الشاعر :

فَإِنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فالشاعر رفع المستثنى (النبيّون) مع أنه متقدِّم على المستثنى منه (شافع) والكلام منفيّ .

(م) وخَرَّجه بعض النّحاة على غير ظاهره لِيُطَابِقَ المختار عندهم ، فقالوا :
إنَّ الاستثناء في هذا البيت مفرّغ (أي :لم يذكر فيه المستثنى منه) فالنَّبِيُّونَ : فاعل لـ (يكن) التَّامّة ، وشافع : بدل كلٍّ منه ، وبذلك يكون الأمر على عكس الأصل فالذي كان بدلاً صار مبدلا منه ، والذي كان مبدلا منه صار بدلاً ، وتغيَّر نوع البدل فصار بدل كلٍّ بعد أنْ كان بدل بعض من كلّ . (م)

(م) س9- اذكر المواضع التي يكون فيها النّصب هو المختار مع أنّ الكلام غير موجب .

ج9- أنت تعلم أنه إذا كان الاستثناء متصلا تامّاً غير موجب جاز فيه وجهان : النصب والإتباع ، والمختار والأصح هو الإتباع ، ولكن وردت مواضع النصب فيها هو المختار مع كون الكلام غير موجب ، وهي ثلاثة مواضع :

1- إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وقد تقدّم الكلام عليه .

2- أن يُفصل بين المستثنى ، والمستثنى منه بِفَاصل طويل ، نحو :

لم يَزُرْنِي أحدٌ في أثناء مَرَضي مع انْقِضَاءِ زمنٍ طويلٍ إلا زيداً .

3- أن يكون الكلام جوابا لِمَنْ أَتَى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجحَ التلاميذُ إلا عليّاً ؛ فتقول: ما نجحوا إلاَّ عليّاً .

(م) س10- اذكر صور تقديم المستثنى .

ج10- لتقديم المستثنى ثلاث صور ، هي :

1- أن يتقدّم على المستثنى منه فقط ، وهذه الصورة اتّفق البصريون ، والكوفيون على جوازها .

2- أن يتقدم على العامل فيه فقط ، نحو : القومَ إلا زيداً أكرمتُ . فزيداً : مستثنى متقدِّم على عامله (أكرمت) ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه (القومَ) وفي جواز هذه المسألة ثلاثة أقوال :

أ- يجوز مطلقاً بشرط أن يتقدم المستثنى منه على المستثنى،كما في المثال السابق .

ب- لا يجوز مطلقا .

ج- يجوز إذا كان العامل متصرفاً غير جامد ،كما في المثال السابق .

3- أن يتقدّم على المستثنى منه وعلى العامل جميعاً ، نحو : إلا زيداً أكرمتُ القومَ ، وفيها خلاف :

أ- البصريون : لا يجيزون ذلك .

ب- الكوفيون : يجيزون ، واستشهدوا بقول الشاعر :

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

س11- ما حكم المستثنى في الاستثناء المفرَّغ ؟

ج11- عرفنا سابقا أنَّ الاستثناء المفرّغ ، هو: الذي لم يُذكر فيه المستثنى منه . ومعنى هذا أنّ العامل سيتفرَّغ للعمل فيما بعد إلاَّ ، وهو المستثنى ؛ لأنه لم يجدْ ما يعملُ فيه لأن المستثنى منه محذوف ؛ ولذا فإن الاسم الواقع بعد إلاَّ يُعرب حسب ما يقتضيه ذلك العامل (أي : يُعرب حسب موقعه في الجملة) وتكون إلا مُلْغاة لا تأثير لها من الناحية الإعرابية كأنها لم تُذكر ، وذلك نحو : ما قام إلا زيدٌ ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ . فزيد في المثال الأول : فاعل
مرفوع بقام ، وفي المثال الثاني : مفعول به منصوب بضربت ، وفي الثالث :
مجرور بحرف الجر متعلق بمررتُ . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾
وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ .

ولا يقع الاستثناء المفرّغ في كلام موجب ؛ فلا تقول : ضربتُ إلا زيداً .

(م) س12- قال الشارح : ولا يقع الاستثناء المفرّغ في كلام موجب ، اذكر مذاهب النحاة في هذه المسألة .

ج12- للنحاة في هذه المسألة مذهبان :

1- أنه لا يقع بعد كلام موجب مطلقاً . وهو مذهب الجمهور ، واختاره النّاظم ؛ وسبب ذلك أنّك إذا قلت : ضربتُ إلا زيداً ، كان المعنى : أنك ضربتَ جميع الناس إلا زيداً ، وهذا مستحيل .

2- يجوز أن يقع بعد الكلام الموجب بشرطين :

أ- أن يكون ما بعد إلا فَضْلة .

ب- أن تحصل فائدة ، وذلك نحو قولك : قرأتُ إلا يومَ الجمعة ، فالقراءة هنا مُمكنة في أيِّ يومٍ من أيام الأسبوع ، بخلاف قولك : ضربت إلا زيداً ، فلا يمكن ضَرْب الناسِ جميعاً .

فإن كان ما بعد إلاَّ عمدة ، كالفاعل ، والمبتدأ ، أو لم تحصل فائدة لم يجز أنْ يقع الاستثناء المفرغ في كلام موجب .

(م) س13- ما المعمولات التي لا يجوز أن يعمل فيها العامل في الاستثناء المفرغ ؟

ج13- يجوز أن يعمل العامل في الاستثناء المفرغ في جميع المعمولات ، ويستثنى من ذلك ما يلي :

1- المفعول معه ، فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلاّ والليل .

2- المفعول المطلق المؤكِّد لعامله ، فلا يجوز أن تقول : ما ضربتُ إلا ضرباً . وأمّا قوله تعالى : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ فمُؤَوَّل على أنّه مبيّن للنوع ، وليس مُؤَكِّداً ، والتقدير : إنْ نظنُّ إلا ظنّاً عظيماً . والله تعالى أعلم .
3- الحال المؤكّد لعامله ، فلا يجوز أن تقول : لا تَعْثُ إلا مُفْسِداً .
والسبب في منع ذلك كلّه : التَّنَاقُضُ بين ما قبل إلاَّ ، وما بعدها .

حكم تكرار إلاّ إذا كانت للتوكيد

وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ   تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ

س14- اذكر أنواع إلا إذا تكرَّرت في الاستثناء .
ج14- إذا تكررت إلا في الاستثناء فإمّا أن تكون للتوكيد ، وإما أن تكون لغير التوكيد .

س15- ما حكم إلا إذا تكررت للتوكيد ؟ وما فائدتها ؟
ج15- إذا تكررت إلاَّ لقصد التوكيد أُلْغِيَتْ . وفائدتها حينئذ : التأكيد اللفظي للأولى .

س16– ما المواضع التي يقع فيها تكرار إلاّ للتوكيد ؟

ج16– تكرار إلاّ للتوكيد يقع في موضعين هما :

1– البدل ، نحو: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيك . فأخيك : بدل من زيد ، ولم تُؤَثِّر فيه (إلاَّ) شيئاً ؛ لأنّها ملغاة فلم تُفِد فيه استثناءً مُسْتَقِلاً ، فكأنك قلت : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ أخيك . ومِثْل ذلك قول الناظم : لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ . فالعلا : بدل من الفتى ،وتكرار إلاَّ في المثالين بقصد التأكيد.

2– العطف ، نحو : قام القومُ إلا زيداً وإلا عمراً ، والأصـــل : قام القومُ إلا زيداً وعمراً ، وتكرار إلا للتأكيد . ومن ذلك قولك الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإلاَّ طُلُوعُ الشَّمسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : إلاَّ ليلةٌ ونهارُها وطلوعُ الشمسِ ؛ وكُرِّرت إلا توكيداً للأولى فهي مُلغاة لا تفيدُ استثناءً مُستقِلاً .

س17– قال الشاعر :

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَـلُهْ إِلاَّ رَسِيمُـهُ وإِلاّ رَمَـلُهْ

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد ؟

ج17– **الشاهد** : إلا عملُه إلا ريسمُه وإلا رملُه .

وجه الاســتشــهاد : اجتمع في هذا الشــاهد تكرار إلاَّ في البدل ، وفي العطف . فرســيمُه : بدل من (عملُه) ورملُه : معطوف على (رســيمه) وتكرار إلاَّ فيهما توكيداً ؛ ولذلك أُلغيت فلم تُفِدْ فيهما استثناء مستقلا.

حكم تكرار إلاَّ لغير التوكيد
مع الاستثناء المفَرَّغ

وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ   تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ دَعْ
فِى وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِى   وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى

س18– ما المراد بتكرار إلاَّ لغير توكيد؟وما نوع الاستثناء الذي تتكرّر فيه؟

ج18– **المراد بذلك** : أنّ تكرار إلاَّ لا يُقصد به التوكيد ، وإنّما يُقصَدُ به الاستثناء (أي : استثناء بعد استثناء) ولو حُذِفت إلاَّلم يُفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقَّق المراد منه .

وفي هذه الحالة إما أن يكون تكرارها مع الاستثناء المفرّغ ، أو مع غيره .

س19– ما الحكم إذا تكرّرت إلاَّ لغير التوكيد مع الاستثناء المفرغ ؟

ج19– إذا تكررت إلاَّ لغير التوكيد مع الاستثناء المفرّغ وَجَبَ أَنْ يُشْغَل العامل الذي قبل إِلاَّ الأولى بأحد المستثنيات فيؤثّر فيه إعراباً ، وما بقي من المستثنيات تكون منصوبة على الاستثناء ، نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بَكْراً . في هذا المثال تكررت إلاَّ لغير التوكيد ؛ وذلك لأن التوكيد يكون في العطف والبدل ، ولا عطفَ ولا بدل هنا ،والاستثناء في المثال مُفرَّغ ؛ ولذلك شُغِل العامل (قام)

بالعمل في المســـتثنى الأول (زيد) فرفعه على أنه فاعل له ، وبَقِيت المســـتثنيات الأخرى منصوبة .

ولا يُشـترط أن يكون الأول من المسـتثنيات هو المشـغول بالعامل ، بل قد يكون الثاني ، أو الثالث ، نحو : ما قام إلا زيداً إلا عمرٌو إلا بكراً ، ونحو : ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرٌ .

حكم تكرار إلاَّ لغير التوكيد

مع الاستثناء غير المفرَّغ

وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ	**نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ**
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ	**مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ**
كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِى	**وَحُكْمُهَا فى القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ**

س20– ما الحكم إذا تكررت إلاَّ لغير التوكيد مع الاستثناء غير المفرّغ ؟

ج20– إذا تكررت إلاّ لغير التوكيد مع الاسـتثناء غير المفرَّغ ، فلها ثلاث حالات ، هي : **الحالة الأولى :**

أن تتقدم المستثنيات والكلام تام موجب ، أو غير موجب . ففي هذه الحالة يجب نصب جميع المستثنيات ، نحو: قام إلا زيداً إلا عَمراً إلا بَكراً القومُ ، ونحو:

ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القومُ . وهذا هو معنى قول الناظم :
" ودون تفريغ مع التقدّم ..... إلى آخر البيت " .

الحالة الثانية :

أن تتأخّر المستثنيات والكلام تامٌّ موجب . ففي هذه الحالة يجب أيضاً نصب جميع المستثنيات نحو : قام القومُ إلا زيداً إلا عَمراً إلا بَكراً .

الحالة الثالثة :

أن تتأخّر المستثنيات والكلام تام غير موجب . ففي هذه الحالة يجب نصب المستثنيات أيضاً إلاّ واحداً منها ، فيجوز فيه وجهان :

1- الإتباع على أنه بدل 2- النصب على الاستثناء

وذلك كحكم الاستثناء التام غير الموجب ،كأنَّ (إلاّ)لم تتكرّر ،نحو: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً . فزيد : بدل من أَحَد – وهذا هو المختار– ويجوز نصبه على الاستثناء ؛ فتقول : ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً . ومِثْل ذلك قول الناظم :لم يَفُوا إلاّ امرؤٌ إلا عَلِي . فامرؤٌ : بدل من الواو في (يَفُوا) ويجوز نصبه ، وعَلِي : منصوب على الاستثناء – وسُكِّنَ وَقْفاً على لُغَةِ رَبِيعَة – ولا يُشترط أن يكون الأوّل هو البدل ، بل يجوز أن يكون الثاني ، أو الثالث ؛ فتقول : ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمرٌو إلا بكراً .. وهكذا .

والحالتان الثانية ، والثالثة هي مراد الناظم بقوله : " وانصب لتأخير ... إلى آخره " .

س21– ما مراد الناظم بقوله : " وحُكْمُها في القَصْدِ حُكمُ الأوَّل " ؟

ج21– كلّ ما سبق ذِكره في (س20) مُختصّ **بالحكم الإعرابي** لتكرار إلاّ ، ومُراد الناظم هُنا **حكم التّكرار في المعنى** ، وهو كما يلي :

أنّ ما يتكرّر من المستثنيات حكمها في المعنى حكم المستثنى الأوّل فَيَثْبُتُ لها ما يثبتُ للأوّل من الدخول في الحكم السَّابق إنْ كان الكلام منفيّاً ، والخروج إنْ كان الكلام مُثْبتاً ؛ لأنَّ الاستثناء من النَّفي إِثباتُ عَكْسِه ، ففي قولك : قام القومُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً ، الجميع مُخْرَجُون من حكم القيام ، وفي قولك: ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً ، الجميع داخلون في حكم القيام .

حكم المستثنى بِغَيْرِ ، وسِوَى

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

س22– ما نوع غير ، وسوى ؟ وما اللغات في سِوَى ؟

ج22– غَيْرُ ، وسِوَى : اسمان . وفي سِوَى أربع لغات ، هي :

1- سِوَى (بكسر السين ، وقصر الألف) وهذه أشهر اللغات .

2- سُوَى (بضم السين ، وقصر الألف) .

3- سَوَاء (بفتح السين ، ومد الألف) .

4- سِـوَاء (بكسـر السـين ، ومَدّ الألف) وقلّ من ذكر هذه اللغة من النّحاة ، وممن ذكرها الفَاسِيُّ في شرحه للشَّاطِبِيَّة .

س23- ما حكم المستثنى بغير ، وسِوَى ؟

ج23- **حكمه** : الجرّ بالإضافة دائماً . وأمَّا غير ، وسِوَى فتعربان إعراب المستثنى بِإلاَّ في جميع أحكامه ، وهي كالآتي :

1- **وجوب النصـب** : إذا كان الاسـتثناء تامّاً موجباً ، نحو: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ . فغير : مستثنى منصـوب وجوباً ، وزيد : مضـاف إليه مجرور ؛ فأُعربت (غير) إعراب المستثنى بإلا في قولك : قام القومُ إلا زيداً . وكذلك (سِوَى) إلاَّ أنّ سوى لا تظهر عليها الحركات ؛ لأنها مقصورة ، وفي إعرابها خلاف سنذكره في السؤال التالي إن شاء الله تعالى .

2- **جواز النصب ، والإتباع** : إذا كان الاستثناء تامّاً غير موجب ، نحو :
ما قام أحدٌ غيرَ زيدٍ ، وما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ . فغير : مسـتثنى منصـوب في المثال الأول ، وبدل مرفوع في المثال الثاني ، وزيد : مضـاف إليه مجرور ؛ وبذلك تكون (غير) قد أُعربتْ إعراب المسـتثنى بإلاَّ ، في نحو قولك : ما قام أحدٌ إلا زيداً ، وما قام أحدٌ إلا زيدٌ . وكذلك (سِوَى) .

3- **إعرابه حسب ما يقتضيه العامل** : إذا كان الاستثناء مُفرَّغاً ، نحو : ما قام غيرُ زيدٍ ، وما رأيت غيرَ زيدٍ ، وما مررت بغيرِ زيدٍ .

فغير : فاعل في المثال الأول ، ومفعول به في الثاني ، ومجرور في الثالث ، وذلك هو إعراب المستثنى بإلا في نحو قولك : ما قام إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ .

وأما المستثنى بغير ، وسوى فهو مجرور بالإضافة دائماً في جميع الأحوال .

س24- اذكر الخلاف في إعراب سِوَى .

ج24- في إعرابها ثلاثة مذاهب :

1- مذهب سيبويه ، والجمهور : أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : قام القومُ سِوَى زيدٍ ، فسِوَى عندهم : منصوبة على الظرفيّة ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ، ولا تَخرج عندهم عن الظرفيّة فلا تكون مرفوعة ، ولا منصوبة بغير الظرفية ، ولا مجرورة إلاَّ في ضرورة الشّعر .

وإذا ورد ذلك في النَّثْرِ فهو مُؤَوَّلٌ إنْ أمكن تأويله ،وإلا فهو شاذّ لا يُقاس عليه.

2- مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك : أنّ سوى تُعامل معاملة غير فتأتي مرفوعة ، ومنصوبة على غير الظرفية ، ومجرورة . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

"ولِسوًى سُوًى سَوَاء اجعلا   على الأصحِّ ما لغيرٍ جُعِلا " .

وتأتي عندهم ظرفاً كذلك ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

3– مذهب الرُّمَّاني ، وأبي البَقَاءِ العُكْبَرِيّ : أنّ سِوَى تستعمل ظرفاً ، وتُستعمل غير ظرف ولكنْ استعمالُها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف .

س25– قال الرســول– ρ: " دَعَوْتُ رِبِّي ألاَّ يُسَــلِّطَ على أُمَّتي عَدُوّاً مِنْ سِــوَى أَنْفُسِها ".

وقال عليه الصلاة والسلام : " ما أنتم في سِوَاكم مِن الأُمم إلاّ كالشَّعرةِ البيضاءِ في الثَّورِ الأَسودِ ، أو كالشعرةِ السَّوداءِ في الثَّور الأبيضِ " .

وقال الشاعر :

ولاَ ينْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إِذا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

وقال الشاعر :

وَإِذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وقال الشاعر :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُـوا

وقال الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

ما وجه الاستشهاد في كل ما سبق ؟

ج25– هذه الشـواهد تُؤَيِّدُ ما اختاره الناظم مِن أنَّ (سِـوَى) تُعَامل معاملة غير فتأتي مجرورة ،كما في الحديثين الشـــريفين والبيت الأوَّل ، وتأتي مرفوعة ،كما في البيتين الثاني والثالث . فَسِوَاك : مبتدأ مرفوع ، ولم يبقَ سوى : فاعل مرفوع .

وتأتي منصوبة على غير الظرفية ،كما في البيت الأخير . فسواك : اسم إنَّ .
وهذا خلاف ما ذهب إليه ســـيبويه ، والجمهور فهي عندهم لا تكون إلا ظرفاً ، وما ورد من الشـواهد خلافا لمذهبهم فهو للضـرورة إنْ كان شِـعراً ، ومُؤَوّل إن كان نثراً .

حكم المستثنى بلَيْسَ ، وبِلاَ يَكُونُ ، وبِخَلاَ ، وبعَدَا

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

س26- مانوع ليس ، ولا يكون ، وخلا وعدا ؟ وماحكم المستثنى بليس ، ولايكون ؟

ج26- **ليس** ، **ولا يكون** : فعلان . **وخلا** ، **وعدا** : فعلان ، وحرفان .
أما المســتثنى بليس ، **ولايكون** ، فحكمه : وجوب النصــب على أنه خبرٌ لهما ، نحو : قام القوم ليسَ زيداً ، وقام القومُ لا يكونُ زيداً . فزيداً في المثال الأول : خبر ليس ، وفي الثاني : خبر لا يكون ، واسمهما ضـمير مسـتتر وجوبا ، تقديره : (هو) واختلفوا في مَرْجِع الضمير .

س27– اختلف النّحاة في مرجع الضـــمير المســـتتر في ليس ، وفي لايكون ، وضِّح هذا الخلاف .

ج27– اختلف النُّحاة في مرجع الضـمير المسـتتر في (ليس) في نحو قولك : قام القوم ليس زيداً ، والمستتر في (لا يكون) في نحو قولك : قام القوم لا يكونُ زيداً ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال هي :

1– أنَّ مَرْجِعَهُ : البَعْضُ المفهوم من الكُلّ الذي هو المستثنى منه (القوم) والتقدير : ليس بعضُهم زيداً ، ولايكون بعضُهم زيداً ، فهو مثل قوله تعالى :

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾

فإنَّ النون في (كنَّ) عائدة إلى البعض المفهوم من الكل الســابق (أولادكم) لأنَّ الأولاد يشـــمل الكل الذكور ، والإناث ، والنون للإناث فقط . وهذا هو القول المشهور في هذه المسألة .

(م) 2– أنّ مرجعه : اســم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المســتثنى منه ، والتقدير : قام القوم ليس هو (أي : ليس القائمُ زيداً) ولا يكون القائم زيداً .

3– أنّ مرجعه : مصــدر الفعل السَّــابق العامل في المســتثنى منه ، والتقدير : قام القوم ليس هو (أي : ليس القِيـامُ قيـامَ زيـدٍ ، ولا يكون القيـامُ قيـامَ زيـدٍ) .

ويُضَعِّف القولين الثاني ، والثالث : أنّ الكلام قد لا يشتمل على فِعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لايكون زيداً . (م)

س28– ما مراد الناظم بقوله : " وبيكون بعد لا " ؟

ج28– **مراده** : أن شرط الاستثناء بـ (لا يكون) أن يأتي بلفظ المضارع المنفي بـ (لا) فقط ، ولا يُستعمل من أفعال الكون إلاّ لفظ (يكون) فقط ، ولا يُسبق بنفي إلا (لا) النافية فقط دون غيرها من أدوات النّفي ، مِثل: لَمْ ، ولَنْ ، ولَمَّا ، وإِنْ ، ومَا .

س29– ما حكم المستثنى بِخَلا ، وعَدَا ؟

ج29– كلٌّ من الأداتين (خَلاَ ، وعَدَا) تكونُ فعلا ، وحرفا .

فإن كانتا فعلين نُصِبَ المستثنى بعدهما على أنه مفعول به ، نحو : قام القومُ خلا زيداً ، وقام القوم عَدَا زيداً ، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من القوم ،كما تقدَّم بيانه في (ليس ، ولا يكون) والتقدير : خَلا بعضُهم زيداً ، وعَدَا بعضُهم زيداً . وهذا هو المشهور .

وإن كانتا حرفين كان المستثنى مجروراً بهما على اعتبار أنّهما حرفا جَرّ ، نحو : قام القوم خلا زيدٍ ، وقام القوم عدا زيدٍ .

حكم خَلا ، وعَدَا إذا دخلت عليهما
(ما) وإذا لم تدخل

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ وَبعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

س30– بيِّن حكم خلا ، وعدا إذا دخلت عليهما (ما) وإذا لم تدخل ؟

ج30– إذا دخلت (ما) على (خلا ، وعدا) وجب النصب بهما على أنّهما فعلان ؛ فتقول : قام القوم ما خلا زيداً ، وقام القوم ما عدا زيداً (فزيدا) في المثالين : مفعول به (وما) مصدرية (وخلا ، وعدا) صلتها ؛ لأن (ما) موصول حرفي ، وفاعل ما خلا ، وما عدا : ضمير مستتر يعود على البعض ، كما تقدم بيانه . وهذا هو معنى قول الناظم : " وبعد ما انْصِبْ " . وهذا هو المشهور .

أمّا إذا لم تدخل عليهما (ما) فإن شئت نصبتَ ما بعدهما على أنهما فعلان ، وإن شئت جررت ما بعدهما على أنهما حرفان ، فمن أمثلة النصب : قام القومُ خلا زيداً ، وعدا زيداً ؛ ومن أمثلة الجر : قام القومُ خلا زيدٍ ، وعدا زيدٍ .

وقد تقدّم بيان ذلك في س29 .

ومن أمثلة الجر (بخَلاَ) قول الشاعر :

خَلاَ اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيالى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجر (بِعَدَا) قول الشاعر :

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْراً   عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفلِ الصَّغيرِ

س31– ما مراد الناظم بقوله : " وانْجِرارٌ قد يرد " ؟

ج31– عرفنا في السؤال السابق أنه إذا دخلت (ما) على خلا ، وعدا وَجَبَ نصب ما بعدهما ، ويُشير هنا إلى أنه قد يرد جرُّ ما بعدهما ، وهذا ما أجازه الكسائي ، والجَرْمِي ، والفارسي على اعتبار (ما) زائدة ، وخلا وعدا : حرفا جر ؛ فتقول : قام القوم ما خلا زيدٍ ، وما عدا زيدٍ .

وقد حكى الجرْمِيُّ – في الشَّرح – الجرَّ بعد (ما) عن بعض العرب .

حكم المستثنى بـ (حَاشَا)
وحكم دخول (ما) عليها

وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

س32– ما نوع حاشا ؟ وما حكم المستثنى بها ؟

ج32– المشهور أنّ (حاشا) لا تكون إلاّ حرف جر فيكون المستثنى مجروراً بها ، نحو : قام القوم حاشا زيدٍ ، وذهب جماعة منهم المبرِّد ، والأخفش ، والمازني ، وتابعهم النّاظم : إلى أنها مثل (خَلاَ) تُستعمل فعلا فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتستعمل حرفا فَيُجَرُّ ما بعدها ؛ يقولون : قام القوم حاشا زيداً ، وحاشا زيدٍ . وحكى جماعة – منهم الفَرَّاء – النصب بها .

ومنه قول الأعرابي : " اللهمَّ اغفرْ لي ولِمَنْ يَسمعْ حاشا الشيطانَ ، وأَبَا الإصْبَعِ " بنصب (الشيطان) ومن النصب أيضا ، قول الشاعر :

حاشا قريشاً فإنّ الله فَضَّلَهُم على البَرِيَّةِ بالإسلامِ والدِّينِ .

س33– هل تدخل (ما) على حاشا ؟

ج33– الكثير أنّ حاشا لا تدخل عليها (ما) وقد تصحبُها قليلا ، فعن ابن عمر أنّ رسول الله ρ قال : " أُسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشَا فاطمةَ " .

ومنه قول الشاعر : **رَأَيْتُ النَّاسَ ما حاشَا قريشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ**

(م) توهَّمَ النحاة أنَّ قوله ρ : " ما حاشـــا فاطمة " مِنْ كلام النبي ρ ، وذلك غيرُ مُتَعَيِّنٍ ، بل يجوز أنْ يكون مِن كلام الرّاوي .
و بذلك تكون (ما) نافية،وحاشا: ليست الاستثنائية،بل فعلٌ ماضٍ مُتصرِّف.(م)

(م) س34– اختلف النّحاة في حرفيّة حاشا ، وضِّح ذلك .

ج34– للنحاة في حاشا ثلاثة مذاهب ، هي :

1– أنها لا تكون إلا حرف جرّ ، وما بعدها لا يكون إلا مجروراً . وهذا مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين .

2– أنها لا تكون إلا فعلا ، لكنْ يجوز فيما بعدها الجرّ ، والنّصب .

فإن جررت فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله ، وإن نصـــبته فهو من باب النصـب على نَزْع الخافض ، وأصـل (حاشـا زيدٍ) عندهم : حاشـا لزيدٍ . وهذا مذهب بعض الكوفيين منهم الفرّاء .

3– أنها تكون فعلا ، فينتصـب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرف جر فَيُجرّ ما بعدها . وهذا مذهب المبرَّد ، والمازني ، وغيرهما ، وتبعهم على ذلك ابن مالك . وهذا المذهب هو الذي يُؤَيِّده السَّماع .

س35– ما اللغات في حاشا ؟

ج35– فيها ثلاث لغات : حَاشَا ، وحَاشَ ، وحَشَا .

تعريفه

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

س1– عرِّف الحال ، وما الذي يخرج من هذا التعريف ؟ وما معنى قول الناظم : " مُفْهِم في حال " ؟

ج1– **الحال هو** : وَصْفٌ فَضْلةٌ مُنْتَصِبٌ للدلالة على هيئة صاحبه ، نحو : جئتُ مَاشِــياً . فمَاشــيا : حال ؛ لوجود القيود المذكورة في التعريف فيه ، وكما في مثال الناظم : فَرْداً أذهبُ . ففرداً : حال ، بتقدير : مُنْفَرِداً .

وخرج بقوله (وَصْــفٌ) : ما ليس بوصــف ، فالوصــف هو : المشــتق ، كاســم الفاعل : جئت مَاشِياً ، واسم المفعول : خرجتُ مسروراً ، والصِّفة المشَبَّهة : ما بِك حَزِيناً ؟

وخرج بقوله (فَضْـلة) : الوصـف الواقع عُمْدَة ، نحو : زيدٌ قائمٌ . فقائم : وصـف ولكنه عمدة ؛لأنه خبر ، والخبر ركنٌ أساسي في الجملة لا يُستغنى عنه .

وخرج بقوله (للدلالة على هيئة صــاحبه) : التمييز المشــتق ، نحو: للهِ دَرُّه فارســاً . ففارســاً : تمييز مُشــتق لا حال – على الصــحيح – لأنه لم يُقصــد به الدلالة على الهيئة ، بل المقصـود التَّعَجُّب من فُروسيته فهو لبيان المتَعَجَّب منه لا لبيان هيئته . وكذلك في قولك : رأيت رجلاً راكباً . فراكبا : صفة مشتقة لا حال ؛ لأنه لم

يُسَــق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرَّجل .

ومعنى قوله : مفهم في حال ، هو معنى قولنا : للدلالة على الهيئة .

(م) س2– هل لفظ الحال مذكر ، أو مؤنث ؟

ج2– لفظ الحال يُذَكَّر ، ويُؤَنَّث ؛ فتقول : الحال طَيِّبٌ والحال طَيِّبَةٌ ، هذا إذا كان اللفظ خاليا من تاء التأنيث ، أما إذا كان مختوما بتاء التأنيث فهي مؤنثه فقط ؛ تقول : الحالة طيِّبة . وتذكير اللفظ يدلّ على تذكير المعنى ، وتأنيث اللفظ يدل على تأنيث المعنى . والأفصح في اللفظ التذكير ، وفي المعنى التأنيث .

الحالُ الْمُنْتَقِلَةُ ، واللاَّزِمَةُ

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا

س3– اذكر أقسام الحال باعتبار ملازمتها للمتَّصِف بها ، وعدمه . موضِّحا ما تقول .

ج3– تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين ، هما :

1– **حالٌ مُنْتَقِلَةٌ** (أي : لا تكون ملازمة للمتَّصِف بها) فهي تُبَيِّن هيئة صاحبها مُدَّة مُؤَقَّتة ، ثُمَّ تُفَارِقه فليست دائمة الملازمة له ، نحو : جاء زيدٌ راكباً .

فراكبا : حال مشـــتقة مُنتقِلة ، فالركوب ليس ملازما لزيد ، بل يَنْفَكّ عنه بأن يجيء ماشيا .

والغَالب في الحال أنْ تكون مُنتقلة مُشـتقَّة ، ولكن ليسـت مُسْـتحقّة (أي : ليس واجباً أن تكون منتقلة مشتقة) بل هو الكثير الغالب .

2- **حال غير مُنْتقلة** (لازمة) وهي التي تكون ملازمة لصـــاحبها لا تكاد تُفارقه، نحو : دعوتُ الله سَمِيعاً ، ونحو: خلقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيها ، وكقول الشاعر :

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا   عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فكلٌّ مما تحته خطٌ إذا تَدَبَّرته وجدته وصفا ملازما لصاحبه .

(م) س4- ما المواضع التي تكون فيها الحال غير منتقلة ؟

ج4- تجيء الحال غير منتقلة (لازمة) في ثلاثة مواضع ، هي :

1- أن يكون العامل فيها مُشْعِراً بتجدُّد صاحبها ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ فالعامل (خُلِق) يدلّ ويُشْـعِر بتجدُّد صـاحب الحال : الإنسان (أي : إيجاد أمثاله واستمرار إيجاده) ومنه قول الشاعر : فجاءتْ به ســبط العظام (أي : إنه طويلٌ) وكقولهم : خلق الله الزَّرافة يديها أطولَ من رجليها .

2- أن تكون الحال مؤكَّدة ، إما لعاملها ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ وإمَّا أن تكون مُؤَكِّدة لصاحبها ، كما في قوله تعالى :

﴿ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ فجميعاً : حال مُؤكدة معنى صاحبها ، وهوالاسم الموصول (من) .

وإمَّا أن تكون مُؤكّدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : زيدٌ أبوك عطوفاً . فعطوفا : حال ، وصاحبها (أبوك) .

والحال : عطوفا مُؤكّدة لمضمون جملة (زيد أبوك) لأنّ الأُبُوَّةَ لا تتجرَّدُ من العطف .

3- أن تكون الحال في أمثلة مسموعة لا ضَابِط لها تدل على الملازمة بقَرَائِن خارجيَّة ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ فَدَوام القِيام بالقِسط معروف من صِفاتِ الخالق عزّ وجلّ. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ ومنه قولهم : دعوتُ الله سَمِيعاً .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فى سِعْرٍ وَفى   مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يداً بِيَدْ   وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَىْ كَأَسَدْ

س5– اذكر أقسام الحال باعتبار الجمود ، والاشتقاق .

ج5– تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين :

1– حال مُشْتَقَّة ، وهذا هو الغالب والأصل . وقد ذكرنا أمثلتها في السؤال الأول .

2– حال جامدة ، وهي قليلة ولكنّها مع قلَّتها قِياسيّة في عِدَّة مواضع .

س6– ما المواضع التي يكثر فيها مجيء الحال جامدة ؟

ج6– الحال الجامدة إمَّا أن تكون مُؤوَّلة بمشتق ، وإمَّا غير مُؤولة بمشتق .

فالمؤوّلة بالمشتق تكون في المواضع الآتية :

1– **أن تدلَّ الحال على سِعْرٍ** ، نحو : بِعْهُ مُدّاً بِدِرْهَم . فَمُدّاً : حال جامدة هي في معنى المشتق مُسَعَّراً ؛ إذ المعنى : بِعْه مُسَعَّراً كلَّ مُدًّ بدرهم .

والجار والمجرور (بدرهم) متعلق بمحذوف صفة للحال .

2– **أن تدلّ الحال على مُفَاعَلَة** (أي : المشاركة من جَانِبَيْنِ) نحو: بِعْتُه يداً بِيَدٍ (أي : مُنَاجَزَة ومُقَابَضَة) فيداً : حال جامدة هي في معنى المشتق (مُقَابِضَين) .

والجار والمجرور (بيد) متعلق بمحذوف صفة للحال .

3- **أن تدلّ الحال على تشبيه** ، نحو : كرَّ زيدٌ أسداً (أي : مُشْبِهاً الأسد) .

4- **أن تدلّ الحال على ترتيب** ، نحو : ادخلوا الدارَ رجُلاً رَجُلاً ، وادخلوا الدارَ رجُلَين رَجُلَين (أي : مُرَتَّبِين) فرجلاً الأولى : حال ، والثانية : حال كذلك ، وقيل الأولى :حال ، والثانية: معطوف عليه بعاطف مقدّر ، هو الفاء ، أو ثم . ويجوز أن تكون الثانية توكيداً لفظياً .

فهذه المواضع الأربعة أجمع النحاة على أنه يجب تأويلها بمشتق ؛ لِيُسْرِ ذلك وعدم التكلُّف فيه .

وهذا هو مراد الناظم بقوله: " وفي مُبدِى تأوّل بلا تكلّف " .

(م) **وأما غير المؤولة بمشتق** فتكون في المواضع الآتية :

1- أن تكون الحال موصوفة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ فقُرآنا ، وبشراً : حال جامدة موصوفة غير مُؤولة بمشتق .

2- أن تكون الحال دالّة على عدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ .

3- أن تدل الحال على طَوْر من أطوار صاحبِهَا فيه تفضيل ، نحو : هذا بِسْراً أطيبُ منه رُطَباً ، ونحو : الخادمُ شباباً أنشطُ منه كُهُولةً .

4- أن تكون الحال نوعاً من صاحبها ، نحو : هذا مَالُكَ ذَهَباً ، أو تكون الحال فرعاً لصاحبها ، نحو : رغبتُ في الفِضَّة خاتماً . ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ أو تكون الحال أصلا لصاحبها ، نحو : رغبت في الخاتمِ فضةً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ .

وهذه الأنواع مختلفٌ فيها ، فذهب قومٌ منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها بمشتق ؛ لتكون الحال مشتقة على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق ؛ لأنّ في تأويلها بالمشتق تكلُّفاً وعُسْراً . (م)

حكم مجيء الحال معرفة

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

س7- ما الأصل في الحال التعريف ، أو التنكير ؟

ج7- مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلاّ نكرة . وهذا هو الأصل ، وأنّ ما ورد منها مُعرَّفا لفظاً فهو نكرة معنىً ، كقول الناظم : اجتهدْ وَحْدَك .

فوحدك : حال معرفة لكنها مُؤوّلة بنكرة ، والتقدير: اجتهد مُنْفَرِداً .

وكقولهم : جاءوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ (أي : جاءوا جميعاً) وكما في قول الشاعر :

فَأَرْسَلَها الْعِـــرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَــا   وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

والتقدير : أرسلها مُعْتَرِكة (أي : مُزْدَحِمة) وكما في قولهم : كلَّمته فَاهُ إلى فِيَّ . فكلمة (فاه) حال عند سيبويه ، وجمهور البصريين وإن كانت اسماً جامداً مُعَرَّفاً بالإضافة ؛ لأنها في قوّة اسم مشتق نكرة ، والتقدير : كلمته مُشَافَهَةً . أما الكوفيون فيرون أنها : مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا . والتقدير: كلَّمته جَاعِلا فاه إلى فِيَّ .

س8- اذكر الخلاف في مسألة تعريف الحال ، وتنكيرها ؟

ج8- **مذهب جمهور النحويين** : أنّ الحال لا تكون إلا نكرة ، وأنّ ما ورد منها معرَّفاً لفظاً فهو بتأويل نكرة في المعنى .

1- **البَغْدَادِيُّونَ** ، **ويُونُس**ُ : يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيدٌ الراكبَ .

2- **الكوفيون** : فَصَّلُوا ، فقالوا : إنْ تَضَمَنَّت الحال معنى الشّرط صَحَّ تعريفها وإلاَّ فَلا . فمثال ما تضمَّن معنى الشرط : زيدٌ الرَّاكبَ أحسنُ منه الماشِيَ . فالراكبَ ، والماشيَ : حالان ، وصَحَّ تعريفهما لِتَأَوُّلهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيدٌ إذا رَكِبَ أحسنُ منه إذا مَشَى .

فإن لم تُقَدَّر بالشرط لم يصحّ تعريفها ؛ فلا تقول : جاء زيدٌ الرّاكبَ ؛ لأنه لا يصحُّ : جاء زيدٌ إنْ رَكِب .

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

س9- هل يصحّ وقوع الحال مصدراً ؟ وضِّح ذلك .

ج9- الأصل في الحال - كما تقدّم بيانه - أن يكون وصفاً ، وهو ما دلّ على معنى صاحبه ، كاسم الفاعل : قائم ، واسم المفعول : مضروب ، والصِّفة المشَبَّهة : حَسَنٌ . ووقوع الحال مصدراً على خلاف الأصل ؛ لأنه لا دلالة فيه على صاحب المعنى . وقد كثُر مجيء الحال مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل . وهذا هو مذهب سيبويه ، والجمهور . ومن أمثلة ذلك : زيدٌ طلعَ بغتةً . فبغتةً : مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال ؛ لأنّه مؤول بمشتق ، والتقدير: زيدٌ طلعَ بَاغِتاً .

(م) س10- اختلف النّحاة في جواز القياس على مجيء الحال مصدراً نكرة ، وضِّح الخلاف في هذه المسألة .

ج10- قبل أنْ نذكر الخلاف نودّ الإشارة إلى أنّه قد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جداً مجيء الحال مصدراً نكرة ، نحو قولهم : قَتَلْتُه صَبْراً ، وقولهم : أَتَيْتُه رَكْضاً ، ولَقيتُه فَجْأَةً ، وكلَّمته مُشَافهةً ، وأخذتُ عن فلان سَمَاعاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ وقوله تعالى :
﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾
ومع هذه الشـــواهد الكثيرة فقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد فيها من وقوع الحال مصدراً ، وإليك بيان ذلك :

1- **سيبويه** ، **والجمهور** : لا يُجِيزون القياس عليها مع كثرتها ؛ لأنها خلاف الأصل .

2- **المبرَّد** : اختلف نقل العلماء عنه ، فمنهم من نقل أنه يُجِيزُ القياس على ما ورد عن العرب مطلقا ، ونقل آخرون أنه يُجيزُ القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، نحو : كلّمته مُشافهةً ، ولا يُجيز القياس إذا لم يكن المصدر نوعاً من الفعل ، نحو : جاء زيدٌ بُكاءً .

3- **ابن مالك** ، **ومن وافقه** : أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكَّر ، هي : أ- أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدَّالة على الكمال ، وقد ورد قولهم : أنت الرجلُ علماً ، وأجاز هؤلاء أن تقول :
أنت الرجلُ فَضْلاً ، ونُبْلاً ، وشَجَاعةً .

ب- أن يقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه ، وقد ورد قولهم : أنت زُهَيرٌ شعراً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت حَاتِمٌ جُوداً ، والأَحْنَفُ حِلْماً ، ويوسفُ جَمَالاً.

ج- أن يقع بعد أمَّا الشـــرطِيّة ، نحو : أمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ وأمَّا نُبْلا فَنَبِيلٌ وأمَّا حِلْماً فَحَلِيمٌ . وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أمَّا حالاً بتأويله بالمشتق ، وعامله مقدّر نابت عنه أمَّا .

س11- اذكر الخلاف في إعراب المصدر النكرة الواقع حالا .

ج11- للعلماء فيه ستة آراء ، هي :

1- **مذهب سيبويه ، وجمهور النّحاة** : يرون أنّ المصدر نفسه حال ، وأنه على تأويل مشتق مناسب ، نحو : زيدٌ طلع بغتةً . فالمصدر (بغتة) حال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً .

2- **مذهب الأخفش ، والمبِّرد** : أنّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه محذوف ، وجملة الفعل وفاعله حال ، فتقدير المثال السابق : طلعَ زيدٌ يَبْغُتُ بَغْتَةً ، فجملة (يبغت) هي الحال عندهما .

3- **مذهب الكوفيين** : أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدِّم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : شَنَأْتُه بُغْضاً .

(م) 4- **مذهب أبو عليّ الفَارِسِيّ**: أنّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله وَصْف محذوف يقع حالا ، والتقدير : طلعَ زيدٌ بَاغِتاً بَغْتَةً .

5- وقال بعضهم : إنّ المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، فأصلُ طَلَعَ زيدٌ بغتةً : طلع زيدٌ طُلُوعَ بَغْتَةٍ .

6- وقال آخرون : إن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وَصف ، أو مؤوّل بوصف ، فتقديُر ، طَلَعَ زيدٌ بغتةً : طلع زيدٌ ذا بغتةٍ ، بتأويل : صاحب بغتة . (م)

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

س12- ما الأصل في صاحب الحال التعريف ، أو التنكير ؟

ج12- الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، نحو جاء زيدٌ مُسْرِعاً ، ورأيت الطفلَ باكياً . وقد يأتي صاحب الحال نكرة عند وجود مُسَوَّغ .

س13- ما مسوِّغات تنكير صاحب الحال ؟

ج13- لا يُنكَّر صـــاحب الحال في الغالب إلا عند وجود مُسَـــوِّغ ، وهو أحد الأمور الآتية :

1- **أنْ تتقدّم الحال على صــاحبها النكرة** ، نحو: جاء ضــاحكاً طفلٌ ، ونحو : فيها قائماً رجلٌ .

2- **أنْ يُخَصَّصَ صاحب الحال النكرة بوصف ، أو إضافة** . فمثال ما تَخَصَّص بوصف ، قولك : جاءني طالبٌ مجتهدٌ سائِلاً ، ومثال ما تَخَصَّص بإضافة ، قولك : جاءني طالبُ علمٍ سائلاً .

3- **أنْ يقع صاحب الحال النكرة بعد نفي ، أو شِبْهِه** ،كالنّهي ، والاستفهام . فمثال النفي ، قولك : ما جاءني أحدٌ سائلاً . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ فجملة (لها كتابٌ) حال من النكرة (قرية) وصحّ مجيء الحال من النكرة لتقدّم النفي عليها .

ولا يصحُّ أن تكون الجملة صفة لقرية خِلافا للزمخشريّ ؛ لأن النعت لا يُفْصَلُ بينه وبين المنعوت بالواو ، ووجود (إلاَّ) مانع أيضـــاً من ذلك ؛ لأنه لا يُعْتَرض بإلا بين النعت والمنعوت ، ومِمَّنْ صَـــرَّح بمنع ذلك : أبو الحســـن الأخفش ، وأبو علي الفارسيّ .

وفي هذه الآية مسوّغ آخر لتنكير صاحب الحال ،سيأتي بيانه في المسوّغ الرابع .

ومثال النهي قولك : لا يدخلْ أحدٌ الفَصْلَ مُتَأخِّراً ، وكما في قول الناظم :

لا يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلاً ، وكما في قول الشاعر :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَامِ يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

ومثال الاستفهام ، قولك : هل دخل أحدٌ الفصل مُتَأخِّراً ؟ وكما في قول الشاعر:

ياصَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِهَا الأَمَلاَ

(م)4- **أنْ تكون الحال جملة مقترنة بالواو** ، كما في قولك : زارنا رجلٌ والشـــمسُ طالعةٌ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ .

5- **أن تكون الحال جامدة** ، نحو قولك : هذا خاتمٌ حديداً ؛ وذلك لأنّ الوصف بالجامد خلاف الأصل ، وإنما جاز مجيء الحال جامدة ؛ لأنها أصلٌ لصاحبها - كما عرفتَ ذلك سابقا - وبعض النحاة يرتضي إعرابها تمييزاً .

6- أن تكون النكرة مشـــتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصـــح أن تجيء الحال منها . فمثال مجيئها مشتركة مع معرفة ، قولك : زارني خالدٌ ورجلٌ رَاكِبَيْنِ ، ومثال مجيئها مع نكرة يصـح أن تجيء الحال منها ، قولك : زراني رجلٌ صـالحٌ وشـابٌّ مُبَكِّرَيْنِ . (م)

س14- قـال تعـالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾ . وقال الشاعر :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

وقال الشاعر :

وَمَا لاَمَ نَفْسي مِثْلَهَا لى لاَئِمٌ ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي

وقال الشاعر :

نَجَّيْتَ يا ربِّ نُوحاً واسْتَجَبْتَ لَهُ فى فُلْكٍ مَاخِرٍ فى اليَمِّ مَشْحُونَا

وقال الشاعر : **مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِياً ولا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا**

عيِّن الشاهد في كلِّ ما سبق ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج14- **الشـــاهد في الآية الكريمة** ، قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾ . **وجه الاستشهاد** : أورد ابن عقيل هذه الآية شاهداً على مجيء صاحب الحال نكرة إذا خُصِّص بوصف ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾

وأمراً : حال من (أمر) الأول ، وهذا هو إعراب الناظم ، وابنه .

(م) ومِن العلماء مَن جعل (أمراً) حالا من (كلّ أمر) وهي نكرة ؛ لأن المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل (أمراً) حالاً مِن الضمير المستتر في (حكيم) ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً (أي : مأموراً به) . (م)

الشاهد في البيت الأوّل : بَيّناً . **وجه الاستشهاد** : وقعت الحال (بيّنا) من النكرة (شُحوب) والمسوّغ لذلك تقدُّم الحال على صاحبها .

الشاهد في البيت الثاني : مثلَها لي لائم . **وجه الاستشهاد** : في هذا البيت حالان ، الأول قوله : (مثلَها) والثاني ، الجار والمجرور (لي) وكلاهما وقع حالا من النكرة (لائم) والمسوغ لذلك تقدّم الحال على صاحبها .

الشاهد في البيت الثالث : مَشْحُونا . **وجه الاستشهاد** : وقع الحال (مشحونا) من النكرة ، وهي قوله (فلك) والمسوّغ لذلك أنها وُصِفَت بكلمة (ماخر) فَقَرُبَت من المعرفة .

الشاهد في البيت الأخير : وَاقِياً ، وبَاقِياً . **وجه الاستشهاد** : وقع الحال (واقيا) من النكرة (حِمًى) ووقع الحال (باقيا) من النكرة (أحدٍ) والمسوّغ لذلك أنّ النكرة مسبوقة بالنّفي في الموضعين .

(م) وإنما يكون الاستشهاد بقوله (باقيا) على أنها حال إذا جعلنا (تَرى) بصريّة ؛ لأنها تحتاج إلى مفعول واحد وقد استوفته ، وهو (من أحدٍ) فمن : زائدة ، وأحدٍ : مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلا .

أما إذا جعلت (ترى) قَلْبِيَّة فإن قوله (باقيا) يكون مفعولا ثانيا . (م)

س15- ممَّ احترز الناظم بقوله : " غالباً " ؟ وما مذاهب العلماء فيما احترز منه ؟

ج15- احترز بذلك مما ورد فيه مجئ الحال من النكرة بلا مُسَوِّغ .

ومنه ما ورد في الحديث :"صلَّى رسولُ ρ قاعداً وصَلَّى وراءَه رجالٌ قِياماً " . ومنه قولهم : "مررت بمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عليه مائةٌ بِيضــــاً ، وقولهم : فيها رجلٌ قائماً .

وقد اختلف العلماء في مجيء الحال من النكرة بلا مسوِّغ :

فذهب سيبويه : إلى أنّ ذلك مَقِيس لا يُوقَف فيه على ما ورد به السَّماع ؛ وعِلَّه ذلك عند سيبويه : أنّ الحال إنّما يُؤتَى بها لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوِّغ في صاحبها .

وذهب الخليل بن أحمد ، ويونس بن حَبيب : إلى أنّ ذلك مما لا يجوز أنْ يُقاس عليه ، وإنّما يُحفظ ما ورد منه .

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

س16- ما حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ؟

ج16- صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد . فإن كان مجروراً بحرف جر زائد فلا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها ، نحو : ما جاء مِنْ أحدٍ راكبا . فراكبا : حال من (أحد) المجرور لفظا بِمِنْ الزائدة ؛ ولذلك يجوز تقديم الحال على صاحبها ؛ فتقول :

ما جاء راكبا مِنْ أحدٍ .

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي ، نحو : مررتُ بهندٍ جالسةً، ففي تقديم الحال على صاحبها في هذه الحالة خلاف ، بيانه كما يلي :

1- **مذهب جمهور النحويين** : أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ؛ فلا تقول في المثال السابق : مررت جالسةً بهندٍ .

2- **مذهب الفارسيّ ، وابن بَرْهَان** : جواز ذلك ، ووافقهم الناظم بقوله : " ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ " ومنه قول الشاعر :

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِياً إلَيَّ حَبِيباً إنَّها لَحَبِيبُ

فهيمانَ ، وصادياً : حالان متقدِّمان على صاحبهما الضمير (ياء المتكلم) المجرور بحرف جر أصلي ، هو (إلى) .

ومنه قول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

فَفَرْغاً : حال متقدمة على صاحبها (بقتل) المجرور بحرف جر أصلي ، هو : الباء . أمَّا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فتقديم الحال عليه جائز سواء كان مرفوعا ، نحو : جاء ضاحكاً زيدٌ ، أم كان منصوبا ، نحو : رأيت باكيةً هنداً .

حكم مجيء الحال من المضاف إليه

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

س17– ما حكم مجيء الحال من المضاف إليه ؟

ج17– لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقّق في المضاف أحد الشروط الثلاثة الآتية :

1– **أن يكون المضاف عاملا في المضاف إليه** ،كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، ونحوها مِمَّا تضمَّن معنى الفعل ، نحو : هذا ضاربُ هندٍ خائفةً . فالمضاف (ضارب) اسم فاعل يعمل عمل فعله (ضربَ) فهو يطلب الفاعل، والمفعول كما يطلبهما الفعل (ضرب) والفاعل ضمير مستتر ، والمفعول به في

المعنى هو (هند) وبهذا يكون المضاف قد عمل في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال (خائفةً) من المضاف إليه (هند) .

ومن ذلك أيضـــا قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ فجميعاً : حال من المضاف إليه الضمير (كُمْ) لأن المصدر (مَرْجع) يعمل عمل فعله ، فالمضاف إليه فاعل في المعنى . ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ ابْنَتِي إنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً إلى الرَّوعِ يوماً تَارِكِي لا أَبَا لِيَا

فواحدا : حال من المضاف إليه (الكاف) في انْطِلاَقك ؛ وذلك لأن المضاف (انطلاق) مصدر يعمل الفعل فهو يَتَطَلَّب فاعلا كما يتطلبه فعله (انْطَلَقَ) والكاف هي الفاعل في المعنى ، وبذلك يكون المضـاف عاملا في المضـاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال من المضاف إليه .

2- **أن يكون المضاف جُزْءاً حَقِيقياً من المضاف إليه** ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ فإخوانا : حال من الضـمير (هم) في ﴿ صُدُورِهِم ﴾ وصـدور: مضـاف وهو جزء حقيقي من المضـاف إليه (هم)، وكما في قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ فميتاً : حال من المضاف إليه (أخ) والمضاف (لحمَ) جزء حقيقي منه .

3- **أن يكون المضـاف بمنزلة الجزء الحقيقي من المضـاف إليه** ، فيصـحّ حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغيَّر المعنى العام ، كما في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ ﴾ فحنيفاً : حال من المضاف إليه (إبراهيم) والمضاف (مِلَّة) كالجزء من المضاف إليه ؛ لأنه يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف بعد حذفه ، فلو قيل في غير القرآن (أن اتّبِعْ إبراهيم حنيفاً) لصحَّ المعنى .

ومن ذلك قولك : تَمَتَّعْتُ بجمالِ الحديقةِ واسعةً ، فواسعة : حال من المضاف إليه (الحديقة) والمضاف (جمال) كالجزء من المضاف إليه ؛ لصّحة حذف المضاف والاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فتقول تمتَّعت بالحديقةِ واسعةً .

فإذا لم يكن المضاف واحداً من الأمور الثلاثة المذكورة لم يَجُزْ أن يجيء الحال منه ؛ فلا تقول : جاء غُلاَمُ هندٍ ضاحكةً – خلافاً للفارسيّ – لأن المضاف (غلام) ليس مما يعملُ عملَ فعلِه ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جُزْئِه .

قال الشارح : وقول ابن الناظم " إنّ هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف " ليس بِجَيِّد فإنّ مذهب الفارسي جوازها ، كما تقدم .

(م) س18– اختلف النّحاة في مجيء الحال من المضاف إليه ، وضِّح هذا الخلاف ، ثم بيّن سبب اختلافهم .

ج18– 1– ذهب سيبويه ، ومن وافقه كالفارسيّ : إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مُطلقاً (أي : سواء تحققّ في المضاف أحد الشروط الثلاثة السابقة ، أم لم يتحقَّق) .

2- ذهب غيره من النّحاة ،ومنهم الأخفش ،وابن مالك : إلى أنه إذا تحقَّق أحد الشروط الثلاثة جاز مجيء الحال من المضاف إليه،وإن لم يتحقّق أحدها لم يَجُز.

والسـبب في خلاف سـيبويه ، وغيره من النحاة أنهم اختلفوا في : هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟

فذهب سيبويه : إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً ، ويجوز أن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقا .

وذهب غيره : إلى أنه لابدَّ من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صـاحبها ، وعلى ذلك أجازوا مجيء الحال من المضـاف إليه إذا تحقّق واحد من الشروط السابقة .

حكم تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرِّف
أو الصِّفة التي تشبهه

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا   أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ مُسْرِعاً   ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

س19- اذكر أنواع العامل في الحال .

ج19- العامل في الحال نوعان :

1- عامل لفظي ، والمراد به : الفعل المتصرِّف ، أو صِفَة تُشْبِه الفعل المتصرَّف . والمراد بالصَّفة : ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه ، وقَبِل التَّأنيث ، والتَّثنية ، والجمع : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصِّفة المشَبَّهة .

2- عامل معنوي ، والمراد به هنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما تضَمَّنَه من معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التَّمَنِّي ، والتَّشْبِيه ، والتَّرَجِّي ، وغيرها .

وليس المراد بالعامل المعنوي في هذا الموضع الابتداء الذي يعمل في المبتدأ الرَّفع ، ولا التجرُّد من الناصب ، والجازم الذي يعمل في الفعل المضارع الرّفع ، وإنما المراد : ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه .

س20– ما حكم تقديم الحال على عاملها اللفظي ؟

ج20– يجوز تقديم الحال على عاملها (ناصبها) بأحد شرطين ، هما :

1– أن يكون العامل فعلا مُتَصَرِّفاً .

2– أن يكون العامل صِفة تُشبه الفعل المتصرِّف .

فمثال تقديم الحال على الفعل المتصرِّف ، قول الناظم : مُخْلِصاً زيدٌ دعا .

فَدَعَا : فعل متصرِّف ؛ ولذلك جاز تقديم الحال (مخلصا) عليه .

ومثال تقديمه على الصِّفة التي تُشبه الفعل المتصرِّف ، قول الناظم : مُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ . فراحل : اسم فاعل يُشبه الفعل المتصرِّف (رَحَل) في معناه وحروفه ، ويقبل التأنيث ، والتثنية ، والجمع ؛ ولذا جاز تقديم الحال (مسرعاً) عليه .

فإن كان الناصب للحال فعلا غير متصرف لم يَجُزْ تقديمها عليه ، نحو :

ما أحسنَ زيداً ضاحكاً ، فلا يصحّ قولك : ضاحكا ما أحسنَ زيداً ؛ لأنَّ فعلَ التَّعَجُّبِ غيرُ متصرفٍ في نفسه فلا يتصرَّف في معموله بالعمل فيه .

وكذلك إن كان الناصب للحال صِفة لا تُشبه الفعل المتصرف ، كأفعل التفضيل لم يَجز تقديم الحال عليه ، نحو : زيدٌ أحسنُ من عمرٍو ضاحكاً ، فلا يصح قولك : زيدٌ ضاحكاً أحسنُ من عمرٍو ؛ لأن أفعل التفضيل لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمع ، ولا يُؤَنَّثُ فَأَشْبَهَ الجوامد فلم يتصرف في نفسه ، ولذلك لم يتصرَّف في معموله بالعملِ فيه .

(م) س21– ما المواضــع التي يجب فيها تأخير الحال عن عاملها ولوكان العامل فعلا متصرفاً ، أو صفة تُشْبه الفعل المتصرّف ؟

ج21– جواز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصــرفا ، أو صــفة تُشــبه الفعل المتصــرِّف ليس على إطلاقه ، بل قد يَعْرِضُ أَمْرٌ يُوجِبُ تأخير الحال عن عاملها وإن كان فعلا متصرفا ، أو صفة تشبهه ، وذلك في أربعة مواضع ،هي :

1– أن يكون العامل مقترنا بلام الابتداء ، نحو : إنِّي لأزورك مسروراً .

2– أن يكون العامل مقترنا بلام القسم ، نحو قولهم : لأَصْبِرَنَّ مُحْتَسِباً ، ونحو : واللهِ لأَصُومَنَّ مُعْتَكِفاً .

3– أن يكون العامل صلة لحرف مصدري ، نحو : إنَّ لك أنْ تسافرَ صائماً ، وإنَّ عليك أنْ تنصحَ مُخْلِصاً .

4– أن يكون العامل صِلَة لأل الموصولة ، نحو : أنت المصلِّي فرداً ، وعليٌّ المذاكر مُتَفَهِّماً .

حكم تقدّم الحال على عاملها الْمَعْنَوِيّ

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لاَ   حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ
كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ   نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِى هَجَرْ

س22- ما حكم تقديم الحال على عاملها المعنوي ؟

ج22- عرفنا فيما سبق أن العامل المعنوي ، هو ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه :كأسماء الإشارة ، وحروف التَّمَنِّي ، والتَّشْبِيه ، والتَّرَجِّى، والتَّنْبِيه ، والنداء ، والاستفهام الذي يُقصد به التَّعجب ، والظرف ، والجار والمجرو ر .

فهذه العوامل مُتَضَمِّنة معنى الفعل دون حروفه ، فاسم الإشارة يعمل في الحال ؛ لأنه متضمِّن معنى الفعل (أُشِيرُ) وحرف التَّمني (ليت) متضمِّن معنى الفعل (أَتَمَنَّى) وحرف التشبيه (كأنّ) متضمِّن معنى الفعل (أُشَبِّهُ) ... وهكذا .

أمَّا حكم تقديم الحال على العامل المعنوي فغير جائز ؛ تقول : تلك هندٌ مُتَحَجِّبَةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأنّ زيداً راكباً أَسَدٌ ، ولعلّ زيداً أميراً قادمٌ ، وهاأنت زيدٌ راكباً ، ويأيها الرجلُ قائماً ، وزيدٌ في الدار قائما ، وزيدٌ عندك قائماً .

ولا يجوز تقديم الحال في هذه الأمثلة على عاملها ؛ لأن العامل معنوي ؛ فلا تقول : متحجِّبةً تلك هندٌ ، ولا : راكبا كأنَّ زيداً أسدٌ ، ولا : أميراً ليت زيداً أخوك....وهكذا في الباقي .

أما إذا كان العامل ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً فَيَنْدُرُ تقديم الحال عليه ، نحو :

زيدٌ قائماً عندك ، ونحو : سعيدٌ مستقراً في هَجَر . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦٓ ﴾ في قراءة مَنْ كَسَرَ (التاء) في مطويّات، (وهي قراءة شاذَّة) وأجاز الأخفش تقديم الحال على شبه الجملة قياساً .

حكم تقديم الحال إذا كان العامل

أفعل التفضيل

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

س23- ما حكم تقديم الحال إذا كان العامل أفعل التفضيل ؟

ج23- تَقَدَّمَ في س20 أنّ أفعل التفضـــيل لا يعمل في الحال المتقدِّمة فلا يجوز تقديم الحال عليه ، **واسْتُثْنِي من ذلك هذه المسألة ، وهي**: إذا كان العاملُ أفعلَ التفضيلِ يقتضي حَالَيْن ، تدل إحداهما على أنّ صاحبها في طَوْرٍ من أطوره أفضل من نفسِه ، أو غيره في الحال الأخرى ؛ فالأحسن هنا أَنْ تتقدّم إحداهما على أفعل التفضـيل ، وتتأخَّر الثانية ، وذلك نحو: زيدٌ قائماً أحسـنُ منه قاعداً ، وزيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَاناً .

ففي المثال الأول (قائما ، وقاعدا) : حالان منصوبان عاملهما أفعل التفضيل (أحسـن) ، وفي المثال الثاني (مفردا ، ومعانا) حالان منصـوبان عاملها أفعل التفضـيل (أنفعُ) وإذا تأملت المثالين تجد أنّ (زيد) في طور القيام مُفَضَّـل على نفسـه في طور القعود من جهة (الْحُسْـن) وهو مُفضَّـل على غيره (عمرو) في حال الإفراد من جهة النَّفع .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضـيل ،ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول: زيدٌ قائماً قاعداً أحسنُ منه ، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ منه قائما قاعداً .

وإعرابهما (حالاً) هو مذهب الجمهور ، وزعم السِّيرافي أنهما خبران منصوبان بـ (كان) المحذوفة ، والتقدير : زيدٌ إذا كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعَاناً .

حكمُ تَعَدُّدِ الحال

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ   لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

س24- ما حكم تعدُّد الحال ؟

ج24- لتعدُّد الحال حكمان : جائز ، وواجب . وحالة الجواز هي التي أشار إليها الناظم في هذا البيت ، وإليك البيان :

أولا : **التعدّد الجائز** ، يجوز تعدّد الحال سواء كان صاحبُها مفرداً ، أم متعدِّداً .

فمثال تعدّد الحال وصاحبها مفرد : جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً . فراكبا ، وضاحكا : حالان ، وصاحبهما واحد ، هو (زيد) والعامل فيهما الفعل (جاء) ومثال تعدّد الحال وصاحبها متعدِّد : لقيت هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرةً . فَمُصْعِداً : حال من التاء في (لقيتُ) ومُنْحدِرَةً : حال من (هند) والعامل فيهما (لَقِيت) ومنه قول الشاعر :

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً   مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماً

فخائفا : حال : من (ابني) ومُنجِديه : حال من (أخويه) والعامل فيهما (لَقِيَ) .

فعند تعدّد الحال وتعدّد صاحبها تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى صاحبها الذي يناسبها عند ظهور المعنى ، أمَّا إذا لم يَظْهر المعنى فيُجْعَل أوَّل الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأوّل الاسمين . ففي قولك : لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، لم يظهر المعنى فَلِمَنِ الصعود؟ ولِمَنِ الانحدار ؟ ولذلك يكون مصعداً حال من (زيد) ومنحدراً حال من (التاء) .

(م) ثانيا : **التَّعدُّد الواجب** : يجب تعدّد الحال في موضعين ، هما :

1- أن يقع الحال بعد (إِمَّا) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ .

2- أن يقع الحال بعد (لا) النّافية ، كقولك : رأيت بَكْراً لا مُسْتَبْشِراً ولا جَذْلانَ . وحالة الوجوب هذه لم يذكرها الشارح . (م)

الحال المؤَكِّدَة لعاملها

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فى نَحْوِ : لاَ تَعْثُ فى الأَرْضِ مُفْسِدَا

س25- اذكر أقسام الحال باعتبار التأكيد ، وعدمه .

ج25- تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين : مُؤَكِّدة ، وغير مُؤَكِّدة . وتنقسم المؤَكِّدة إلى قسمين : مُؤَكِّدة لعاملها ، ومُؤَكِّدة لمضمون الجملة ، أمَّا غير المؤَكِّدة فهي ماسوى هذين القسمين .

س26– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج26– **مراده** : بيان القســـم الأول من الحال المؤكِّدة ،وهي ما أكَّدَت عاملها .
والحال المؤكِّدة لعاملها هي :كلُّ وَصْف دلّ على معنى عامله ، وخالفه لفظاً (وهو الأكثر) وقد يوافقه لفظا (وهو دون الأول في الكَثْرة) فمثال المخالف لفظاً ، قول الناظم : لا تعثُ في الأرضِ مفسداً . فمفسداً : حال دلّت على معنى العامل (لا تَعْث) ولكنها مختلفة عنه في اللفظ . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ومثال الموافق لفظاً ، قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ .

الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

س27– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج27– **مراده** : بيان القســـم الثاني من أقســـام الحال المؤكِّد ، وهو : ما أكَّدت مضمون الجملة . وشرط الجملة : أن تكون اسمية ، وجُزْآها معرفتان جامدان ، نحو : زيدٌ أخوك عطوفاً ، ونحو : أنا زيدٌ معروفاً .
فعطوفاً ، ومعروفا : حالان مُؤكِّدان لمضمون الجملة الاسميّة التي قبلهما ،

وأجزاء الجملتين (أي : المبتدأ والخبر) جامدان ، والعامل في الحال محذوف وجوبا ، تقديره في الجملة الأولى : زيدٌ أخوك أَحُقُّه عَطُوفاً ، أو : أَعْرِفُه ، أو : أَعْلَمُه ، والتقدير في الثانية : أنا زيدٌ أُحَقُّ معروفا ، أو : أُعْرَفُ ، أو أُعْلَمُ .
ومن الشواهد قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يالَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

فمعروفا : حال أَكَّدت مضمون الجملة التي قبلها .
ولا يجوز تقديم هذه الحال على الجملة التي قبلها ؛فلا تقول: عطوفاً زيدٌ أخوك ، ولا : معروفاً أنا زيدٌ .
وكذلك لا يجوز توسُّطها بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول : زيدٌ عطوفاً أخوك .

الحال الجملة

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

* **س28– اذكر أقسام الحال باعتبار كونها مفردة ، وغير مفردة .**
ج28– الحال بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، هي :
1– **حال مفردة** ، نحو : جاء الطالبُ ضاحكاً ، وجاء الطالبانِ ضاحِكَيْنِ ، وجاء الطلابُ ضَاحِكِينَ . والمراد بالمفرد ، ما ليس بجملة .

2- **حال جملة** ، وهي نوعان :

أ- جملة اسمية ، نحو : جاء الطلابُ وهم يضـــحكون ، ونحو : وصـــلت مكَّة والشمسُ تغربُ .

ب- جملة فعلية ، نحو : جاء الطلابُ يضحكون ، ونحو : جاء الطالب وقد انتهى الدَّرس .

3- **حال شبه جملة** ، نحو : رأيت الهلال بين السَّحابِ ، ونحو قوله تعالى :

﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ .

س29- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج29- **مراده** : بيان الحال الجملة ، فَذَكَرَ أنّ الحال الجملة تجيء في موضـع المفرد فتأخذ محلَّها وإعرابها ، فتكون الجملة في محل نصـب حال ؛ ذلك لأنّ الأصـل في الحال الإفراد ، كالخبر، والصِّفة ؛ فإنَّ أصلهما الإفراد أيضاً ، وتقع الجملة موقعهما .

فمن أمثلة وقوع الحال جملة ، قول الناظم : جاء زيدٌ وَهْوَ ناوٍ رِحْلَةً ، وكما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ .

س30- اذكر شروط الحال الجملة .

ج30- يشترط للحال الجملة أربعة شروط ، هي :

1- أن تشتمل الجملة على رابط يربطها بصاحب الحال .

والرابط ثلاثة أنواع :

أ- **الضمير وَحْده** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ فالرابط في (يبكون) الضمير (واو الجماعة) وهو عائد إلى صاحب الحال (واو الجماعة) في جاءوا ، ونحو قولك : جاء الطفل يبكي ، الرابط : ضمير مستتر فاعل (يبكي) ، ونحو : جاء زيدٌ **يَدَهُ** على رأسه .

ب- **الواو وَحْدها** ، نحو : وصلت مكةَ **و**الشمسُ تَغْرُبُ ، ونحو : جاء زيدٌ **و**عمرو قائمٌ . فالواو هي الرابط ، وتُسمَّى : واو الحال ، وواو الابتداء . وعلامتها صِحَّة وقوع (إِذْ) موقعها ؛ فتقول في التقدير : جاء زيدٌ إِذْ عمرٌو قائم (والمعنى صحيح) .

ج- **الضمير** ، **والواو مَعاً** ، نحو : جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَةً . فالواو ، والضمير (هو) رابطان عائدان إلى صاحب الحال (زيد) ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ .

(م)**2-** أن تكون الجملة خبرية (أي : تحتمل الصِّدق والكذِب) دون النَّظر إلى القائل ، ولا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ،كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ... إلخ .

3– ألا تكون جملة الحال تَعَجُّبِيَّة .

4– ألاَّ تكون مُصَدَّرة بما يدلّ على الاستقبال ، كسَوْفَ ، ولَنْ ، وأدوات الشرط ؛ فلا يصحّ أن تقول : جاء زيدٌ إِنْ يَسْأَلْ يُعْطَ ، والصحيح أن تقول : جاء زيدٌ وهو إِنْ يَسْأَلْ يُعْطَ ، فتكون الحال جملة اسمية خبريّة . (م)

نوع الرابط في الحال الجملة الفعلية

التي فعلها مضارع مثبت

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

س31– ما نوع الرابط في الحال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت ؟

ج31– إذا كان الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فالرابط فيها الضمير فقط ،ولا يجوز أن تقترن بالواو ، نحو : جاء زيدٌ يضحك . فالرابط : ضمير مستتر تقديره (هو) فاعل يضحك ، ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : جاء زيدٌ ويضحك . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءً يَبۡكُونَ ﴾ ومن الأمثلة : جاء عمرو تُقَادُ الجنَائِبُ بين يديه . فالرابط : الضمير في (يديه) .

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره دخول الواو على الفعل المضارع المثبت الواقع حالاً أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن المبتدأ – وهذا هو المراد من البيت الثاني – ومثال ذلك قولهم : قمتُ وأَصُكُّ عينَه . فأصُك : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) والجملة الفعليّة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : قمت وأنا أصُك عينه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال . ومن ذلك قول الشاعر :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً

ظاهر البيت يدلّ على أن الفعل المضارع المثبت الواقع حالاً مسبوق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ فإن جملة الفعل المضارع (أرهنهم) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهُم ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(م) يجب أن تقترن الجملة الحالية التي فعلها مضارع مثبت بالواو إذا سُبقت بـ (قد) كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡۖ ﴾. **(م)**

لم تُصَدَّر بفعل مضارع مُثْبَت

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا　　بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

س32– اذكر أنواع الجملة الحالية .

ج32– الجملة الحالية نوعان :

1– جملة اسمية ، وهي إما مُثبتة ، أو منفيَّة .

2– جملة فعلية ، وفعلها إما مضارع ، أو ماض .

وكلٌّ واحد منهما إمَّا مثبت ، أو منفي .

س33– ما نوع الرابط في الجملة الحالية التي لم تُصـدَّر بفعل مضـارع مُثبت ؟ مع التمثيل لما تقول .

ج33– كلّ جملة حالية لم تُصـدَّر بفعل مضـارع مثبت جاز فيها أن يكون الرابط الواو وحدها ، أو الضـمير وحده ، أو بهما معاً فيدخل في ذلك كل أنواع الجملة الحالية ما عدا المضارع المثبت فالرابط فيه الضمير فقط – كما ذكرنا ذلك سابقاً – وإليك الآن الأمثلة على تنوُّع الرابط في الجمل الحالية التي لم تُصـدَّر بفعل مضـارع مثبت .

1- **الجملة الاسمية** : جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ ، ونحو : جاء زيدٌ يده على رأسه ، ونحو : جاء زيدٌ ويده على رأســـه . فالرابط في الجملة الأولى : الواو فقط ، وفي الثانية الضمير فقط ، وفي الثالثة : الواو ، والضمير معاً .

2- **الجملة الفعلية التي فعلها مضـــارع منفي بغير (لا ، وما)** كما في قوله تعـالى : ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ ﴾ الرابط الضـمير (هم) ونحو : جاء زيدٌ لم يضـحكْ ، الرابط : ضـمير مسـتتر ، ونحو : جاء زيدٌ ولم يضـحك ، الرابط : الواو والضـمير المسـتتر ، ونحو : جاء زيدٌ ولم يَقُمْ عمرو ، الرابط الواو وحدها .

وأمَّا الفعل المضارع المنفي ب (لا) فقد ذكر النَّاظم في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو ، كالمضـــارع المثبت ، وأنّ ما ورد ممَّا ظاهره ذلك يُؤَوَّل على إضـــمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذَكْوَان قوله تعالى : ﴿ فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾

(بتخفيف النون) والتقدير : وأنتما لا تتَّبعان ، فـ (لا تتَّبعان) خبر لمبتدأ محذوف .

وأمَّا الشارح فقد أجاز دخول الواو على المضارع المنفيَّ بـ (لا) فتقول : جاء زيد ولا يضربُ عمراً .

ويمتنع كذلك اقتران الجملة الفعلية بالواو إذا كان المضـارع منفيا بــــ (ما) وقيل : يجوز الوجهان ، نحو : جاء زيدٌ وما يضحك ، وجاء زيدٌ ما يضحك .

3- **الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت** ، نحو : جاء زيدٌ وقد قام عمرو، الرابط : الواو وحدها ، ونحو : جاء زيدٌ قد قام أبوه ، الرابط : الضمير وحده في (أبوه) ونحو : جاء زيد وقد قام أبوه ، الرابط : الواو والضمير معاً .

* جملة الحال إذا كانت فعلا ماضيا مثبتا اقترنت بقَد،كما في الأمثلة السابقة . *

4- **الجملة الفعليّة التي فعلها ماضٍ منفيّ** ، نحو : جاء زيدٌ وما قام عمرو ، الرابط : الواو وحدها ، ونحو : جاء زيد ما قام أبوه ، الرابط : الضـــمير وحده ، ونحو : جاء زيد وما قام أبوه ، الرابط : الواو والضمير معا .

س34– اذكر الجمل الحالية التي يمتنع اقترانها بالواو .

ج34– الجمل الحالية التي يمتنع اقترانها بالواو ، هي :

1- جملة الفعل المضارع المثبت .

2- جملة الفعل المضـــارع المنفي بـــــ (لا) كما في قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ .

(م) 3- جملة الفعل المضارع المنفي بـ (ما) كقول الشاعر :

عَهِدْتُك مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّماً

4- الجملة المعطوفة على حال قبلها ،كما في قوله تعالى : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ فجملة (هم قائلون) معطوفة على (بياتا) .

5- الجملة المؤَكِّدة لمضـمون جملة قبلها، نحو قولك : هو الحقُّ لا شَـكَّ فيه ، وكما في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾ فجملة (لا ريبَ فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) .

وبعض الْمُعْرِبِينَ يجعلون جملة (لا ريبَ فيه) خبر للمبتدأ (ذلك) .

6- الجملة التي تقع بعد إلاَّ سـواء أكانت الجملة اسمية ، نحو : ما صـاحبتُ أحداً إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه ، أم كانت فعلية فعلها ماضٍ ، كما في قوله تعالى :

﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾

وأما قول الشاعر :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ   إلاَّ وَكَانَ لَمُرْتَاعٍ لهَا وَزَرَا .

فهو شاذٌ . وقيل : قليل لا شاذٌ ؛ وذلك لأن الشاعر أدخل الواو على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مع أنها مسبوقة بـ (إلاَّ) .

7- الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مَسْبُوق بـ (أو) العاطفة ، نحو : لأَضْرِبَنَّه حَضَرَ أو غَابَ . ومن ذلك قول الشاعر :

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ   وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ (م)

حكم حذف العامل في الحال

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ　　　وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

س35 ما حكم حذف العامل في الحال ؟

ج35 لحذف عامل الحال ثلاثة أحكام ، هي :

1- وجوب الحذف　2- جواز الحذف　3- وجوب ذِكْره،ولا يجوز حذفه .

س36- ما المواضع التي يجب فيها حذف عامل الحال ؟

ج36- يجب حذف عامل الحال في المواضع الآتية :

1- **في الحال المؤكِّدة لمضـــمون الجملة** ، نحو : زيدٌ أخوك عطوفاً ، والتقدير : أَحُقُّه عطوفاً ، أو أَعْرِفُه عطوفاً .

2- **في الحال النائبة مناب الخبر** ، نحو : ضَـــرْبي زيداً قائماً ، والتقدير : إذا كان قائماً (قد سبق بيان ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فارجع إليه) .

3- **في الحال الدَّالة على زِيَادَة ، أو نَقْص بالتَّدْرِيج** ، نحو : اشـــتريته بدرهمٍ فَصَاعِداً ، ونحو : تصدَّقت بدينارٍ فَسَافِلاً (فصاعِداً ، وسَافِلا) حالان ، أُوْلاَهُمَا : تدلّ على الزيادة (صـــاعداً) والثانية : تدلّ على النقص (سَـــافِلا) وعاملهما محذوف وجوبا ، وكذلك صـاحب الحال محذوف وجوباً ، والتقدير : فَذَهَبَ الثَّمنُ صاعداً ، وذَهَبَ المتَصَدَّقُ به سافلاً .

ولا بد من اقتران الحال المفردة (فصـــاعداً ، فسَـــافلا) بالفاء العاطفة ، أو ثُمَّ . والكوفيون يُجيزون (الواو) أيضاً .

(م) 4- **إذا كانت الحال نائبة عنه** ، كقولك لَمِنْ شَرِب : هَنِيئاً . فهنيئا : حال نابت عن عاملها المحذوف فَأَغْنَتْ عن ذِكره ، والتقدير: اِشْـرَبْ هَنيئاً . ومن ذلك قول الشاعر :

هَنِيئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا ما اسْتَحَلَّتِ

5- **إذا دلّت الحال على تَوْبِيخ** ، نحو قولك لِلكَسْلاَن: أَقَاعِداً وقد جَدَّ النَّاسُ ؟

(م) وهذه المواضع التي يجب فيها حذف العامل هي المراد بقول الناظم :

"وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُه حُظِل " (أي : بعض ما يُحْذَفُ من عامل الحال ذِكْرُه مُنِع) .

س37- ما المواضع التي يجوز فيها حذف عامل الحال ؟

ج37- يجوز حذف عامل الحال إذا دلّ عليه دليل ، نحو قولك لصديقك : كيف جئتَ ؟ فيقول (راكباً) ويجوز ذِكره ؛ فيقول (جئت راكباً) ونحو قولك : بَلَى مُسْرِعاً ، لمن قال لك : أَلَمْ تَسِرْ ، والتقدير : بلى سِرْتُ مسرعاً . ومنه قوله تعالى :

﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾

والتقدير- والله أعلم- بلى نَجْمَعُها قادرين .

(م) س38– ما المواضع التي يجب فيها ذكر عامل الحال ؟

ج38– يجب ذكر عامل الحال ، ولا يجوز حذفه إذا كان العامل معنويّاً ، كالظرف ، واسم الإشارة ، وغيرهما فلا يُحْذَف شيء من هذه العوامل سواء أَعُلِمَتْ أم لم تُعْلَمْ ؛ لأن العامل المعنوي ضعيف فلا يَقْوَى على أن يعمل وهو محذوف .

(م) س39– ما حكم حذف الحال ؟

ج39– **يجوز حذف الحال** ؛ لأنه فَضْلَة ،كالمفعول به ،وغيره مِمَّا أَصْلُه فَضْلة ، وليس عُمْدَة ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ (أي : يدخلون قائلين : سلام عليكم) .

وقد يجب ذِكره فلا يُحْذَف ، وذلك في خمسة مواضع ، هي :

1– أن تكون الحال مقصورة عليها ، نحو : ما سافرت إلا راكباً ، وما عَاقَبْتُ الطالبَ إلا مُذْنِباً .

2– أن تكون الحال نائبة عن عاملها ، كقولك : هنيئاً مَرِيئاً ، والتقدير : كُلْ هنيئاً مريئاً .

3– أن تتَوَقَّف على الحال صِحَّة الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ .

فَحَذْفُ الحال (لاعبين) يُفْسِد المعنى المراد ؛ ولذلك يجب ذكرها .

وكذلك إذا تَوَقَّف على الحال مراد المتكلِّم ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ فكُسَالى: حال مقصودة بذاتها ؛ لأن المعنى يتوَقَّف على ذِكرها .

4- أن يكون الحال جواباً ، كقولك : مُسْرِعاً ، لمن قال لك : كيف جئتَ ؟

5- أن تكون الحال نائبة عن الخبر ، نحو : ضربي زيداً مُسِيئاً .

(م) س40- ما حكم حذف صاحب الحال ؟

ج40- الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يُحذف جوازاً ، وقد يُحذف وجوباً .

فيحذف جوازاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (أي : **بعثه** الله رسولاً) كما يُحْذَف جوازاً إذا حُذِف عامله ، نحو قولك للمسافر : سَالِماً (أي : تُسَافِر سالماً) .

ويجب حذفه مع الحال التي تُفهم ازدِيَاداً ، أو نقصاً بِتَدْرِيج ، نحو قولهم : اشتريت بدينارٍ فَصَاعداً . ففي هذا المثال حُذِف صاحب الحال ، والعامل ، والتقدير : فَذَهَبَ الثَّمنُ صاعداً .

التَّمْيِيزُ

تعريفه ، والعامل فيه

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ   يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرًّا   وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

س1- عرِّف التمييز ، مع التمثيل له ، وماذا يُسَمَّى ؟

ج1- **التمييز** : هو كلّ اسم نكرة مُتَضَـمِّن معنى (مِنْ) الْبَيَانِيَّة لِبَيَانِ ما قبله مِنْ إجمال ، نحو : طابَ زيدٌ نفساً ، وعندي شِبْرٌ أَرْضاً .

والتمييز فَضْـلة ، كالمفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال .

ويُسَمَّى : مُفَسِّراً ، وتَفْسِيراً ، ومُبَيِّناً ، وتَبْيِيناً ، ومُمَيِّزاً ، وتَمْيِيزاً .

س2- بِمَ احْتُرِزَ من التعريف السَّابق ؟ وماذا يشـمل قوله في التعريف : لبيان ما قبله مِن إجمال ؟

ج2- بقوله (مُتَضمن معنى مِنْ) احْتُرِز من الحال ؛ لأنها متضمنة معنى (في) .

وبقوله (لبيان ما قبله) احترز مما تضـمَّن معنى (مِنْ) وليس فيه بيان لما قبله ، كاسم (لا) النافية للجنس ، نحو : لا رجلَ قائمٌ ؛فإن التقدير: لا مِنْ رجلٍ قائمٌ.

ويشمل قوله (لبيان ما قبله مِن إجمال) نوعي التّمييز ، وهما : تمييز الذَّات ، وتمييز النِّسْبَة فهما يُبَيِّنَانِ إجمال الذات ، وإجمال النِّسبة .

س3– عرِّف تمييز الذَّات ، مع التمثيل والتوضيح . وما العامل في نصبه ؟

ج3– عرفنا أنّ التمييز نوعان ، تمييز ذَات ، وتمييز نِسْبَة .

أولاً : **تمييز الذّات** ، ويُسمَّى تمييز المفرد ؛ لأنه يُزِيلُ الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها . ويُسمَّى تمييز ذات ؛ لأن الغالب في الكلمة التي يُزيل إبهامها أن تكون جسماً محسوساً .

تعريف تمييز الذات ، هو : الواقع بعد المقادير ، أو ما يُشْبِهُهَا .

والمقادير أربعة أنواع ، هي :

1- **الْمَمْسُوحَاتُ** (الْمَقَايِيسُ) نحو : له شِبْرٌ أرضاً ، واشتريت متراً قماشاً .

فَشِبْرٌ ، ومتراً : من المقاييس التي يُقَاس بها ، وهما كلمتان مفردتان لهما ذات ، (أي : جسم مَحْسُوس) وذُكِرَ بعدهما التمييز (أرضاً ، وقماشا) لتوضيح ، وبيان ، وتعيين المراد بالكلمتين السابقتين لهما ، فلو قلنا : اشتريت متراً ، لاحتمل أموراً كثيرة : قماشاً ، أرضاً ، ورقاً ، حَبْلا ، خَشَباً ... إلخ ، وعندما ذكرنا التمييز (قماشاً) زال الإبهام وتعيَّن المراد ...وهكذا في كلِّ ما هو آتٍ .

2- **الْمَكِيلاَتُ** ، نحو : له قَفِيزٌ بُرًّا (القَفِيزُ : مِكيال قديم) ونحو : تَصَدَّقْتُ بصاعٍ تَمْراً ، ونحو : عندى مدٌّ شعيراً . (المدّ : مكيال قديم) .

3- **الْمَوْزُونَاتُ** ، نحو : له مَنَوَانِ عَسَلاً وتَمْراً (الْمَنَوان : معيار للوزن قديماً) ونحو : اشتريت غِرَاماً ذهباً .

4- **الأَعْدَادُ** ، نحو عندي عِشرون دِرهماً ، **أو كِنَايّة عن الأعداد** ، نحو :كم كتاباً عندك ؟ عندي كذا كتاباً (فكم ، وكذا) كِناية عن العدد .

(**م**) بَقِيَ شيئان يقع بعدهما تمييز الذَّات لم يذكرهما الشارح ، **أوّلهما : ما يُشبه المقادير** ، وهو : كلُّ ما أَجْرَتْه العرب مجرى المقادير ؛ لِشبْهِه بها في مُطْلَقِ المقدار وإنْ لم يَكُنْ منها ؛ لعدم دلالته على مقدار معيَّن محدود ، نحو :

صَبَبْتُ عليه ذَنُوباً ماءً ، واشتريتُ كِيْساً دقيقاً ، وقولهم: على التَّمرةِ مثلُها زُبْدا.

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ .

(فذَنوباً ، وكيساً ، ومثلُها ، وبمثلِه) ليست مقاييس ؛ لأنها بذاتها لا تدلّ على مقدار معيَّن محدود ، ولكنها أشبهت المقاييس في مُطلق المقدار ، فالكيس يُشبه : المكيال ، ولفظ (مثلها) يُشبه الوزن ، ولفظ (بمثله) في الآية يشبه المساحة .

ثانيهما : **ما كان فرعا للتمييز** ، نحو : أهديتُه خاتما فِضَّةً ، وهو مُختلف فيه: **فَمذْهَب ابن مالك** تبعاً للمبرِّد : أنّ (فِضَّة) تمييز ، وليست حالاً ؛ ذلك لأنّ (فِضَّة) اسم نكرة جامد لازم غير مُنتقل ، وصاحبه (خاتم) نكرة أيضاً ، والحال الغالب فيها أن تكون منتقلة وصاحبها معرفة .

ومذهب سيبويه : أنّ (فضة) حال ، وليست تمييزاً ؛ لأن التمييز عند سيبويه ، هو : ما وقع بعد المقادير ، وما يُشْبِهها فقط ، وأمَّا ما وقع بعد الفرع فليس من التمييز . (**م**)

والعامل في نصب تمييز الذات ، هو : ما فَسَّرَه التمييز (أي: المقادير وشِبْهها) .

س4- عرِّف تمييز النَّسبة ، مع التوضيح والتمثيل . وما العامل في نصبه ؟

ج4- **تمييز النِّسبة** ، ويسمَّى تمييز الجملة ؛ لأنه يوضِّح ويفسِّر جملة مُبْهَمَة النِّسبة قبله ، نحو : حَسُنَ الطالبُ خُلُقاً . فخُلُقاً : تمييز نِسبة ؛ لأنه يُفسِّر جملة (حَسُنَ الطالب) ويُزيل الإبهام عنها ، فلو قلنا : حَسُن الطالب ، لاحتمل أموراً كثيرة ، هل حَسُن بالنِّسبة إلى خُلُقِه ، أو بالنِّسبة إلى عمله ، أو إلى خَطِّه ... إلخ وعندما ذَكْرنا كلمة (خُلُقاً) زال هذا الإبهام عن الجملة المذكورة .

تعريف تمييز النِّسبة ، هو : ما مَيَّزَ جملةً مبهمةَ النِّسبةِ قبلَه ، وبيَّن ما تَعَلَّقَ به العامل ، كالفاعل ، والمفعول به .

والمراد ببيان ما تعلَّق به العامل: أنّ تمييز النِّسبة إمَّا أنْ يكون منقولاً من الفاعل، نحو : طابَ المدرسُ نفساً (فنفساً) تمييز منقول من الفاعل ، والأصل : طابتْ نفسُ المدرسِ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا ﴾ أو يكون منقولاً من المفعول به ، نحو: غرستُ الأرضَ شجراً ، والأصل: غرستُ شجرَ الأرضِ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونًا ﴾ (أي : فجَّرنا عيونَ الأرضِ) .

والعامل في نصب تمييز النِّسبة ، هو : العامل الذي قبله (أي : الفعل المذكور قبله ، أو شبهه) . وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب سيبويه .

* وظاهر كلام الناظم في قوله : " يُنْصَبُ تمييزاً بما قد فَسَّرَه " يدلّ على أنّه يرى أنّ العامل في تمييز النِّسبة ، هو ما فَسَّره (أي: الجملة التي قبله) .
وذكر الأشموني : أنّ كلام النّاظم يحتمل المذهبين . *

أحكام تمييز الذات

وَبَعْدَ ذِى وَشِبْهِهَا اجْرُرْه إِذَا   أَضَفْتَهَا كَ مُدُّ حِنطَةٍ غِذَا
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

س5- اذكر أحكام تمييز الذات الإعرابيَّة .
ج5- لتمييز الذّات ثلاثة أحكام ، هي :
1- **جواز النّصب** ، نحو : له شِبْرٌ أرضاً ، ومُدٌّ حِنْطَةً ، وكِيسٌ دقيقاً .
2- **جواز الجرّ بـــ (من) البيانية** ، نحو : له شبرٌ مِنْ أرضٍ ، ومُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ ، وكيسٌ مِن دقيقٍ . وسيأتي بيان هذا الحكم فيما بعد .
3- **جواز الجرّ بالإضـــافة** ، نحو : له شـــبرُ أرضٍ ، ومُدُّ حِنْطَةٍ ، وكيسُ دقيقٍ .
وللتمييز الواقع بعد ما يُشــبه المقدار حكم خاصٌّ به ، وهو : إنْ أُضـيف الدَّال على المقدار إلى غير التمييز **وجب نصب التمييز** ، كما في قوله تعالى :

﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ فملء : دالّ على المقدار وأُضيف إلى كلمة (الأرض) وهي ليست التمييز ؛ ولذا وجب نصب التمييز (ذهبا) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ ونحو قولهم : ما في السَّماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَاباً .

ويجوز جرّه بـ (مِنْ) فتقول : ما في السماء قدر راحةٍ مِنْ سَحَابٍ .

أما الإضافة فممتنعة في هذه الحالة .

وقد أشار الناظم إلى أنّ هذه الأحكام تختصُّ بتمييز الذات بقوله : " وبعد ذي وشبهها " (أي : بعد هذه المقادير المذكورة في البيت السابق ، وما يشبهها) .

* **تمييز العدد** : سَتَأتي أحكامه في باب (العدد) في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى ، وسنذكرها هنا باختصار :

1- الأعداد من : 3- 10، تمييزها جمع مجرور بالإضافة ، نحو : جاء ثلاثةُ طُلاَّبٍ ، وثلاثُ طالباتٍ .

2- الأعداد من : 11- 99، تمييزها مفرد منصوب ، نحو : جاء أحدَ عشرَ طالباً ، وإحدى عشرةَ طالبةً .

3- الأعداد من : 100 فأكثر ، تمييزها مفرد مجرور بالإضافة ، نحو : جاء مائةُ طالبٍ وطالبةٍ ، وحجَّ هذا العامَ مليون حَاجٍّ وحَاجَّةٍ . *

حكم التمييز الواقع بعد أَفْعَل التَّفضيل

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً كَ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

س6– ما حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ؟

ج6– التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل : إن كان فاعلا في المعنى وجبَ نصبه ، وإِنْ لم يكن فاعلا في المعنى وجبَ جرُّه بالإضافة .

فمثال الفاعل في المعنى : أنت أَعْلَى مَنْزِلاً وأكثرُ مالاً . فمنزلا ، ومالا : تمييزان يجب نصبهما ؛ لوقوعهما بعد أَفْعَل التفضيل ، وهما فاعلان في المعنى .

وضَابِطُ ما هو فاعل في المعنى : أنْ يَصْلُحَ جَعْلُه فاعلا بعد جَعْل أفعل التفضيل فِعْلا ، فإذا جعلتَ أفعل التفضيل في المثالين السابقين فعلا وقع التمييز فاعلا ؛ فتقول : أنت عَلاَ منزلُك ، وكَثُرَ مَالُكَ .

وكذلك يجب نصبه إذا كان التمييز فاعلا في المعنى ، وأضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز ، نحو : أنت أعلى الناسِ منزلاً .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، وهندٌ أَفْضَلُ امرأةٍ .

فرجلٍ ، وامرأةٍ : يجب جرُّهما بالإضافة ؛ لأنهما ليسا فَاعِلَيْن في المعنى .

وضَابِطُ ما ليس فاعلا في المعنى : أنْ يكون أفعل التفضيل بعضاً من جِنْسِ التمييز مع صِحَّة وضع لفظ (بعض) موضع أفعل التفضيل .

ففي المثالين السابقين ؛ تقول : زيدٌ بعضُ الرجال ، وهند بعض النساء ،

(أي : زيد بعض جنس الرجال ، وهند بعض جنس النســـاء) لكن إذا أُضــيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز فإن التمييز يكون منصوباً وجوباً حينئذ ، نحو : أنت أفضلُ النَّاسِ رَجُلاً ، وأنت أعلى الناس منزلاً .

(م) **يتلخّص مما تقدّم** : أنّ تمييزَ أفعل التفضيل يجب جرُّه في صورة واحدة،هي: أنْ يكون التمييز ليس فاعلاً في المعنى ، ويكون أفعل التفضـــيل مضـــافاً إلى تمييزه فقط ، وليس مضافاً إلى غير التمييز ، نحو : زيدٌ أفضلُ رجلٍ .

ويجب نصبه في صورتين ، **أولاهما** : أن يكون التمييز فاعلا في المعنى سواء أُضيف أفعل التفضـيل إلى غير التمييز ، نحو : أنت أعلى الناسِ منزلاً ، أم لم يُضَـفْ ، نحو : أنت أعلى منزلاً .

وثانيتهما : أن يكون التمييز ليس فاعلا في المعنى ، ويكون أفعل التفضـيل مضـافاً إلى غير التمييز ، نحو : أنت أفضلُ الناس رجلاً . (م)

وقوعُ التمييزِ بعد التَّعَجُّبِ

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَ أَكْرِمْ بِـأَبِي بَكْرٍ أَبَا

س7– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج7– **مراده** : بيان أن تمييز النّسبة يقع بعد كلِّ ما يدلّ على تعجّب .

وقيل : إنّ المراد نصب التمييز وجوبا إذا وقع بعد التعجُّب ، ويمتنع جرُّه بالإضافة ، نحو : ما أَحْسَنَ زيداً رجلاً ، وأَكْرِمْ بأبي بكرٍ أبا ، ولله دَرُّكَ عالماً ، وحَسْبُك بزيدٍ رَجُلاً ، وكفى به عالماً .

(م) ذهب ابن هشام إلى أنّ التمييز في كلِّ هذه الأمثلة من تمييز النِّسبة ، وفي الكلام تفصيل ، وتلخيصه : أنه إذا كان في الكلام ضمير غائب ولم يُبَيَّنْ مرجعه ،كما في قولهم : للهِ دَرُّه فارساً ، كان من تمييز الذات ، فإنْ لم يُوجَدْ ضمير أصلا ، نحو: للهِ دَرُّ زيدٍ عالما ، أوكان الضمير المذكور للمخاطب ، نحو : للهِ دَرُّك عالماً ، أوكان الضمير للغائب ومرجعه معلوم ، نحو: زيدٌ للهِ درّه عالما ، فهو في هذه المواضع الثلاثة تمييز نسبة . (م)

س8– قال الشاعر : بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

عيِّن الشاهد في البيت ، وما وجه الاستشهاد ؟

ج8– **الشاهد** : جَارَه . **وجه الاستشهاد** : وقعت (جاره) تمييزاً بعد ما دلّ على التَّعجب ، وهو قوله (ما أَنْتِ) وهو من تمييز النِّسبة ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام للمخاطب ، فالمراد به معلوم .

وذهب جمهرة من النّحاة إلى أنه (حال) وليس تمييزاً .

حكم جرِّ التَّمييز بـ (مِنْ) البيانيَّة

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالفَاعِلِ الْمَعْنَى كَ طِبْ نَفْساً تُفَدْ

س9– ما حكم جرّ التمييز بِمِنْ البيانيّة ؟

ج9– يجوز جرّ التمييز بـــ (مِنْ) إِنْ لم يكن فاعلا في المعنى ، ولا تمييزاً لِعَدَد ؛ فتقول : عندي شبْرٌ من أرضٍ ، وقَفِيزٌ من بُرًّ ، ومَنَوانِ من عَسَلٍ وتَمْرٍ ، وغرست الأرضَ من شجرٍ ؛ ولا تقول : طابَ زيدٌ من نفسٍ ؛ لأن التمييز فاعل في المعنى ، والأصل : طَابَتْ نَفْسُ زيدٍ ؛ ولا تقول : عندي عشرون من دِرهمٍ ؟ لأنّ (درهم) تمييز عدد .

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا   وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

س10- ما حكم تقديم التمييز على عامله ؟

ج10- **مذهب سيبويه** : أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان العامل مُتصرِّفا أم غير متصرِّف ؛ فلا تقول : نفساً طابَ زيدٌ ، ولا : عندي درهماً عشرون . فالعامل في المثال الأول (طاب) متصرِّف ، وفي المثال الثاني (عشرون) غير متصرِّف ، وفي كلا المثالين لا يجوز تقديم التمييز ، وذلك على مذهب سيبويه . وأجاز الْكِسَائِيُّ ، والْمَازِنِيُّ ، والْمُبَرِّدُ : تقديمه على عامله المتصرِّف ؛ فتقول : نفساً طابَ زيدٌ ، وشَيْباً اشْتَعَلَ الرأْسُ .

ومنه قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقول الشاعر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِى فِى إِبْعَادِى الأَمَلاَ   وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِى اشْتَعَلاَ

ففي هذين الشاهدين تقدّم التمييز (نفساً،وشيباً) على عاملهما (تطيبُ،واشتعلَ) وهو عند الجمهور: ضرورة لا يُقَاسُ عليه ، واستشهد بذلك المبّرد ، والكسائيّ، والمازنيّ ، **فأجازوا التقديم إذا كان العامل متصرِّفا** ،كما في الشاهدين ،وتبعهم ابن مالك في بعض كُتُبِه ، ولكنه في الألفيّة قال :

" والفعلُ ذو التّصريف نَزْراً سُبِقا " فقد نَصَّ على أنّ التقديم نادر .

أما إذا كان العامل غير متصرِّف فقد منعوا التقديم سواء كان العامل فِعْلا ، نحو : ما أحسنَ زيداً رجلا ، أو كان غير فعل ، نحو : عندي عشرون درهما .

(م) قد يتقدّم التمييز على عامله غير المتصرَّف ، وذلك ضرورة شِعْرِيّة بِاتِّفاق، كقول الرَّاجِز : **وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا   قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا**

تقدّم في هذا البيت التمييز (ناراً) على عاملها (مثلُها) وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشِعر اتِّفاقاً . (م)

وقد يكون العامل متصرّفا ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو : كفى بزيدٍ رجلا ، فلا يجوز تقديم التمييز (رجلا) على عامله المتصرِّف (كَفَى) لأنه بمعنى فِعْلٍ غير متصرِّف، وهو فعل التعجّب ، فمعنى قولك : (كفى بزيد رجلا) ما أكْفَاه رجلا !.

(م) س11– ما القاعدة التي على أساسها أُعْطِي العامل المتصرِّف حكم العامل غير المتصرِّف في منع تقديم التمييز عليه ؟

ج11– إعطاء العامل المتصرِّف حكم العامل غير المتصرِّف في هذه المسألة مبنيّ على قاعدة مُقَرَّرَةٍ ، هي : إنَّ الشيءَ إذا أَشْبَهَ الشيءَ أَخَذَ حُكْمَهُ ، فلمَّا أشبه العاملُ المتصرِّفُ (كفى) العاملَ غير المتصرَّفِ (التعجّب) في معناه ، في نحو : كفى بزيد رجلا ، أخذ حكمه في منع تقديم التّمييز عليه .

وتجري هذه القاعدة في كثير من الأبواب النحويّة ، نذكر لك هنا بعضها ؛

لِيَتَسَنَّى لك بعد ذلك جَمْعُ أَشْبَاهِ ما نَذْكُرُهُ لك ، وإليك بيان ذلك .

1- الأسماء المبنية : أشـــبهت الحروف في أصـــل وَضْـــعِها ، وفي معناها ، وفي استعمالها فأخذت حكمها في البناء .

2- الفعل المضـــارع : أشـــبه اســـم الفاعل في اللفظ ، وفي المعنى فأخذ حكمه في الإعراب .

3- المشتقات كلُّها - كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصِيَغ المبالغة -: أشبهت الفعل في مادته ، ومعناه فأخذت حكمه ، فرفَعَتِ الفاعل ، ونصب المتعدِّي منها المفعول .

4- ما ، ولا ، وإِنْ ، ولات : هذه الحروف أشـــبهت (ليس) في المعنى فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر .

5- إنّ وأخواتها : أشبهت الفعل في معناه فأخذت حكمه في الرّفع ، والنّصب .

6- الاسـم الموصـول : أشـبه أسماء الشـرط فجاز أَنْ تدخل الفاء في خبر الاسـم الموصول في نحو : من يَزُورني فَإني أُكرمُه ،كما تدخل في جواب الشرط .

7- لَنْ : أشبهت لا النافية للجنس في المعنى فأخذت عملها في النصب .

تَمَّ بحمد الله وتوفيقه الجزء الثاني

ويليه الجزء الثالث إن شاء الله تعالى .

# # # # #